الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر –02–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص حضري

الحومة

دراسة سوسيوثقافية في ثقافة المدينة الجزائرية الحضرية

"دراسة ميدانية في مدينة سطيف"

رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ:

أ د.لعربي ايشبودان

إعداد الطالبة:

عراب خديجة

السنة الجامعية :2016–2017

إلى روح أمي الطاهرة

الشكر و التقدير

كل الشكر و التقدير و الامتنان و العرفان الى أستاذي الفاضل

الدكتور لعربي ايشبودان

على صبره و تحمله معي ظروف انجاز هذا العمل

شكرا أستاذي على دعمك ، توجيهاتك ، و نصائحك

و سعة صدرك

الشكر و التقدير لأستاذي الكريم الذي و إن غاب عني

بقيت إرشاداته و نصائحه و كل ما تعلمته منه يقودني و عملي هذا إلى بر الأمان

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أمقران

الشكر الكبير إلى ملهمي في تخصصي

الدكتور محمد بومخلوف و الدكتور فاروق يعلى

جزاكما الله عني كل الخير

إلى كل من ساندني و امن بعملي؛ إلى كل من مدني بالعون

زملائي الطاهر، محمد، سارة، وفاطمة

شكرا لكم

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
-01-	تطور نمو سكان العالم .	80
-02-	تطور نسب التحضر في الوطن العربي.	82
-03-	تطور سكان الحضر والريف بالجزائر ما بين 1886– 1998م	92
-04-	معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المناطق السكنية بالجزائر عام 1974	94
-05-	جدول لتطور المؤشرات الديموغرافية في الوسط الحضري والريفي في الفترة 1986– 1992م بالجزائر.	95
-06-	عدد سكان الجزائر حسب إحصاء السكن والسكان لسنة 2008 – السن والجنس.	96
-07-	الخارطة العمرانية للجزائر	07
-08-	التركيب الريفي والحضري لسكان الجزائر بين 1926م– 1966م والزيادة المطلقة والنسبية لكل منهما بين التعدادات ومعدل نموهم السنوي	105
-09-	تطور عدد التجمعات الحضرية من سنة 1966– 1998 م	109
-10-	تطور السكان حسب الجهات وحسب المناطق وفق السيناريو المستقبلي للتهيئة العمرانية.	110
-11-	تصنيف التجمعات الحضرية في الجزائر.	112
-12-	التحضر في المدن الداخلية الجزائرية.	114
-13-	التحضر في مدن الجنوب الجزائري.	115
-14-	الحملات العسكرية على مدينة سطيف.	134
-15-	التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن الأسر العادية والجماعية لبلدية سطيف.	147
-16-	توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناء حسب إحصاء 2008 بسطيف.	147
-17-	توزيع عدد سكان مدينة سطيف حسب إحصاء 2008 .	148

-18-	توزيع المبحوثين حسب الجنس	159
-19-	توزيع المبحوثين حسب السن	159
-20-	توزيع المبحوثين حسب الوضعية العائلية	161
-21-	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي	162
-22-	توزيع المبوحثين حسب الحالة المهنية	163
-23-	يبين توزيع المبحوثين حسب مدة إقامتهم بالمدينة من خلال مكان الميلاد	171
-24-	يبين العلاقة بين مكان الميلاد وموقع الحي من المدينة	172
-25-	يبين العلاقة بين مدة الإقامة بمدينة سطيف وتاريخ الحي	173
-26-	يبين العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة وسبب اختيار الحي للإقامة به	175
-27-	يبين العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة وترحيب بالساكن الجديد في الحي	176
-28-	يبين سبب رفض الجار الجديد عند سكنه أول مرة الحومة	177
-29-	يبين توزيع المبحوثين حسب نوع الحي	180
-30-	يبين العلاقة بين نوع الحي ومدة الإقامة به	181
-31-	يبين العلاقة بين نوع الحي ونوع سكن المبحوثين	183
-32-	يبين العلاقة بين نوع الحي ووضعية المنزل	185
-33-	يبين العلاقة بين نوع الحي ونوع الأسرة من خلال عدد أفرادها	186
-34-	يبين العلاقة بين نوع الحي وعدد الغرف بالمنزل	187
-35-	يبين العلاقة بين الحي وفكرة تغيير السكن	189
-36-	يبين العلاقة بين نوع الحي وملائمة للوظيفة التي يشغلها المبحوث	191
-37-	يبين العلاقة بين نوع الحي وتواجد المرافق الثقافية فيه	192
-38-	الذهاب ساكني الحومة إلى المرافق الثقافية	193

-39-	يبين العلاقة ما بين نوع الحي و تواجد مرافق الاجتماعية فيه	195
-40-	يبين العلاقة بين نوع السكن والمشاكل التي يعاني منها	197
-41-	يبين العلاقة بين نوع الحي وانتشار السلوكات السلبية فيه	198
-42-	يبين العلاقة بين نوع الحي وسبب انتشار السلوكات السلبية فيه	199
-43-	يبين العلاقة بين نوع الحي وتساوي سكانه في المكانة الاجتماعية	200
-44-	يبين نوع الصلة بين الجيران في الحومة	207
-45-	يبين تبادل الزيارات بين جيران الحومة	208
-46-	يبين نوع العون والمساندة الموجودة في الحومة	209
-47-	يبين رأي المبحوثين في مساندتهم لجيرانهم	209
-48-	يبين اندماج المبحوثين في الحومة من خلال فكرة الجلوس فيها	210
-49-	يبين العلاقة بين الجنس و فكرة الجلوس بالحومة	210
-50-	يبين رأي المبحوثين فيمن يجلس بالحومة	211
-51-	يبين رأي المبحوثين في علاقات الجيرة في حيهم	211
-52-	يبين العلاقة بين علاقات الجيرة رأي المبحوثين في الاندماج في حيهم	212
-53-	يبين العلاقة بين نوع علاقات الجيرة واندماج أفراد الحومة بمدينة سطيف	213
-54-	يبين رأي المبحوثين في استمرارية الحومة	215
-55-	بين آراء المبحوثين في الحياة المفضلة لديهم	216

فهرس المحتويات

– مقدمة .....أ– ب

الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة 3

أولا –الغايات البحثية.....6

ثانيا– الإشكالية.....7

ثالثا – فرضيات الدراسة 11

رابعا –تحديد مفاهيم الدراسة 12

خامسا – الإجراءات المنهجية للدراسة.....24

سادسا –الدراسات المشابهة.....29

الفصل الثاني: الأطر النظرية والمعرفية لدراسة الثقافة الحضرية..... 42

أولا – تصورات معرفية لمفهوم المدينة.....44

ثانيا– تصورات معرفية لمفهوم التحضر.....46

ثالثا– تصورات معرفية لمفهوم الثقافة الحضرية.....51

رابعا – الأطر النظرية لدراسة الثقافة الحضرية 58

خامسا – المقاربة النظرية للموضوع.....69

الفصل الثالث: الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية.....77

أولا – الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث 79

ثانيا – التحضر و الحياة الحضرية في المدينة العربية 81

ثالثا – التحضر و الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية.....85

رابعا – مراحل التحضر في المدينة الجزائرية.....101

خامسا – خصائص التحضر والحياة الحضرية في المدينة الجزائرية..... .111

الفصل الرابع: الحياة الحضرية في مدينة سطيف..... 120

أولا– الخصائص المجالية لمدينة سطيف 122

ثانيا – الشبكة الحضرية في سطيف..... 125

ثالثا – مراحل التحضر و الحياة الحضرية في مدينة سطيف 135

رابعا – مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف.....143

خامسا – خصائص تحضر مدينة سطيف.....149

الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة.

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للدراسة 153

أولا – مجالات الدراسة.....155

ثانيا– صعوبات الدراسة.....156

ثالثا– العينة وكيفية اختيارها.....157

رابعا – خصائص العينة.....158

الفصل السادس: الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية من خلال الحومة.....169

1–استنتاج الفرضية الأولى" مدة الإقامة في المدينة الجزائرية واكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية".....171

2–استنتاج الفرضية الثانية "نوع الحومة من حيث الجدة و القدم و اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية".....180

3–استنتاج الفرضية الثالثة"نوع علاقات الجيرة في الحومة من حيث القوة و الضعف يؤثر في اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية".....207

4–النتائج العامة للدراسة 215

–خاتمة.....220

–قائمة المراجع 222

–ملحق الاستمارة.....229

مقدمة:

تعد دراسة المدينة من المجالات الخصبة و المتعددة في علم الاجتماع وباقي المجالات العلمية الحديثة و القديمة الأخرى، فهي قديمة قدم الإنسان و تمر معه في تطوره من عالم اكتشاف نفسه و إنسانيته إلى تطور أنواع المدينة اليوم من الميقابوليس و الميتروبوليس عبر مرحلة الصيد و الزراعة و الصناعة و التجارة حيث عرف الإنسان على اثر هذا مختلف التجمعات من الأسرة إلى العائلة إلى القرية ، البادية، المحلة إلى المدينة ، ليسير في الغالب من مجتمع أقل بساطة في كل مجالات حياته إلى مجتمع أكثر تعقيد وهو مجتمع المدينة.

حيث لكل من المجتمعين حيزه الجغرافي و الفيزيقي و الاجتماعي الذي يختلف عن غيره هذا الحيز الذي من شأنه أن يطبع ساكنيه بثقافة خاصة تسمى في المجتمعات الريفية بالثقافة الريفية و بالمجتمعات الحضرية الثقافة الحضرية .

إن كلتا الثقافتين و على عكس الاهتمام العلمي الذي تحصلت عليه المدينة، مواضيع جديدة تستحق الدراسة خاصة في مجتمع كالمجتمع الجزائري المجتمع الذي بحاجة إلى دراسة و تفهم التنوع الثقافي بداخله.

والمدينة الجزائرية هي الأخرى تعيش اليوم عديد المظاهر التي لا يجد لها الفرد الجزائري أي تفسير بحيث يقتصر تفسير تلك المظاهر على مختصي علم الاجتماع الحضري بالدرجة الأولى لإعتبار أن الجزائري بات يعيش الحياة الحضرية ويشهد التغيرات الكثيرة التي تفرضها الثقافة الحضرية دون وعي منه لهاته الثقافة الشاملة التى تتميز بالعلمانية و العلاقات الثانوية و الروابط الطوعية و سيطرة الأدوار و الانقسامية و الفردانية وزوال روح الريف من شخصيته.

ويمكن القول أن المدينة الجزائرية برزت أكثر مع التواجد الفرنسي بالبلاد أين عمد المستعمر الفرنسي إلى نقل المجتمع الجزائري من النمط الريفي في الحياة إلى النمط الحضري أو غير الريفي بالمعنى الأصح ، بحيث وجد أن أحسن وسيلة لضمان اندماج الفلاح الجزائري هي تغريبه عن أرضه و حرفته فكان الهدف هو جعل الفلاحين يعتزلون النظام الاجتماعي القائم على الترابط و الالتحام بين الأفراد، لأن ذلك الالتحام كان العائق في توغله بالوسط الريفي .

إن عملية الاغتراب هاته نتج عنها النزوح الريفي نحو المدن و تخلي الفرد الجزائري على البيت و العائلة الواحدة و الجيب الواحد مما جعله يعيش التبعية للسلطات الفرنسية.

تعد مرحلة الاستعمار الفرنسي حقا منعرجا هاما في تطور المدينة الجزائرية و الأفراد المقيمين بها لتليها مرحلة الاستقلال و ما شهدته البلاد من تغيير جذري في كافة مستويات الحياة لاسيما منها المستوى الاجتماعي في ظل تزايد عدد السكان من خلال الهجرة من الريف إلى المدينة و من خارج البلاد إلى داخلها و في ظل الشغور الاقتصادي والاجتماعي التي تركه المعمرون خلفهم .

لتليها مرحلة البناء الاقتصادي و الاجتماعي التي عرفت حركة هجرة واسعة بحثا عن ظروف حياة أفضل كما عرفت المدينة الجزائرية ظروفا أمنية عجلت من الهجرة نحو المدن حفاظا على الحياة المسلوبة في الأرياف تلك الفترة.

إن الحجم الكبير الذي تعيشه المدينة الجزائرية اليوم و إن اختلفت فيه أشكال تحضرها خلاله لا يمنع من القول أنها عرفت على إثره الحياة الحضرية و الثقافة الحضرية التي أساسها اللاتجانس بين أفرادها و الذي يبحث عنه الجزائري في الحومة بغية الاندماج و الانتماء إلى فضاء معين داخل المدينة و ذلك الفضاء الذي يسمح له بتشكيل شخصيته و هويته داخل المدينة؛ لهذا يقول ابن خلدون في الفصل السابع من الباب الرابع من الكتاب الأول في البلدان و الأمصار و سائر العمران "في أن المدن و الأمصار بإفريقية و المغرب قليلة فهل تصدق مقولة ابن خلدون على المدينة الجزائرية اليوم؟

هذا ما تحاول هاته الدراسة معالجته من خلال أربعة فصول نظرية و فصليين ميدانيين، احتوى الفصل الأول على الإطار المنهجي للبحث به الغايات البحثية و به تحديد لإشكالية الموضوع، فرضيات الدراسة و تحديد لأهم مفاهيمها إلى جانب المنهجية التي اعتمدتها الدراسة ، إضافة الى الدراسات المشابهة للدراسة و التي اعتمدت ثلاث دراسات تدور مواضيعها حول الحي و المدينة الجزائرية بالدرجة الأولى .

أما عن الفصل الثاني فجاء بعنوان الأطر النظرية والمعرفية لدراسة الحضرية وتضمن تصورات معرفية في المدينة وأخرى عن التحضر والحضرية والثقافة الحضرية لينتهي بمقاربة نظرية لموضوع الدراسة، أما عن الفصل الثالث فقد جاء بعنوان التحضر و الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية و تضمن الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث و المدينة العربية والمدينة الجزائرية وكذا خصائص التحضر في المدينة الجزائرية واحتوى الفصل الرابع التحضر والحياة الحضرية في مدينة سطيف باعتبارها من أكبر مدن الجزائر كثافة سكانية. و شمل الفصل المباحث التالية؛ الخصائص المجالية لمدينة سطيف ، الشبكة الحضرية بها ، مراحل تحضر المدينة و مراحل نموها السكاني و خصائص التحضر بها.

أما عن الفصل الخامس والذي اعتبر كمدخل للدراسة الميدانية للمدينة الجزائرية والمدينة السطايفية بشكل أخص احتوى على مجالات الدراسة الميدانية و صعوبات البحث الميداني إلى جانب العينة وكيفية اختيارها ثم خصائصها، أما عن الفصل السادس فتضمن توضيح العلاقة بين متغير مدة الإقامة في المدينة واكتساب أفراد الحومة الثقافة الحضرية واستنتاج الفرضية الثانية و الذي تضمن العلاقة بين نوع الحي–الحومة من حيث الجدة و القدم واكتساب أفراده الثقافة الحضرية، أما استنتاج الفرضية الثالثة فتضمن العلاقة بين نوع علاقات الجيرة في الحومة و اكتساب أفرادها الثقافة الحضرية.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: الغايات البحثية

ثانيا: الإشكالية

ثالثا: الفرضيات

رابعا: تحديد المفاهيم

خامسا: منهجية البحث

سادسا: الدراسات المشابهة

تمهيد:

تعد الثقافة الحضرية موضوعا خصبا للدراسة، يستدعي البحث والتقصي والتحليل خاصة لما كان له من الاختلاف في الآراء ووجهات النظر والرؤى لاسيما الغربية الأوروبية و الأمريكية وحتى العربية.

سنسعى في هذا الفصل إلى تفصيل الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية من حيث هي غايتنا البحثية وصولا إلى أهم الدراسات التي تناولت الموضوع وإن وجدنا أنها دراسات مشابهة ؛ تناولته من زاوية معينة تقترب إلى بحثنا هذا، دون أن ننسى تحديد الإشكالية والمنهجية المعتمدة للدراسة والمفاهيم البحثية ولاسيما مفهوم الحومة الذي نرجو أن يصبح له وجود وتفسير في موسوعة علم الاجتماع بعد هذا العمل، مثله في ذلك مثل مفهوم الحارة والحرقة والحراقة ...

أولا :الغايات البحثية:

1- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الشخصية:

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي طرحها موضوع "المدينة" في مختلف مجالات السوسيولوجيا الحضرية، إلا أن الدراسات الجزائرية التي تناولتها قليلة ومحتشمة، مقارنة مع الدراسات الحضرية المغاربية وحتى العربية ولا سيما الغربية منها.

فالسبب الرئيسي الذي كان وراء اختيار هذا الموضوع؛ هو البحث عن زاوية جديدة يمكن من خلالها التطرق إلى المجتمع الحضري الجزائري بكل تعقيداته، عبر أحد أهم مكوناته المجالية المكانية والثقافية من خلال "الحومة" أو الحي بالتعبير السوسيولوجي؛ التي يرى فيها "العربي اشبودان"على أنها النموذج المثالي للاندماج الحضري الباعث على خلق هوية الفرد والمدينة الحضرية.

ب- الأسباب العملية:

يمكن اعتبارها أسباب ذاتية تتمثل في إرضاء فضولنا العلمي لاكتشاف المدينة الجزائرية، فبعد استطلاع شوارع العاصمة ودخول عدد من "الحومات"-الأحياء- لم نلحظ لها اسما مكتوبا ولا حتى حدود إدارية، إلا أنها موجودة وتستمر في الظهور للعيان، عزمنا البحث فيها في طبيعتها وحدودها من أين تبدأ وأين تنتهي كمجال جغرافي اجتماعي ثقافي وتاريخي....إلى جانب تأثيرها في سلوكذ

الفرد وتأسيس ثقافته الحضرية.

2- أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى محاولة عرض إطار نظري يمكن أن تدرس فيه ومن خلاله إشكالية الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية .

- البحث في أهم المجالات الحضرية "كالحومة"؛ عن ثقافة المدينة الجزائرية الحضرية.

- تحليل العلاقة الموجودة بين الفرد الجزائري ومجاله الحضري.

- تقديم قراءة للمجتمع الجزائري من خلال ممارساته الاجتماعية في الحومة.

3- أهمية الدراسة:

إن تعقد حياة المدينة اليوم صار مجالا خصبا للدراسة، الأمر الذي جعل الكثير يميل لدراستها مرفولوجيا بتعقب تخطيطها وتعقب أزماتها المتعلقة بالتحضر وما ارتبط به من ظواهر إيجابية وأخرى سلبية، وعليه نحت هاته الدراسة إلى زاوية مختلفة نوعا ما عن ما هو مألوف في الدراسات الحضرية وهو دراسة الجانب الحياتي الاجتماعي الثقافي للمدينة الجزائرية وبالخصوص المدينة السطايفية منها، لما تتميز به من خصائص ككبر الحجم والتضخم وما ينجم عنه من ظواهر مجالية، إيكولوجية واجتماعية وثقافية، ولأنه يصعب وضع مدينة كمدينة سطيف باعتبارها مقر ثاني أكبر ولاية للوطن، تحت مجهر التحليل، ارتأت الدراسة إلى اختيار دراسة الثقافة الحضرية من خلال "الحي" بالتعبير السيولولوجي، و"الحومة" بالتعبير الجزائري العاصمي، و"الكارطي" بالتعبير السطايفي.

ثانيا:الإشكالية:

تتميز مدن العالم اليوم بصورتها المرفولوجية، امتداداتها الجغرافية وتركيباتها البشرية ما يجعلها مجالا مكانيا متميزا يعكس ساكنه وطابع الحياة به.

فعبر العالم نجد أنواع مختلفة من المدن تمتد من المدن الأقل بساطة في الحياة والأقل تعقيدا إلى المدن الضخمة والعملاقة العالية التركيز السكاني والتعقيد على جميع المستويات الحياتية، المدن بهذا الشكل ما هي إلا انعكاس لمستويات الأمم الحضارية، الاجتماعية، الثقافية،السياسية والاقتصادية...و المدينة الجزائرية هي الأخرى تملك سيرورة تاريخية مهمة عرفت تعاقب حضارات عديدة بها ، تعبر وتفسر أن عملية التحضر كانت قديمة بها هذا ما أكدته كثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية فأول الإشارات حول نشأة المدن في الجزائر تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد في عهد الدولة النوميدية، ثم التواجد الفينيقي، فالغزو الروماني الذي أعطى منحى آخر للمدن الجزائرية من حيث زيادة عدد سكانها، لكنها أي المدن الرومانية ظلت ذات طابع عسكري بالدرجة الأولى.

ثم عرفت الجزائر الغزو الوندالي ثم البيزنطي وبعد الفتوحات الإسلامية سار التحضر بالجزائر نحو المدن الداخلية، الهضاب العليا ومرتفعات الأطلسي ومدن الساحل، التي عرفت اهتماما من قبل العثمانيين الذين جعلوا منها قواعد بحرية لهم.

والملاحظ أن المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي كان ذا طابع عائلي، قبائلي، اقتصاده مبني على إنتاج الحاجات الأساسية وخاصة بالوسط الريفي أين اتسمت العلاقة بين الوسطين الريفي والحضري بكثير من التوازن .

لكن بدخول الاستعمار الفرنسي حدثت كثير من التغييرات مست الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية ككل وحتى تشكل المدن بالجزائر أهمها كما يرى "بوودن" وفي المرحلة الأولى سيطرة المستوطنين الأوربيين على الأراضي الخصبة لإقامة مستوطنات خاصة بهم حول المدن الهامة في الجزائر وربطها بشبكة طرقات برية وحديدية ثم إيصالها بمصادر الموارد الأولية لتنتهي بالموانئ قصد تصديرها إلى فرنسا وكان لعملية الاستقطاب هاته الأثر البالغ في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين في الأرياف مما دفع بأغلبية السكان بالهجرة نحو المراكز الحضرية والاستقرار في أكواخ من القصدير على أطراف المدن مهدت هذه السياسة لوضع اجتماعي انتقل فيه المجتمع الجزائري من شعب ذا تقاليد حضارية إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته .

كما عرفت المدن الجزائرية حركة هجرة واسعة إبان مرحلة ثورة التحرير ،إثر نزوح ريفي واسع باتجاه المدن واتجاه البلدان المجاورة، بحثا عن العمل بسبب سياسة التشريد والأرض المحروقة وإقامة المحتشدات لتجميع سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة إلى جانب سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب على الفلاحين وتجهيل و تفقير سكان الريف وتفكيك بناهم العائلية القبلية.

إن الدافع الأساسي نحو اتجاههم إلى المدن بحثا عن فرص أفضل في الحياة كان نتاج نزوحهم حيث بلغت نسبة التحضر سنة 1954م ب 27,4 % بعدما كانت 5% سنة الاحتلال.

أما عن سنوات الاستقلال ولوجود احتياطي سكني كبير خلفه المعمرون وصلت نسبة التحضر الى 31,4 %سنة 1966 ب:95 تجمع حضري يقول "علي سموك" في كتابه إشكالية العنف في المجتمع الجزائري : "أن من انعكاسات عملية التحديث في الجزائر انتقال مركز النقل الاجتماعي من الأرياف نحو المدن والدخول في العالم الذي كان قديما ممنوعا من طرف الاستعمار وأصبح مباحا بفعل الاستقلال".

وأحدثت عملية التصنيع الواسعة واقعا اجتماعيا جديدا، حيث أضحى فيه الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف رغم سياسة التحديث الريفي التي أتت بها الثورة الزراعية وهذا راجع إلى أن المدينة مكنت هؤلاء من الحصول على دخل أفضل وبأقل جهد ومكنتهم من مكانة اجتماعية أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي على إثر هذا وصلت نسبة التحضر سنة 1987 نسبة 49,67% ب 447 تجمع حضري ليصل إثر الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد إلى54,6 % سنة1995 م، ووصل عدد التجمعات الحضرية سنة 1993م إلى 560 تجمع حضريا، وفي سنة 1998م بلغت نسبة التحضر 58,30 % ليصل سنة 2012م نسبة 60 % من التحضر. و المألوف في علم الاجتماع الحضري أن الحضرية تتناسب طردا مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكان في المدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعا ملحوظا وتتميز بالتغير السريع سواء من حيث العادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة.

كما تتميز الحياة الحضرية بسرعة التكيف فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي على عكس الفرد المتكيف المتفاعل الذي يمكنه البقاء في المدينة فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة كما أن الحياة الحضرية أوسع نطاق، يكون فيه الشخص حرا في تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة.

وفي المدينة تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية مؤقتة وغير شخصية كما أن إنسان المدينة لا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد التي تسد الطريق أمام حريته في التنقل في نطاقها ،بل يسلك سلوكا عقلانيا ومن ناحية أخرى قد يفقد ولائه لعائلته المباشرة ،كما أنه قد يفقد صلاته المباشرة بأقاربه ،وتكون مسؤوليته في المدينة أكثر وضوحا لأنه يتحمل مباشرة نتيجة أخطائه وجني وحده ثمرة جهده ونجاحه .

هذه الخصائص المميزة للحياة الحضرية في المدينة والتي ستنعكس متجسدة في شكل ثقافة حضرية تطبع سلوك الإنسان القاطن بالمدينة لم نرها تتجسد في سلوك باحثة زميلة لنا في إحدى استطلاعاتنا لأحياء عاصمة الجزائر وهو حي "باب الوادي"بحيث استوقفتنا بعبارة « هذي حومتي مانقدرش نكمل نمشي معاك، كامل يعرفوني ويعرفوا دارنا » .

الأمر الذي دعانا إلى التساؤل لماذا اتجهت تلك الباحثة المختصة في علم الاجتماع الحضري بالرد بتلك العبارة مناقضة بذلك بديهيات تخصصها الحضري حول الثقافة الحضرية ومناقضة أيضا حجم المدينة ؛كعاصمة البلاد التي تتمتع بكبر مساحتها الجغرافية وعدد سكانها الكبير أيضا .

الحومة ؛هي عند كثير من الباحثين تمثل إحدى أهم خصائص التنظيم الاجتماعي و المجالي للمدينة الجزائرية ،تكمن أهمية الحومة في كونها نواة للاندماج الحضري، من خلال تركز النشاطات الاجتماعية فيها والتنشئة الاجتماعية التي تساعد في تأسيسها فهي بمثابة المؤسسة غير الرسمية المكلفة بإنتاج القيم الاجتماعية التي تضمن الاندماج الاجتماعي في المدينة تقول " نسيمة دريس" « أنها كانت معقلا محليا تسوده قيم التعايش والتضامن، التسامح المتبادل والتعاون » ويقول "العربي ايشبودان" في الحومة:

" « El Houma était l'espace bâti articulée et occupée de manière à ce qu'elle soit le produit " Socio-Spatial " de sa population qui était parfois de même origine géographique selon leurs positions dans la ville, ces Houma avaient chacune leurs mosquées ,leurs corporations ,leurs échoppes et même un souk ...le Citadin était identifié aussi bien par sa maison qui son quartier ou sa corporation , El Houma était ainsi la cellule vitale de l'intégration sociale de citadin »" .

الحومة بهذا الاصطلاح تعبير يلخص حياة الفرد الجزائري ،تعبير ابتدعه في ولظرف تاريخي ما، وظفه ليعلن حدود فضاء ما، ينتمي إليه في المدينة ويسقط عليه رمزية سامية، الحومة فضاء مكاني عمراني اجتماعي ثقافي يضمن الفرد من خلاله انتمائه إلى بيئة وجماعة ما ،يعبر الفرد الجزائري عن هذا؛ في معاني« أنا وليد القصبة، أنا وليد العقيبة، وبالمدينة السطايفية أنا وليد "بلير" " bel-air " أنا وليد " الجنان" ...

وكلها حومات أو أحياء تقع بالمدينة الجزائرية ومنها السطايفية تكون أحيانا تحت اسمها المشروع المسمى بدار البلدية و الولاية و أحيانا بممارسات ساكني الحومة مثل ماهو مسمى في المدينة السطايفية ب"كارطي الحواتة" نسبة لتجارة ساكني الحي بالسمك و المنتجات البحرية.

تشكل الحومة بهذا الشكل بطاقة تعريف ساكنها؛ أين تحق له واجبات لاسيما الدفاع عنها والولاء لها كملكية خاصة للفرد ثم الجماعة .

يقترب هذا إلى ما يسميه " ابن خلدون " "بالعصبية " وإن كان هو يرى أنها رابطة تضم الأفراد " لحما "، أما " نسبا " أو " مصاهرة " أو " تحالفا أو ائتلاف "... وإن كنا اليوم نباشر القرن 21 ولا تزال العصبية وهي رابطة مميزة لمجتمع يحتاج المدافعة والتمسك بأفراد، لا تزال مترسخة بالمدينة الجزائرية، فعن أي شكل من أشكال المدن نحن نتحدث، عن مدينة خلدونية رآها ابن خلدون في قرنه 14 أم مدينة أقل ما يقال عنها أنها مدينة ذات صفات عالمية تحاكي القرن الواحد والعشرين؛ بمعنى آخر ما الذي تفتقده المدينة الجزائرية ؛هل تفتقد المدينة ام تفتقد حياة المدينة و ثقافة ساكنيها؟

بمعنى أخر أي الإشكالات الحضرية تعانيها المدينة الجزائرية هل تفتقد الحضرية أم تفتقد لثقافة الفرد الحضرية ؟ بمعنى أدق نتساءل: **كيف تظهر الثقافة الحضرية بالمدينة الجزائرية اجتماعيا و ثقافيا في فضاء الحومة ؟**

يندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تؤثر مدة الإقامة بالمدينة الجزائرية في اكتساب الفرد بالحومة الثقافة الحضرية ؟ .
2. كيف يؤثر نوع الحومة (الحي) في اكتساب أفرادها الثقافة الحضرية ؟ .
3. كيف يؤثر نوع علاقات الجيرة بالحومة في اكتساب أفرادها الثقافة الحضرية ؟ .

ثالثا: فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على فرضية استكشافية " hypothèse éxploratoire " نظرا لعدم وجود دراسات سابقة تناولت موضوع الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية، وتناولت موضوع الحومة بشكل مفيض؛ نسعى من خلال هاته الفرضية الاستكشافية إلى دراسة فضاء حضري اجتماعي وثقافي مجهول التأطير النظري والتطبيق الميداني ويعكس بالدرجة الأولى الفرد الجزائري ثم المدينة الجزائرية، لذا يمكن القول أن هذه الدراسة هي دراسة استطلاعية نأمل أن تساهم مستقبلا في فتح مجال خصب للدراسات الحضرية أكثر تحليل ودراسة .

اعتمدت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

تظهر الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية من خلال سلوكات و استعمالات وممارسات اجتماعية وثقافية للفرد الجزائري في الحومة.

والفرضيات الفرعية التالية :

1. طول مدة الإقامة بالمدينة الجزائرية يسمح لساكن الحومة باكتساب الثقافة الحضرية .
2. نوع الحومة (الحي) من حيث الجدة والقدم يسمح باكتساب أفرادها الثقافة الحضرية من عدمه.
3. يسمح نوع علاقات الجيرة في الحومة من حيث القوة و الضعف باكتساب أفرادها ثقافة حضرية من عدمه.

رابعا:تحديد مفاهيم الدراسة:

تعد عملية تحديد المفاهيم من أهم خطوات وعمليات البحث العلمي لما لها من أهمية في توجيه المسار المفاهيمي النظري والميداني للبحث بحيث تعتبر محركات البحث التي من دونها لا يمكن معرفة سير البحث أو حتى اتجاهه لذا اعتمدت الدراسة عدة مفاهيم أساسية ونظرية في علم الاجتماع الحضري كالتحضر والحضرية والمفاهيم الميدانية التي ستحاول الدراسة تحليلها فيما بعد، كالحومة والمدينة الجزائرية.

1_مفهوم السوسيو ثقافي:

مصطلح مركب من شقين: لفظ اجتماعي social والثقافي cultural تشير كلمة "اجتماعي" إلى السلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين ويربط بعض الدارسين مصطلح اجتماعي وبين موقف التفاعل الاجتماعي[1] .

ونعني به في هاته الدراسة ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه، حيه ومدينته.

أما كلمة" ثقافي « فتشير إلى النواحي المعيارية والمعرفية للسلوك أكثر من التفاعل»[2] ونعني بها هنا ما تعلق بالقيم والأفكار والمعايير و الاتجاهات ،أنماط التفكير والسلوك وغيرها .

- **اجرائيا:**

[1]- محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع ،ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2007،ص378 .

[2]- نفس المرجع ،ص378 .

استخدمنا مركب المصطلح (السوسيو ثقافي) بهدف تجنب الجدل القائم حول أيهما أشمل الاجتماعي أم الثقافي فمنهم من ينظر إلى الثاني أي الثقافي باعتباره فئة فرعية مما هو اجتماعي، أي أن الاجتماعي يضم الثقافي بالضرورة وبالتالي فهو أشمل منه في حين يرى الآخرون عكس ذلك ،اي ينظرون إلى الثقافي باعتباره أشمل و أوسع من مصطلح الاجتماعي ويتضمنه بالضرورة .

على هذا ارتأينا أن يكون هذا البحث عبارة عن دراسة عملية لخصائص اجتماعية وثقافية معا للفرد الجزائري في الدرجة الأولى ثم الحي الجزائري (الحومة) والمدينة الجزائرية ككل، من خلال ممارساته (أي الفرد) وسلوكياته في حياته الحضرية.

2_مفهوم الاستعمال والممارسة الاجتماعية:

نجد كلمة الاستعمال يقابلها المعنى الفرنسي "usage" وكلا الكلمتين تعني في اللغتين (الاستخدام، العرف، العادة).

إن الاستعمال وفق هاته المعاني المختلفة يعني استخدام شيء ما (مكان ،مرفق، بناية...) من طرف الأفراد أو الجماعات، وعندما تتكرر عملية الاستخدام بنفس الأشكال وبنفس النمط يمكن لهذا الاستعمال أن يتحول إلى عرف أو عادة تلتزم الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى التي تريد أن تستعمل هذا الشيء باحترام خصائص وصفات الاستعمال الذي أنتجه من سبقوهم وعبر الوقت يمكن أن تكون هاته الخصائص الناتجة عن الاستعمال ،قانون، قاعدة تنظم وتضبط طرق استخدامه وامتلاكه[1] .

- **اجرائيا:**

الاستعمال والممارسة الاجتماعية هما الممارسات التي يقوم بها الأفراد والجماعات الاجتماعية في الفضاء الحضري بحيث تختلف من فضاء إلى آخر ،ومن زمن لآخر، وتختلف من جماعات إلى أخرى وهو ما ذهب إليه "دريس نوري" في بحثه عن استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية ،غير أنه وظف مفهوم المجال ولم يستعمل مفهوم الفضاء على اعتبار أن مفهوم المجال أقوى من كلمة فضاء من حيث الإشارة إلى البعد المادي والفيزيقي.

[1]- دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية ،رسالة ماجستير،تخصص علم الاجتماع الحضري ،قسم علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري، قسنطينة،2007/2006 ،ص12 .

3 _ مفهوم التحضر :

التحضر من « الحضر» ومنه " الحضرية " اذا عدنا إلى مفهوم الحضر من حيث اللغة فإننا نجده يشير إلى الحضر والحاضرة وهي المدن والقرى والريف، سميت بذلك لأن أهلها حضر والأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار، والحضارة الإقامة في الحضر كما أن البداوة الإقامة في البادية والحاضر خلاف البادي والحاضر ضد المسافر والحاضر المقيم في المدن والقرى والبادي المقيم بالبادية، وفلان حاضر بموضع كذا أي مقيم، والحاضر الحي العظيم أو القوم، كما جعلوا الحاضر إسما للمكان فيقال "نزلنا حاضر ببني فلان".

لفظ الحضر لغة والذي يتضح أنه يتمثل في الإقامة والاستقرار الدائم في الأمصار والمدن والقرى والريف، وما يصحب ذلك من احتراف السكان لحرفة وتكيفهم في معيشتهم على الدوام كالتجارة والزراعة والصناعة.

- **اصطلاحا:**

يشير التحضر لغويا واجتماعيا إلى عملية انتقال اجتماعي من حالة الريف إلى حالة التحضر وثمة فإن التحضر هو ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي.

جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن التحضر هو الانتقال من الحياة الريفية أي المعيشية في المدن وهذا الانتقال قد يكون بسبب الهجرة وفي هذا يتعين على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ويترتب عن الفشل في التكيف، تدهور الحالة المادية والمعنوية أو الانحراف أو الارتداد إلى القرية وقد يكون التحضر بسبب اتساع نطاق المدن ووصول أساليب الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية وفي هذه الحالة يكون الانتقال عادة تدريجيا من حياة الريف إلى حياة الحضر[1].

- **المفهوم الاجرائي:**

التحضر هو عملية تركز السكان بالمدينة، أساسه انتقال الأفراد والجماعات ويتخذ شكلين الأول هو التحضر الشائع والذي ينتقل فيه الفرد والجماعات من المناطق الريفية إلى المنطق الحضرية بحثا عن شروط حياة أفضل أو من خلال الشكل الثاني وهو انتقال الفرد والجماعات من مدن إلى مدن أخرى بحثا أيضا عن فرص حياة أفضل لهم، بالتالي التحضر هو عملية ترتكز في أساسها على الهجرة والتركز بالمدن.

[1]- إبراهيم بيومي مذكور وآ خرون ،معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،1975،ص79.

4_مفهوم الحياة الحضرية :

الحضرية هي أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الايكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية، كم أصبح معروفا بأن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر، أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن[1] .

يتفق كل من (سوروكين، وريزمان) على هذا التعريف مع (ويرث) وقد أجمعت محاولات هؤلاء العلماء على الخصائص التالية للحضرية :

1. تطوير نسق أكثر تعقيد لتقسيم العمل .
2. ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).
3. الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
4. انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بطابع سطحي وغير شخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.
5. الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي[2].

- **المفهوم الاجرائي:**

أصبح من المسلم في علم الاجتماع الحضري اليوم أن الحضرية هي أسلوب حياة الإنسان في المدينة يتميز بالعيش في جماعات ثانوية والإبهام بحيث تتصف الحياة الحضرية بالإبهام التام للشخصية ذلك لأن التفاعل بين الناس لا يتم بشكل مباشر، فالشخص الذي يخرج من منزله لا يتعرف إلى من يصادفهم في الطريق دربه.

إلى جانب هذا نجد سمة الأجناس المجسدة للفروق المختلفة بين الأفراد القاطنين بالمدينة وكذلك الحراك الاجتماعي من مكان إلى آخر ما يعبر عنه سكن الإيجار إلى جانب الحراك المهني والانتقال من مهنة لأخرى إل جانب آخر من خصائص الحياة الحضرية وهو وجود تنظيم اجتماعي معقد يتسم بالتخصص وتقسيم العمل، إلى جانب الترابط على أساس المصلحة وفقدان معايير الجيرة اعتمادا على التعامل الرسمي ما ينجم عنه

[1]- محمد بو مخلوف ،التحضر –التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة ، ط 1،دار الامة ،الجزائر، 2001،ص27.

[2]- المرجع السابق، محمد بومخلوف ، التحضر، ص 29.

فتور العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ،كما تفتقد الحياة الحضرية إلى معالم البيئة الطبيعية لتعدد مبانيها وعلوها.

5_مفهوم الثقافة الحضرية:

يعرف اللغويون العرب الثقافة على أنها حرث الأرض وتنميتها،في في حين أطلق شيشرون المصطلح بمعناه المجازي بمعنى : " زراعة العقل وتنميته، وبذلك فالثقافة هي تنمية العقل وغرس الذوق والمعرفة والفهم الانساني[1]".

ويعرفها " والف لنتون " في كتابه "الانثربولوجيا وأزمة العالم المعاصر يقول: (إن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي طريقة حياة أعضاءه أو بالأحرى مجموعة الأفكار والعادات التي يتعلمونها ويشتركون فيها وينتقلونها من جيل لآخر[2]".

ولما كانت الحضرية أسلوب ونمط الإنسان في العيش بالمدينة، فإن الثقافة الحضرية هي سلوك الانسان الذي يعتمده للعيش بالمدينة.

- **التعريف الإجرائي:**

هناك كثير من الباحثين الذين لايفرقون في أعمالهم بين الحضرية والثقافة الحضرية إلا أننا نتجه في عملنا هذا إلى ما ذهب إليه محمد بومخلوف في كتابه " التحضر " إلى اعتبار أن الحضرية تعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الايكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية، وبالتالي هي عبارة سلوك الإنسان المقيم بالمدينة.

يقول:"إن ايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه يمكن أن تطلق عليها الثقافة الحضرية يكتسبها الفرد من خلال الإقامة في المدينة ويتلون سلوكه بلونها[3].

6-مفهوم المدينة الجزائرية:

[1]- اليرموك، مجلة ثقافية فصلية جامعة اليرموك، العدد 59- مارس 1998، ص60.

[2]- حميد خروف والربيع جحاص، علم اجتماع الثقافة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003،ص21.

[3]- مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر، ص28.

المدائن جمع مدينة وهي حصن بين الوسط والأرض والمدينة كلمة مشتقة من "الدين" كما قال محمد عبد الستار في كتابه " المدينة الإسلامية"من كلمة " ودنته" أي ملكته فهو مدين أي مملوك.

وقال" فيروز أبادي" أن المدينة تعادل الأمة[1] والمدينة مجموعة تراكمات تتطور بشكل تتابعي كما تعد عملية تراكمية ومركز تتجسد فيه أعلى صور التراكم الزمني والمكاني، وهي مكان تتجمع فيه سائر ما حققه في ماضيه الإنسان[2].

المدينة هي مكان التفاعل الاجتماعي والاتصال وانتقال الأفكار والمواد بسرعة كما هي مكان للإبداع والثقافة تتاح فيها الفرص التي توفر الشروط الأولية للتقدم و تؤسس القواعد الصلبة للحضارة[3] .

المدينة "هيئة اجتماعية مفتوحة، وتمتاز بكثرة سكانها واتساع مساحتها وطول المواصلات فيها، فيعيش الفرد فيها بين أفراد آخرين غرباء عنه، ويقل أصدقاؤه ومعارفه، بل تقل فرص رؤيتهم والاجتماع بهم، وتؤثر الحياة في المدينة على نظم اجتماعية كبيرة كالأسرة والجوار والدين والعرف والتقاليد فتضعفها وتشيع التفكك الاجتماعي بين ثناياها، وهذا يتيح الفرصة للتحرر من قيود الضوابط الاجتماعية إلى درجة لا يستهان بها في المدن عنها في القرى أو البادية[4]، بمعنى أدق وحسب "محمد بومخلوف" " إضعاف قوة الضمير الجمعي وتغييبه في ممارسة دوره ووظيفته .

إن التحضر الذي حققته الجزائر والذي بلغ بنسبة 58،30 % سنة 1998م حسب الديوان الوطني للإحصاء، ونسبة 60% سنة 2012م، قد تم بوتيرة متسارعة وارتبط بالدرجة الأولى بالاستقلال الوطني، وبالأحداث التي عرفها المجتمع ولم يتم بصورة تدريجية طبيعية ومن أهم هذه الأحداث البارزة هي ثورة التحرير، الاستقلال الوطني، التنمية الصناعية والتحول الديمقراطي ونظرا لعدم تهيأ المدن لذلك من ناحية التخطيط والتسيير حدث نمو حضري غير موجه، كما حدث خلل واضح بين الدينامكية السكانية والاجتماعية من ناحية أخرى ودينامكية التسيير مما سمح للكثير من الظواهر بالبروز والتأثير على الحياة الحضرية[5].

---

[1]- محمد عبد الفادر عثمان، المدينة الاسلامية، عالم المعرفة، العدد 188،الكويت،ص86.

[2]- أحمد النكلاوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت،ص19.

[3]- Wilheim Jorge, les problèmes de la ville dans une période de transition, Riss,147/mars,1996,p11.

[4]- عبد المجيد سيدي أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريبية، الرياض، 1987.

[5]- محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري-القطيعة المستحيلة ،ط1، مخبر الوقايا والأرغنوميا، جامعة الجزائر، دار الملكية، الجزائر،2008،ص ص 64، 68.

من أهم ما يلاحظ في المدينة الجزائرية من ظواهر سوسيولوجية تلك الازدواجية في العلاقات الاجتماعية، فرغم ما يبدو من نزوع نحو التحديث والبقرطة* وما ينشأ عنها من علاقات رسمية تعاقدية نفعية تنافسية في نطاق التنظيمات البيروقراطية الحديثة وبروز جمعيات المجتمع المدني، نلاحظ وفي ذات الوقت استمرار العلاقات الشخصية والأنساق الاجتماعية والثقافية الأولية، في تعايش وتفاعل واختراق ورغم ما تطرحه هذه الازدواجية من تناقضات ومشكلات في بعض الأحيان فإنها تقدم بعض الدعم للحياة الحضرية عندما تعوض تلك العلاقات العجز الوظيفي لدى بعضها البعض[1].

- **المفهوم الاجرائي:**

إن الحركية التي سار بها التحضر في المدينة الجزائرية جعل منها كما يرى " روبرت بارك":" فضاء للتوترات الاجتماعية لأنها تعمل بشكل مستمر على اعادة تشكيل "recomposition" وتحويل "transformation" الهويات الاجتماعية السائدة بها، بمعنى أن كون المدينة مكان للاستقطاب الاقتصادي والاختلاط الثقافي والاجتماعي والإيديولوجي وكونها معرضة إلى التغيير الاجتماعي السريع وبسبب وسائل الاتصال الموجودة فيها، جعلها تمارس تأثيرا كبيرا على القيم والثقافات الموجودة بها، وبذلك تتحول المدينة ببعدها الزماني والمكاني إلى موضوع للاختلاف بين الفاعلين فيها، قصد امتلاك واحتلال أهم الفضاءات الاستراتيجية التي تمكنهم من فرض منطقهم الخاص ونشر قيمهم وأفكارهم.

إن انتقال القيم في المدينة الجزائرية من الريف إلى المدينة، وقف حاجزا أمام عملية الاندماج الحضري لساكنيها، وأدى إلى انتشار السلوكات والتصورات التي ينظر إليها "المدنيون" على أنها (غير حضرية) وخلقت لهم التذمر من الريفيين الذين غزوا المدينة وجعلت هذه الفكرة الناس يحسون بأنه كان بإمكان المدينة أن تكون في شكل أفضل لولا هؤلاء الريفيين الذين يجهلون شروط العيش في المدينة.

ونحن نذهب إلى ماذهب إليه " نوري دريس" بقوله: " إن التبرير الذي حاولت بعض الاتجاهات أن تفسر من خلاله تدهور الأوضاع المعيشية في المدينة على أنها نتاج النزوح الريفي المتسارع أدى إلى خلق صراع رمزي بين القادمين الجدد الذين يعتقدون أنه من حقهم أن يستفيدوا من خيرات المدينة وأنهم الأولين بذلك لكونهم هم من عان في الفترة الاستعمارية وبين "المدنيون" القدامى الذين يتخذون من قدم وجودهم في المدينة المبرر

* من البيروقراطية كما يرى محمد بومخلوف.

[1]- المرجع السابق، محمد بومخلوف وآخرون ، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، ص70.

الشرعي لسيطرتهم على مختلف مواردها، صراع رمزي بين الطرفين حول أحقية من يمتلك لقب المدني الحقيقي " le vrai citadin" وكان لكل طرف منهما مبرراته التي يستعملها في شرعنة أحقية نيل هذا اللقب.

ان تاريخ المدينة الجزائرية في عهد الاستعمار و ما بعده الى جانب خليط الافكار و التصورات بين ساكني المدينة الجزائرية و ريفها جعل منها مدينة مبهمة المعالم اهي مدينة حضرية أم مدينة ريف؟

7_ مفهوم الحومة:

الحومة في اللغة العربية من المصدر " حام" " حوم" أي قطيع كبير من الجمال، حومة من القتال أشد موضع فيه.

ومن الموت، هجومه ومن البحر أو الرمل معظمه[1].

وبالتالي " الحومة" حومة كل شيء معظمه، وفي حديث" ابن عمر": ما ولي أحد الاحام على قرابته أي عطف كفعل الحائم على الماء... ويروى "حامي" وحام الطائر على الشيء حوما وحومانا، والطائر يحوم حول الماء ويلوب إذا كان يدور حوله مع العطش الجوهري، حام الطائر وغيره حول الشيء، يحوم حوما وحومانا أي دار.

وبالتالي يفيد معنى "الحومة" الاجتماع للجماعة والتحام وانتماء أفرادها لها، يقترب هذا الى ماذهب اليه "لعربي اشبودان" في قوله: " l'espace social El-Houma :celle-ci signifie par elle-même l'espace collectif et par extension Hymay a et Qaraba " الحي" في المجال الحضري الجزائري "العاصمي"[2] "بالحومة" الحي هو المجال المباشر الذي يستعمله الفرد بعد مجال المسكن، وهو ميدان الحياة اليومية.

الحي يعبر عن أنماط السلوك من خلال معرفة الأعمال الاجتماعية ومختلف النشاطات والممارسات اليومية التي يمارسها سكان هذه الاحياء[3].

---

[1] www.magin.com تاريخ المشاهدة: 2014/01/20 على الساعة 12:57

[2]- لعربي اشبودان، "من الحومة إلى الحي" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية،كلية الحقوق ،بن عكنون، الجزائر(الجزء 40، عدد خاص 2002)، ص72.

[3] Chombart de lauwe, des hommes et des villes, édition Payot paris,1965,pp24,25.

- **فضاء الحومة:**

لابد لنا في أول الأمر أن نتفق على أن مفهوم الفضاء والفضاء الاجتماعي قد غيب في عديد من مجالات البحث العلمي، ليس في علم الاجتماع فقط بل أيضا علم النفس، الاقتصاد وغيرها، يبدوا الاهتمام بالفضاء غائبا وإن سجل حضوره فلا يتعدى العرضي الهامشي، ذلك أننا لم نجد تخصيصا لمجال تعريفي بمفهوم الفضاء أو الفضاء الاجتماعي ضمن عدد هائل من البحوث الاجتماعية والحضرية بالخصوص نظرا للعلاقة الترابطية بين إثارة المديني-الحضري واستدعاء مفهوم الفضاء، وحتى وإن وردت في البعض منها فإشارة لا تعميقا.

ففي اللغة نجد أن كلمة الفضاء من "فضاً "، فضاءًا وفضواً (فضو) أو مكان، و "أفضية" جمع فضاء[1].

ومعنى الفضاء عند "فايري" يستدل عليه من خلال الممارسة الاجتماعية له بمعنى أن الفضاء لا يعني البحث اذا لم يكن دالاً من زاوية ممارسة اجتماعية وإن دالا لشخص ما.

أما " دي لاهاوس" فيحلل الفضاء من خلال الصلة الاجتماعية القائمة على التفاعل والتواصل والتبادل الاجتماعي بين شاغلي الفضاء يقول: " كل شيء يتكيف مع تصرفنا فيه، مع توظيفنا أي استعمالنا له الذي يضفي عليه دلالاته، فالفضاء أي فضاء لايحتمل اعتباره مشهدا وبالمثل لغة ولا يشتغل كنظام أو مدونة رمزية يستدعي تأويله استيعاب هذه الشفرة فكل فضاء مثلما يستمد دلالته من استعمال شاغر له، يقرأ أيضا عبر هذا الاستعمال.

تعطي مقولة " الاستعمال" شرعية لحضور البعد الرمزي للفضاء وبالتالي المخيال والذاكرة الجماعية، لا تتأكد إلا مع استدعاء ضروري للتحليل ضمن سوسيولوجيا المعيش اليومي[2].

ويعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة ويؤثر بعضهم على بعض وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه[3] .

---

[1]- المكتبة الشرقية، المنجد، قاموس عربي-فرنسي،فرنسي-عربي،ط15، بيروت، لبنان، 2008، ص 593.

[2]-شهاب اليحياوي، سيميائية الفضاء وتعقل المشكلات المدينية،تاريخ الدخول : 11/06/2013،على الساعة 11سا.

www.annabaa.org.

[3]-السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي،الاسكندرية،1997،ص195.

وفي تعريف آخر هو عبارة عن وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي أي أنه يشغل مساحة من الأرض تقع ضمن حدود المدينة، وبمعنى آخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان.

ومن وجهة نظر سوسيولوجية أخرى الحي هو جزء من المدينة التي أصبحت مكثفة بالسكان وواسعة جداً، لتواصل تكوينها وتشكيل جماعة محلية داخل جماعة محلية أخرى[1].

والحي أيضا عبارة عن مجموعة من المساكن، المتتالية والمتماثلة أين تحمل نموذج عائلي، الذي بدوره يساهم في بناء نظام اجتماعي خاص به غير ظاهر، لأنه ذا فعالية مؤثرة في النظام الاجتماعي العام للجماعة ككل[2].

يرى محمد بومخلوف وآخرون أن الحي كمجال يسمح للأفراد القاطنين به بالامتثال له واستعماله كمرجع وهذا يعطي لهم هوية خاصة تميزهم عن أفراد المجموعات الأخرى، وذلك عن طريق تكوين حدود مجالية لنفسها وإعطاء براهين ودلائل تعتبرها سلاحا تستعمله لإثبات أنها جزء من المنطقة[3].

وبالعودة إلى مصطلح الحومة نجد أن البدايات الأولى لاستعمال هذا المصطلح تعود إلى العهد العثماني في الجزائر أين كانت الحومة تقوم بتقسيم المدينة إلى قسمين العلوي والسفلي كما يرى "العربي اشبودان":

spatialement, les quartiers (El Houma) organisent la ville en deux parties, ainsi la "partie haute" était essentiellement résidentielle puisqu'à l'exception d'un tour et dune mosque aucune autre activité n'était premise, par contre "la partie basse" beaucoup plus cosmopolite et plus grande , était considérèe comme l'espace public par excellence dans cette partie étaient les fonction urbaines les plus publiques (les institutions politiques, les mosquées et les souks , les cafés , les écoles et les lieux de production . la périphérie abritait les activités que la ville ne permettait pas en son sein , quant à l'organisation de la ville et de ses habtants".

ويقول أيضا:

[1] -Raymond ledrut,l'espace social de la ville ,ed Antropos,paris,1966,p151 .

[2] -Larbi Ichboudenne, Alger Histoire et capitale de destion National, éd El casbah ,1997,p60.

[3] – محمد بومخلوف، واقع الاسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري،ط1،دار الملكية، برج الكيفان، الجزائر، 2008،ص76.

« Alger avait environ 50 quartiers qui portaient le non Houma dont la population variait entre 1000 et 2000 individus avec un lot d'habitation allant de 100 et 200 maison ,ainsi les quartiers étaient un rouage essentiel entre les autorités et les populations , le quartier constrait un contrepoids au rôle prépondérant du pouvoir central dans l'administration de la cité[1] » .

وتأتي الحومة بعدة معاني فهي في السوسيولوجيا " الحي" وفي الدارجة الجزائرية "الحومة" وفي الدارجة السطايفية " الكارطي" من le quartier وفي المتداولات العربية "الحارة".

جاء في المنجد: le quartier - quartier: ربع، جمع أرباع محله (مدينة) حي جمع أحياء، حارة[2]

هذه الأخيرة تقول عنها : "Catherine miller"

« le term 'hara' désignait une unité de découpage administratif de la ville islamique pré-moderne regroupant un ensemble de ruelles et d'impasses d'bouchant sur une rue principale , formant un quartier caractérisé par un habitat aggloméré dont l'accés se faisait par une port fermée la nuit (l'équivalent du 'howma' des villes maghrébines). Le' hara ' était administré par un notable , le « Shykh al-hara », chargé de prélever l'impôt et de faire respecter l'ordre social, considéré come un untité spatial et social ,le hara abritait une population supposée être soudée par de liens de parenté ou de voisinage et une sociabilité commune au-delà des différences de status économiques[3].

ونجد كل من محمد الجوهري وعلياء شكري في كتابهما علم الاجتماع الريفي والحضري يريا أن الاستخدام الشائع لمصطلح " الحارة" يصف جانبا من النسق الذي تنتظم عليه الشوارع والحارة طبقا لما ذهب إليه " ابن سيده " هي

[1] – لعربي اشبودان، مرجع سابق، "من الحومة إلى الحي"،ص ص 62-63.

[2]– المنجد قاموس فرنسي عربي، دار للملايين،مرجع سابق، ص 451 .

[3] – Thierrybulot et Assia lounici ,segregation spatio-linguistique(Dynamiques socio-langagieres et habitat dit populaire),1er ed ,dar kitab arabi , Alger,2007,P47 .

: " مكان سكني تلتصق فيه المنازل بعضها بالبعض الآخر، ويترجم القاموس العربي الانجليزي (wehr's Arabic-english Dictionary) (طبعة 1966،ص 212) كلمة الحارة على النحو التالي : " الحي، querteo، جزء part، قسم section (من مدينة معينة) جيتو ghetto، منعطفlane ، زقاق alley، شارع جانبي [1] side street ".

من هذا المنطلق وجدنا مرادفات عديدة باللغة العربية واللغات الاجنبية وبالقياس لمفهوم الحارة على مفهوم "الحومة " معاني عدة لمفهوم "الحومة".

- **التعريف الاجرائي:**

الحومة هي ذلك الفضاء الذي يعيش فيه جماعة من الأفراد المتميزين بتفاعلهم المستمر القائم على قوة العلاقات الشخصية، لاسيما منها علاقات الجوار والتي يتم بموجبها تكوين لديهم معتقدات وعادات وأعراف، وروح الجماعة وذلك بخلق فضاء مكاني ثقافي واجتماعي ذا تشفير لغوي رمزي وبرسم حدود لذلك الفضاء الاجتماعي الثقافي لتلك الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها تأخذ في الغالب اسم كبير لهم، أو شهيد لهم، أو ولي لهم، أو بإسم بلدية لهم أو حي سمته السلطة بذلك...فتكون حدودا مجالية وحدودا رمزية لفضاء يختلف في تسميته من شمال البلاد إلى جنوبها ومن بلد عربي إلى آخر، فهي الحي بالتعبير السوسيولوجي، وهي "الحومة " في بلاد المغرب الكبير وهي الحارة في الشرق الأوسط و" الكارطي" في المدينة السطايفية.

هي فضاء من شأنه أن يجد فيه الفرد انتمائه واندماجه في نفسه وفي الجماعة والمدينة ككل.

8_علاقات الجيرة:

يشير مصطلح (الجيرة) والمجاورة "neirghr-hood "في العادة إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة اقليمية صغيرة تمثل جزءاً فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي، إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة و أولوية ووثيقة ومستمرة نسبيا[2].

ويعرف " R,ledurt " الجوار بأنه مجتمع الاشخاص لقرب مكان الاقامة حيث يتخذون فيما بينهم مجموعة من العلاقات تتصف بالتعاون والصداقة[1].

[1]–محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، ط1،دار المعارف، مصر ،1980، ص531.

[2]–محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، د سنة ،ص302 .

أما " Albert Meister " فيقول أن علاقة الجيرة هي الأرضيات التي تنتج فيها المشاركات غير الرسمية[2].

إذن يمكن القول هذا المفهوم من الناحية الفيزيقية يعني ذلك الجزء من البلدة أو المدينة الذي يتميز ببعض الخطوط أو الحدود الفاصلة كالطرق الرئيسية والسكك الحديدة ... كما يتميز بتواجد قدراً من التشابه أو التجانس بين أنماط الإسكان الموجودة بداخله... أما من الناحية السوسيولوجية، فقد يتميز سكان الجيرة بالتشابه أو التجانس من الناحية أو الأصل العنصري.

كما يدرك السكان أن الجيرة الحضرية التي يقيمون فيها توفر لهم بعض عوامل الراحة والمتعة الاجتماعية في المستوى المحلي التي قد تكون في نفس الوقت جزءاً مكملا من وسائل الراحة والمتعة المتوفرة في البلدة أو المدينة ككل[3].

- **التعريف الاجرائي:**

هناك من يرى أن علاقات الجيرة تكاد تكون علاقات " قرابة"، وما يدعمها الانتماء الجغرافي أو الحيز المكاني الواحد بين الأفراد غلى جانب التعاون التلقائي بين الأفراد الذي من شأنه جعل الافراد يشتركون في قيم وعادات وتقاليد واحدة، وأبرز ما يجسد الجيرة في الحومة الجزائرية ما يسميه الجزائريون " التويزة"، الشكل الدائم للمساعدة الودية القائمة على تبادل المصالح بين الجيران والتي تتسم بطابع الإحسان .

علاقات الجيرة من شأنها تأسيس ضابط اجتماعي يمنع الفرد من تجاوزه كلجوء الأفراد إلى خارج الحومة لممارستهم لعاداتهم السيئة، فاحترام الجار والحومة ككل يمنع الفرد مزاولته لعاداته السيئة فيها.

إلى جانب هذا نشير إلى دور المرأة في توطيد وتمتين علاقات الجيرة من خلال مشاركتها واحتكاكها اليومي لنساء الحومة وعبر تقديم العون المادي والمعنوي لمثيلاتها من الحومة .

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة.

لا بد للباحث في علم الاجتماع أن ينطلق من جملة إجراءات منهجية تيسر له البحث السلس والمترابط بغية تحقيق أهدافه البحثية المرجوة وإرضاء فضوله العلمي حول بحثه والمتمثلة أساس في اختيار المنهج المناسب لبحثه وأدواته في جمع البيانات والحقائق من الميدان.

[1]- Raymond ledurt,sociologie urbaine,puf,paris 1968,p112 .

[2]- Albert Meister ,participation animation et dévoloppement,édition anthropos,paris,1973,p48.

[3]- سيرة مرزوق،الهوية الحضرية:دراسة حول المخيال الجماعي لسكان سانت أوجان،رسالة ماجيستير،ص44.

1-المنهج: جمع منهج مناهج، وفي اللغة هو الطريق الواضح، ومنه نهج الطريق بمعنى أبانه وأوضحه وسلكه.[1]

أما في الاصطلاح: فقد عرفه بعضهم بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

كما عرفه البعض بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون".[2]

ونشير هنا أنه ومن خلال تجربتنا البسيطة في السوسيولوجيا، وما قد تناولناه في الدراسات المنهجية البيداغوجية، نكاد نجزم أن اختيار المنهج الملائم للبحث يأتي في مرحلة ليست ببعيدة عن مرحلة اختيار فكرة أو موضوع البحث، على أن تكون مرحلة تالية لها، وهذه النقطة التي يتجاوزها طلابنا وباحثينا إذ يجعل من المنهج اختيارا للدراسة الميدانية لا اختيارا للدراسة كلها.

انطلاقا من طبيعة الموضوع المتناول لدينا وفرضياته فقد اعتمدت الدراسة على:

***المنهج الوصفي:**

يرتكز المنهج الوصفي على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية أو رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة.[3]

على هذا يمكن القول أنه يقوم بكشف الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية، ويحاول التنبؤ بما سيكون في المستقبل، فهو يعني بماضي الظاهرة وحاضرها وكذا مستقبلها.[4]

أما عن مراحل هذا المنهج فتتلخص في مرحلتين أساسيتين الأولى ويطلق عليها الاستطلاع والثانية يطلق عليها مرحلة الوصف الموضوعي وتهدف المرحلة الأولى إلى تكوين أطر نظرية يمكن اختيارها وذلك بعد تحديد واضح لمشكلة الدراسة أو البحث موضوع الاهتمام.

وبناء عليه وبعد تحديد وتعريف مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المرتبطة بالتشخيص أو الوصف الموضوعي لظاهرة معينة.[1]

---

[1]- سعد الدين السيد صالح، البحث العلمي ومناهجه النظرية-رؤية اسلامية، ط2، مكتبة الصحابة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1993، ص10.

[2]- المرجع السابق، سعد الدين السيد صالح، البحث العلمي ومناهجه النظرية ، ص 10.

[3]- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 46.

[4]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة البحوث الجامعية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 125.

على هذا كانت الدراسة وصفية، تأمل إلى الوصف والإلمام والتشخيص والتحليل للعلاقة القائمة بين المدينة الجزائرية وثقافة أفرادها الحضرية من خلال إحدى مجالاتها ألا وهو الحي، أو كما تطرقنا إليه سابقا "الحومة" في التعبير الجزائري المتداول.

2-أدوات جمع البيانات:

مشكلة البحث تتطلب جمعه البيانات أو معلومات دقيقة عن الواقع الاجتماعي، وهذه البيانات تتوفر للباحث من مصادر عديدة ومتنوعة كالإحصاءات الرسمية أو وثائق أو سجلات.....

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من التقارير الإحصائية لعل أهمها تقرير الإحصاء العام للسكن والإسكان لعام 2008:

ونشير هنا إلى عدم تمكننا من الإلمام بتقرير الإحصاء العام للسكن والإسكان لعام 2012 وعدم توافر معطياته الكاملة في المؤلفات الأخيرة أو عبر شبكة الانترنيت.

إلى جانب بعض الوثائق الإدارية والمخططات العمرانية لمدينة سطيف التي تحصلنا عليها من مديرية التهيئة والتعمير لولاية سطيف.

أما عن التقنيات المستعملة في هذه الدراسة فتجد:

أ- الملاحظة.

يعرفها "محمد طلعت عيسى" بأنها: "الأداة الأولية لجمع المعلومات وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصل إلى المعرفة العلمية، والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التي هي عليها.[2]

– الملاحظة هي توجيه الباحث حواسه وعقله إلى طائفة خاصة من الظواهر والخواص شديدة الظهور، أم الخفية التى يحتاج الوقوف عليها بعض الجهد، وحينئذ فليس من الممكن أن نقول بأن الملاحظة عملية حسية بحتة تقوم فيها الحواس وحدها بتسجيل الظواهر التي يراد دراستها، ومعرفة القوانين التي تربط بينها، وذلك لأن العقل

[1]- مرجع سابق، محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ص 46.

[2]- محمد عيسى طلعت، البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963.

يقوم هو الآخر، بنصيب كبير في إدراك الصلات الخفية التي توجد بين الظواهر، وهي الصلات المسببة عند إدراكها.[1]

إذن الملاحظة هي المشاهدة الحسية والعقلية لوقائع محددة طبيعية أو اجتماعية بهدف الحصول على معلومات تفيد في أغراض البحث العلمي.[2]

ويمكن القول أن فكرة هذه الدراسة أساسها ملاحظة مفادها التساؤل لماذا؟ وكيف يمكن للباحث متخصصة في علم الاجتماع الحضري وفي استطلاع لأحياء مدينة الجزائر العاصمة أن تتوقف على حافة الطريق وتشير لنا بأنها من هنا تبدأ "حومتها" التي لا تستطيع أن تتجول كيف ما تشاء، وإنما عليها الاتجاه مباشرة إلى المنزل لأنها في منطقة معروفة فيها من هي وابنة من، واحتراما منها لهذه الحومة، افترقنا عند تلك الحافة.

فالدراسة أساسها الملاحظة، ملاحظة كيف يمكن للفضاء الاجتماعي أن يكون ذا سلطة مهما كانت قيمتها على الإنسان ؛حتى وإن كان إنسان مثقف ومتعلم .

ب – المقابلة:

وهي إحدى وسائل جمع البيانات من مصادرها وتتم بين الطرفين حول موضوع محدد منطلقة من أسباب ومحققة لغايات وتهدف المقابلة إلى التعرف على الظاهرة أو الموضوع بالبحث عن الأسباب من خلال الالتقاء المباشر بين الباحث والمبحوث تطرح فيها أسئلة تهدف إلى كشف حقائق وتشخص فيها المعلومات.[3]

وفق هاته الدراسة استعملت على مرحلتين:

الأولى وتتمثل في المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين والمشرفين على مختلف المصالح والهيئات التي لها علاقة بموضوع الدراسة من مديرية التهيئة والتعمير لولاية سطيف، إلى المجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف، الدائرة وولاية سطيف، الديوان الوطني للإحصاء، مديرية التربية لولاية سطيف، مدير وناظر ومقتصدة ثانوية المعز لدين الله الفاطمي، "بلدية سطيف، مركز الأرشيف سطيف.

[1]– قاسمي محمود، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص 33.

[2]– عبد العزيز بووذن، منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري،مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، 175.

[3]– مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 172، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 172.

أما المرحلة الثانية: وتتمثل في المقابلات التي تم إجرائها مع الطلبة لعينة البحث قصد شرح لهم موضوع وغاية البحث بغية موافقهم تقديم الاستمارة لذويهم وملئها وإعادتها في الوقت المحدد.

ج – الاستمارة.

الاستمارة وسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، وهي تصميم فني لمجموعة من الأسئلة تحتوي على أبرز نقاط موضوع البحث.[1]

الاستمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد، أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عن الأسئلة الواردة وإعادة الاستمارة ثانية، ويتم هذا دون مساعدة الباحث للأفراد سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات عنهم.[2]

على هذا الاستمارة هي من أنجع وسائل جمع البيانات من الميدان نظرا لسهولة وقصر مدة تطبيقها، وتجعل الباحث يتقيد بالموضوع فرضياته، أهدافه ومضامينه.

استخدمت الاستمارة على مرحلتين:

المرحلة التمهيدية، وفيها تم استخدام الاستمارة مع مجموعة من الطلبة الجامعيين (قسم الترجمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرحات عباس سطيف).

قدر عدد المبحوثين بـ 60 فردا، تم اعتماد هاته الاستمارة بغية الإحاطة بموضوع البحث، وتجنب النواقص فيه من الفترة (5 إلى 9 جانفي 2014)،

ولأنها استمارة أولية اعتمدت فيها 27 سؤالا ما بين ما هو إجابته مفتوحة أو مغلقة.

المرحلة النهائية:

وجهت الاستمارة التمهيدية الدراسة إلى اعتماد الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات من الميدان، دون غيرها من الأدوات، بغية التعرف على تصورات أكبر عدد ممكن من سكان مدينة سطيف حول علاقاتهم بأحيائهم ومدينتهم وتصوراتهم و بالتالي ثقافتهم الحضرية.

[1]– أمين ساعاتي، تبسيط كتابة البحث العلمي، ط1، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، مصر الجديدة، 1991، ص 88.

[2]– عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي–دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، ط1، مكتبة الشعاع، الاسكندرية، 1996، ص124.

بعد التعديل والإلمام بموضوع البحث اعتمدت الدراسة استمارة شملت 49 سؤالا تنوعت بين أسئلة مفتوحة ومغلقة ونصف مغلقة مع أرباب الأسر لطلبة الأقسام النهائية لثانوية المعز لدين الله الفاطمي، المقدرة بـ: 220 استمارة.

سادسا: الدراسات المشابهة :

الإطلاع على الدراسات السابقة يساعد الباحث على الاختيار السليم لبحثه ويجنبه مشقة تكرار بحث سابق إلى جانب الإفادة من نتائج الأبحاث والدراسات السابقة على مستوى بناء فروض البحث اعتمادا على النتائج التي توصل إليها الآخرون بالإضافة إلى استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة وبذلك تكتمل وحدة الدراسات والأبحاث العلمية.

وهي تزويد الباحث بالصعوبات التي وقع فيها الآخرون، وتزوده أيضا بعديد المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة إلى تزويده بالأدوات والإجراءات والاختبارات التي يمكن أن يستفيد منها في إجراءاته لحل مشكلته بالإضافة إلى إمداد بحثه بالأطر النظرية والفروض والنتائج التي أوضحتها دراساتهم".[1]

على الرغم من ثراء مجال السوسيولوجيا الحضرية، إلا أن موضوع الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية يبقى قليل الحظ في التواجد بالمكتبات الجزائرية، وفي المؤلفات والأعمال السوسيولوجية الجزائرية لذلك اعتمدنا الدراسات المشابهة التالية على اعتبار أنها درست الأحياء أو الحومات و لو بشكل مختلف عما نرجوه نحن عن الثقافة الحضرية.

اعتمدت هاته الدراسة دراسة مشابهة في علم الاجتماع الحضري:

كدراسة أولى عنوانها:

الهوية الحضرية – دراسة حول المخيال الاجتماعي لسكان حي بولوغين بالعاصمة (سان أوجان سابقا)

إعداد الطالبة سميرة مرزوق، إشراف الأستاذ: صفار زيتون مدني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02 الموسم الجامعي 2005 – 2006.

[1] –محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 93.

موضوعها:

تدور إشكالية الدراسة حول الصراع القائم بين سكان القاطنين بحي سان أوجان بولوغين حاليا، بين السكان القدامى المتواجدين منذ الاستعمار الفرنسي؛ حيث طرق عيشهم و تفكيرهم و حبهم لحوماتهم – أحيائهم– تجعلهم دائما يظهرون بصورة المتحضرين ويعتبرون أنفسهم السكان الأصليين والذين تمسكوا بحيهم بقوة وتمكنوا من بناء هوية خاصة بهم تفصلهم عن المجموعات الأخرى.

أما فئة الصراع الثانية فهي مجموعة السكان الذين يلقبون أنفسهم بأبناء بولوغين، هي المجموعات التي حضرت المنطقة سنوات قليلة بعد خروج المستعمر، بالتقريب في السبعينات والذين جاؤوا من أماكن مختلفة من الجزائر قصد الاستقرار وبحث عن العمل، بحيث قدمت معهم عادات وتقاليد وعقليات وتنشئة اجتماعية مختلفة عن ما ألفه السكان القدامى.

كل من السكان القدامى والجدد، وعبر مراحل تاريخية وتجارب حياتية اكتسبوا رموزا باحتكاكهم مع المجال فأصبحت لديهم هوية، قوة تمييزهم وأصبحوا مع مرور الزمن يزعمون بأن لديهم شرعية امتلاك المجال.

تنطلق الدراسة من تساؤلين رئيسين هما:

1- هل يمكن القول أن الاختلاف التاريخي والثقافي والاجتماعي هو السبب في هذه الصراعات وبالتالي ينتج الانقسام والتباين اللذان يؤديان إلى تعدد الهويات؟

2- إذا كان السكان الذين يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للمنطقة ويحكمون على أحيائهم عرفت في فترة ما، مرحلة تحضر ثم تدهور، فما هي العوامل التي يعتمدون عليها أو يرتكزون عليها لبناء هذا الحكم؟

فرضيات الدراسة:

1- إن الاختلاف في التاريخ الثقافي والاجتماعي يؤدي إلى تقسيم الحي إلى فئتين منفصلتين لا تتعامل مع بعضها البعض، مما ينتج نوع من التمايز الاجتماعي.

2- رغم استعمال أفراد الحي نفس المجال إلا أن التصورات المتعلقة بالمجال تختلف من مجموعة إلى أخرى.

– منهجها:

– ارتكزت الدراسة على منهجي الوصفي والمقارن وعدة تقنيات ميدانية، بحيث البحوث الوصفية تقوم بدراسة الحقائق وتحليلها بهدف التعرف على ظاهرة معينة بطريقة تفصيلية ودقيقة.

أما المنهج المقارن فقد استعمل للمقارنة بين أجوبة المبحوثين القدامى وأجوبة المبحوثين الجدد أي المجموعتين من السكان المكونين لمجتمع البحث ولتحليل المعطيات الموجودة والمسجلة في شرائط لتسجيل منهج تحليل المحتوى.

و اعتمدت الدراسة على تقنيات ميدانية كالمقابلة الموجهة أو المقيدة والمحددة للأمثلة التي تتحكم فيها طبيعة الموضوع إلى جانب الاستمارة والملاحظة المستخدمة كتقنية مكملة.

واعتمدت الدراسة عينة عشوائية بسيطة نظرا لطبيعة الموضوع وخصائص الأحياء قيد الدراسة وخصوصية ساكني الأحياء ما بين السكان القدامى والسكان الجدد وبين الذكور والإناث.

اشتملت عينة الدراسة على خمسون مبحوث من بينهم (25) من الساكنين القدامى و(25) من السكان الجدد، أما عن خصائص العينة فأعمارهم تتراوح بين (70) و(98) سنة بالنسبة للسكان القدامى و(40) و (60) سنة للسكان الجد.

نتائج الدراسة:

أما عن نتائج الدراسة فلقد توصلت الدراسة إلى أن الأحياء تتباين في التصورات العقلية للأفراد، الأمر الذي أدى إلى اكتشاف سبب استعمال بعض السكان تسمية "بولوغين" للمنطقة، والبعض الآخر لتسمية "سانت أوجان"، هذا الاختلاف الذي أدى بدوره إلى معرفة أن الأحياء تحتوي على مجموعتين مختلفتين من السكان ذوي تصورات مختلفة يحملون من خلالها هوية خاصة.

مجموعة الأفراد التي تحمل تصورات عقلية تسمو إلى نماذج مثالية مختلفة ومغايرة لواقعهم بصفة جذرية، إلا أن هذه النماذج المرجوة بدأت تفقد مثاليتها لتصل في الأخير إلى نموذج متفق عليه، وهو نموذج الأحياء في فترة ما بعد الاستقلال، حيث كانت الأحياء لا زالت على طبيعتها، والمساكن لم يحدث لها تغيير في هندستها، بالإضافة لتوفر هذه الأحياء على نظام داخلي وخارجي متناسق مع عمرانه وسكانه، ومع فقدان هذا النموذج المثالي أصبحت الصورة المثالية تصورا عقليا فقط، كذاكرة اجتماعية مما أدى إلى وجود بعض ردود أفعال وسلوكات ذات مرجعية رفضية إزاء هذا الواقع.

والمجموعة الثانية هم السكان الذين بقي انتمائهم للحي مرفوضا ولا يوجد إلا بحكم يقيمون بالحي، وتصوراتهم لحدود هذه الأحياء ومجالها يختلف عن المجموعة الأولى.

تقول الباحثة: "نستنتج من هنا أن التأثير على تصورات الأفراد لمجال هذه الأحياء يخضع لديناميكية المقارنة والتي تعني البحث عن نقاط الاشتراك والاختلاف، ومن خلالها يرجع الانتماء لذلك المجتمع أو عدمه، وكلما كانت نقاط الاشتراك الكبيرة كلما وجد الاندماج الاجتماعي والعكس بالعكس، وبما أن نقاط الاختلاف أقل من نقاط الاشتراك عن مجموعة السكان الجدد فيها يخص صورة الحي الاجتماعية المثالية في تصورهم، فإنهم ربطوا انتمائهم للحي على أساس الإقامة فقط.

وترى الباحثة أن رفض الأفراد لبعض الأحياء ناتج عن خيبة أمل لما آلت اليه المنطقة، إحباط نفسي اجتماعي إزاء عمران صعب تجديده بالرغم من محاولتهم لإعادة الأحياء إلى صورتها النموذجية.

تقول: "واختيارهم لإلغاء بعض الأحياء وسكانها دون بعض المجالات الأخرى يرجع إلى سببين:

1- أهمية تلك الأحياء بعمرانها وسكانا لارتباطها بالاستقرار الذاتي والاجتماعي للفرد، حيث لا فرد دون مجتمع.

2- بما أن السكان هم سبب تقهقر الأحياء، فإن إلغاء أحيائهم التي يسكنونها هو نوع من الرفض الضمني لما قام به هؤلاء السكان إزاء بعض الأحياء المنطقة.

وترى أن التقسيمات الفيزيقية والتحديدات المجالية للحي والتمايزات الاجتماعية المختلفة والمرتبطة حسبهم بالعقليات والعادات.....منطلق لا وجود له، إنما هي مجرد ردة فعل جماعية، كانت تهدف إلى عزل ولو مجال صغير يحتوي على حي مناسب يندمج مع الصورة النموذجية للحي الراسخة في ذاكرتهم الجماعية للسكان، وردة الفعل هاته تعود إلى عدم قدرة السكان على مغادرة المنطقة لأسباب:

* ضعف القدرة المادية.

* عدم توفر الأمن في الأحياء الأخرى.

على هذا استنتجت الباحثة أن التناقض الواضح لسلوكات وألفاظ الأفراد، دليل لوجود صراع داخلي بين التصور العقلي وما هو واقع مفروض، وعليه يقع الأفراد في إشكالية الانتماء إلى أحيائهم، على هذا الواقع سطر الأفراد إستراتيجية التكيف والتعايش في مجموعات منفصلة كحل نهائي وأخير "لمشكلة الصراع".

الدراسة المشابهة الثانية فعنوانها: "القصبة بين الهوية الحضرية والواقع المعيش"

إعداد الطالبة: ضاوية وداش، إشراف الأستاذ: العربي أشبودان، هي رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 02، الموسم الجامعي: 2009/2008.

موضوعها:

تدور إشكالية الدراسة حول "القصبة" حكي وكنموذج مثالي للعمران الذي استطاع أن يضم معالم ورموز الثقافة الحضرية ويعطي لسكانه هوية مميزة وخاصة، خولت هذا النموذج لأن يكون مرجعا للحياة الحضرية والمدنية...تستند فيه الحياة نمطا معيشيا قائم على علاقات الجوار لكل فرد (كما أسمته هي الجار أو الأخ الاجتماعي) حقوقه ويفرض عليه واجبات محددة....ولكن لعوامل طبيعية كزلازل التي تعرضت لها والسياسة الاستعمارية التدميرية فيها والهجرة والنزوح الريفي لها بعد الاستقلال جعلها تفقد خصوصيتها، هويتها الثقافية والهندسية، على هذا بني البحث على مجموعة أسئلة هي:

-1- "هل لا تزال قصبة الجزائر تعد كمركز إشعاع حضري وآلة لصنع الهوية الحضرية للفرد أم أنها فقدت هاته الآلية بعد حالة الدمار والتهميش الذي تشهده وما زالت تشهده وأصبحت مجرد مركز عبور للفئات النازحة والمحرومة؟

-2- هل ساهم بقاء تلك الفئة القليلة من سكانها القدامى المولودين بها من حفاظ هاته الأخيرة على بعض من رموز ومعالم هويتها الحضرية أم أنها لم تستطع ذلك نظرا لكونها أقلية بجانب أغلبية نازحة؟

-3-ما هي العوامل والأسباب التي أثرت ولا زالت تؤثر على فعالية الوظيفة الاجتماعية والثقافية لهذا الموروث؟

تقول صاحبة الرسالة: "هل تستطيع جدران وأسقف القصبة المهترئة أن تحافظ على تلك الممارسات الاجتماعية التي لطالما ميزت ساكنيها عن باقي العاصميين أم أنها ستتخلى عنها فاسحة مجالها للاستعمال العشوائي المنافي للهندسة المنوطة بها؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: بقاء تلك الفئة القليلة من السكان القدامى داخل القصبة، ساهم كثيرا في حفاظ القصبة على بعض من معالم ورموز هويتها الحضرية.

الفرضية الثانية: استغلال القصبة من طرق غالبية الطبقة المحرومة والنازحة أثر سلبا على الوظيفة الاجتماعية والثقافية لها.

الفرضية الثالثة: تدهور النسيج العمراني للقصبة ساهم في اندثار كثير من الممارسات الاجتماعية المميزة لسكانها .

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوع العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك، إلى جانب التحليل الكمي والكيفي، فالكيفي يصف لنا الظاهرة وخصائصها أما الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة على حد قول الباحثة.

إلى جانب الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين المميزات الثقافية والاجتماعية للسكان القدامى أو الأصليين للقصبة وبين ممارسات السكان الجدد قصد التعرف على التأثير القصبة على الهوية الحضرية لنوعي السكان.

اعتمدت الدراسة البحث الاستطلاعي الذي تم من خلاله التعرف على القصبة بمساعدة كل من بلدية القصبة والسكان القاطنين بها وسكانها المرحلين إلى حي الضفة الخضراء ببرج الكيفان.

واعتمدت الدراسة تقنية الملاحظة من خلال الزيارة المستمرة للحي ومشاركة الحياة اليومية لسكانها بالإضافة إلى استمارة المقابلة تم توزيع (30 استمارة) منها على السكان القدامى داخل القصبة و(71 استمارة) على السكان الجدد أو حديثي السكن بالقصبة.

أما عينة الدراسة فقد كانت عشوائية قصدية كان الغرض منها الحصول على أكبر قدر ممكن من العائلات القديمة والعريقة بالقصبة وكذا العائلات حديثة السكن بالقصبة وعليه فلقد كان مجتمع البحث مقصود.

كما استعان البحث بالعينة الثلجية لصعوبة الوصول إلى السكان الأصليين والجدد على حد سواء أما عن خصائص العينة فنجدها احتوت على (101) مبحوث منهن (87 أنثى) و(14ذكرا) أتت العينة بهذا الشكل نظرا لتوزيع الاستمارات على المنازل ووجود نسبة الإناث أكثر من الذكور بها.

نتائج الدراسة:

أما عن نتائج الدراسة فيمكن القول أن الدراسة تطرقت إلى مفهوم الهوية الحضرية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالمدينة، أو بالمجال الحضري وكيفية تأثير كل منهما على الآخر، وتلك العلاقة الناتجة عن هذا الاحتكاك إلى جانب أن هاته الدراسة اختارت "قصبة الجزائر" بالتحديد لاعتبارها النواة الحضرية الأولى أو قلب الجزائر الحضري والمدني، التي يستدعي الحديث عنها، الحديث عن هوية سكانها "الحضرية" التي ارتبطت بنائها ونشأتها بالانتماء لهذا الحي.

وفي محاولتها (أي الباحثة) لإيجاد إجابات لإشكاليتها القائمة حول دور القصبة في المحافظة على هوية الفرد الحضرية خاصة بعد حالة الدمار والتهميش التي أصبحت تعيشه تتساؤل تقول "هل أصبحت مجرد مركز عبور للفئات المحرومة الراغبة في الحصول على سكن اجتماعي؟"

صممت ثلاثة فرضيات ارتبطت الأولى بمكان الميلاد ودور السكان القدامى في المحافظة على ما تبقى من معالم الهوية الحضرية ودور القصبة في بنائها، والثانية التي تطرقت فيها إلى الأوضاع المزرية لعموم ساكنيها وتأثيرها على وظيفتها الاجتماعية والحضرية، أما الثالثة فقد أوضحت فيها تأثير حالة النسيج العمراني المهترأ على سيرورة الممارسات الثقافية والاجتماعية للقصبة.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– هوية القصبة لم تعد تلك الهوية الحضرية التي تحتوي في طياتها تلك الممارسات الثقافية الراقية والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الحضرية التي طالما تميزت بها، لعدة أسباب أهمها: أن هاته العادات والتقاليد والممارسات الحضرية والمدنية تبقى وتعيش بأناسها الذين يفرضونها على المجال، ويلقنونها للغير، ولأن أغلب السكان القدامى أو الأصليين للقصبة رحلوا فإن هاته الأخيرة رحلت معهم.

– وفود ونزوح مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية المحرومة والريفية والمهمشة اجتماعيا للقصبة واستحلالهم لسكان القدامى، ساهم في طمس ما بقي من حضارة في القصبة لأن كل فئة منهم تحمل ثقافة مختلفة عن الأخرى، وعادات وتقاليد متباينة تماما عن القصبة، إلى جانب تدمير المنازل التي احتلت بشكل عشوائي وغير عقلاني منافي لهندستها المعمارية، كذا التدمير المعنوي لها المتمثل في التخلي عن الممارسات الثقافية والاجتماعية

خاصة الحرف التي لطالما ميزتها نتيجة لهذه القلة من الساكنين القدامى التي بقيت بالقصبة حبا لها أو لعدم قدرتها لإقتناء مساكن أفضل، اكتفت بعزل نفسها عن باقي الوفود والسكان، حفاظا على هويتها.

إلى جانب العزل الذي قامت به السلطات المحلية في التمييز بين أحياء القصبة السفلى والعليا، فالمنازل والدويرات التي في أعلى القصبة ذات الإطلالة الجميلة، كحي سيدي دريس حمدوش" وغيره، تشهد عناية كبيرة (الترميم، والتبييض، النظافة) على اعتبار أنها مقصد للزوار والسائحين.

على عكس الأحياء بقلب القصبة والتي تمثل الأغلبية، فهي تشهد تدهورا وانحطاط لا مثيل له، فهي الوجه الآخر لسابقه سواء في الحالة الاجتماعية لسكانه، أو البيوت المهترئة، عارية الأسقف، سوداء الجدران، الأوساخ، وفي تغاضي السلطات المحلية عن هاته البيوت التي لا تقع بواجهة القصبة، فمن الطبيعي أن تفقد آليتها في تلقين الثقافة الحضرية، وتفقد دورها في عملية تحضير المكان وتغيير هوياتهم وصبغها بالحضرية.

هاته الظروف السيئة أثرت على القصبة، فلم تعد تلك المدينة التي صنعت أبرز الشخصيات والعائلات الحضرية، ولا تلك المدينة التي انبثقت عنها أرقى معاني التحضر والتقدم الإنساني من خلال عاداتها وتقاليدها الأصيلة، بل زال كل هذا وسط الظروف التي تعيشها، فأغلب ممارساتها الثقافية والاجتماعية اضمحلت واختلطت مناسباتها واحتفالاتها بين العصري والتقليدي، وأفراحها سارت تقام بعيد عنها وعن جيرانها، فالكل يعيش لوحده ولنفسه فقط، مما جعل أغلب سكان القصبة يرغبون في الرحيل منها.

أما عن الجمعيات المحافظة على القصبة فلا صيت لها وسط سكان القصبة ولا يلثقون حتى بها ولا مصداقية لها عندهم.

تقول: "أما بالنسبة للآخر الذي لا يسكن القصبة، فنظرته إليها لا تخرج عن كونها مركز عبور احتوى على جميع أشكال التخلف والفقر والآفات الاجتماعية والتي أثرت على أمن وراحة المدينة".

إذن: "الانتماء إلى القصبة لم يعد فخرا لأهاليها، إلا لثلة قليلة ولدت وترعرعت بها، والذين لا يزالون يدافعون عنها ويحافظون على ما تبقى منها دون مقابل، يعيشون بذكرياتهم لا بواقعها المرير، أما عم من سمتهم بأغلبية السكان المولودة خارجها وبالريف والوافدة إليها مؤخرا، فهم يستعملونها لتحقيق منافعهم وفي رصد معانتهم ببيوتهم، بما عندما يتعلق الأمر بتوزيع السكنات الاجتماعية، أما عند الحديث عن الانحرافات والآفات الاجتماعية المنتشرة كالإدمان والسرقة والانحرافات السلوكية، نجدهم يتذمرون منها وينكرون لها وينفون انتمائهم

لها، ويذكرون فقط انتماءاتهم الجغرافية وأصولهم ومميزات وخصائص المناطق التي ولدوا بها والتي يربطون هوياتهم بها، وينفون بذلك كل هاته المظاهر التي تعتبر بالنسبة إليهم جديدة ولا علاقة لهم بها.

على هذا تتساءل الباحثة تقول: " كيف يمكن للقصبة أن تكون مركزا للإشعاع الحضري والحضاري، ومصنعا لبناء الهوية الحضرية، وهي أصلا فاقدة لهويتها الأصلية وسط هذا التعدد الهائل لهويات ساكنيها.

ومن خلال بحثنا وجدنا دراسة مشابهة عنوانها:

"الحركة السوسيو-لغوية للفضاء: ذاكرة الأمكنة – تنصيص الحي الشعبي؟هل نحن بصدد بروز محتمل وممكن لشكل لغوي خاص؟

ففي موضوع آخر لصورة المدينة الجزائرية ووفقا لبرنامج "بي اش سي تاسيلي" الذي سطرته كل من جامعة بوزريعة (02) وجامعة "ران" الفرنسية نظمت الجامعتان ملتقى دوليا حول "الحركية السيوسو-لغوية للفضاء: ذاكرة الأمكنة وتنصيص الحي الشعبي" في 16 أكتوبر 2011، الملتقى هو محصلة 4 سنوات من البحث الميداني، انصبت على دراسة الواقع اللغوي للحي الشعبي بالجزائر في محاولة للإجابة على سؤال: "هل نحن أمام واقع لغوي جديد لسكان الأحياء الشعبية؟ وهل نحن بصدد ظهور محتمل وممكن لشكل لغوي خاص 'لغة، كلام، متغيرات حضرية) كإجابة متعددة الأشكال لهوية اجتماعية ولسانية في أزمة.

تقول المشرفة على هذا العمل الذي قام به طلبة ماجستير من معهد اللغة الفرنسية الباحثة "أسيا لونيس" إن البحث عبارة عن محاولة لتطبيق مفاهيم وأدوات جديدة في مجال علم الاجتماع اللغوي، خاصة ما يعرف سوسيولوجيا اللغة في المحيط العمراني، على الواقع الجزائري، من خلال العاصمة نموذجا، وهو مسبقا أول بحث ميداني في الجزائر في هذا المجال.

ومن خلال مساءلة المكان (المدينة، الحي، الشارع....) كنتاج اجتماعي تطرح تساؤلات أخرى أهمها هل تنصيص فضاء الحي المسمى شعبي مؤشر لأشكال من التميز الاجتماعي، وحتى الاجتماع-لغوي أم لا؟

العينات التي أخذت من الأحياء الشعبية الخمسة التي اختيرت عينة لهذه المدرسة الميدانية (باب الواد، بلوزداد، القصبة، الحراش، بوروبة) تؤشر إلى أن مفهوم "الشعبي" يأخذ معانيه ودلالته الإيجابية والسلبية بمدى قربه أو ابتعاد من المركز "القصبة" ومنه كانت الدراسة مسألة للامتلاك أو الرفض الجزئي أو الكلي للفضاء المشترك، بل والفضاء العمومي، في هذه الأحياء المسماة أحياء شعبية حيث الرهانات السوسيولغوية لتنصيص المكان.

ترى الباحثة أن المدينة ورغم تحولها المستمر تنسج لها عقلية شعبية بامتياز. ..."الدزيرية" هذه اللهجة المعيار لو انتبه المسئولون إلى ذلك التحول في لغة الدزيريين باعتبارها اللغة المعيار إلى تعبير عن هذه المدينة بواقعها المصدوم والصادم، بما كان بإمكانهم الانتباه على ذلك العنف الذي كان يسكنها شيئا فشيئا.

تقول: "ربما أفضل ترجمة لكلمة "ألجيروا Algérois" هي كلمة "زيرية" نسبة إلى "الدزاير Alger"، إذ أن كلمة "عاصمي" لا تؤدي المعنى المراد، وحين أراد مغني الشعبي الذي ارتبط اسمه في ثمانينات القرن الماضي بأغنية رأى الكثير أنها تؤسس للجهوية لما يغني "يا جزائر يالعاصمة" بل "يادزاير يالعاصمة".

ليس من قبيل الاستعراضية اللغوية البحث عن مصطلح دقيق يعادل "Algéroise" و "Algérie" فإلى غاية الستينات من القرن الماضي وبداية سبعينياته كان الذي يسكن "بوزريعة"-11 كيلو متر بأعالي العاصمة" أو غيرها من المناطق الأخرى بها ،اذا أراد القول أنه"متوجه إلى وسط مدينة الجزائر قال:"راني حابط لدزاير"، وهو لا يقصد مكان آخر غير القصبة المحدودة بأبوابها الخمسة (باب جديد، باب عزون، باب الوادي، باب دزيرة، باب البحر)، حتى المدينة الآوروبية التي لا تبعد إلا ببضع الأمتار عن القصبة لم تكن في مجال قصده، هذه هي حدود الدزاير وفضاء الدزيري" واللهجة الدزيرية، هذه الحدود التي جعلت القصبة مركزا يستقطب من الخارج ويدفعه إلى إعلان الانتماء إليه وإعلاء ذلك عاليا، وهذه التي جعلت القصباوي أو وليد البلاد نموذجا سلوكيا يقتدى به وجعلت الدزيرية اللغة المعيار، وكلما اقتربت من هذا المركز جغرافيا و زمانيا أي كلما كنت قديما في المكان كلما كنت أكثر أحقية بامتلاك الانتساب إليه جغرافيا، القصبة، سور سطارة، ساحة الشهداء، باب الواد، بلكور، أما زمنيا فميلاد الجد بها، ميلاد الأب بها، مجيء الأب قبل الإنزال الأمريكي، قبل ثورة التحرير، بعد الاستقلال.

إذن خلصت الباحثة على إثر تساؤلاتها حول وجود علاقة متعدية بين المكان والنشاط اللغوي ! وحول الحدود بين الفضاء واللغة، إلا أن الساكن بالعاصمة يتأثر أكثر بانتمائه للمكان وتحدد لغته بالنظر إلى المكان بحيث تبقى القصبة دائما المركز، أين تحدد علاقة الشخص بالعاصمة ومدى انتمائه لها بممارساته العامية المتداولة في القصبة، وأضافت أنه "كلما ابتعدنا عن المركز، تبدأ العلاقة تضمحل فإبن القصبة يعتبر نفسه ابن العاصمة الحقيقي ثم ينتقل إلى سكان باب الواد ثم بلكور، فالحراش وأخيرا بوروبة.

وأضافت "آسيا لونيس" أن البحث بين مفهوم الحي الشعبي يأخذ جانب إيجابي إذا ما تعلق الأمر بباب الوادي والقصبة وبلكور وآخر سلبي عند الحديث عن الحراش وبوروبة موضحة أن ذلك ينتج نوعا من الترتيب

الرمزي الغير مرئي للأحداث، حيث يأخذ حي القصبة القمة وبوروبة المؤخرة، وتتحدد مكانة الأحياء الأخرى بالنظر إلى المسافة التي تفصلها عن القمة والقاعدة.[1]

[1]–لمزيد من المعلومات انظر: www.djazair.info الجزائر نيوز 2013/10/13، وأيضا www.histats.com.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل غايتنا البحثية لدراسة الموضوع من أسباب الدراسة إلى أهميتها إلى الهدف منها وذلك في محاولة منا إلى إرضاء شغفنا العلمي حول دراسة المدينة الجزائرية و العقلية الجزائرية و الفرد الجزائري على حد سواء لما كان لقول السوسيولوجي الكبير بلقاسم نويصر:" انه درس عديد المجتمعات و لكنه لم يجد أصعب من المجتمع الجزائري للدراسة و الفهم"، على رجاء منا ان نصل الى فهم مجتمعنا ولو من زاوية علم الاجتماع الحضري.

تناولنا أيضا الإشكالية و الفرضيات و المفاهيم التي قامت عليها دراستنا إلى جانب تحديد منهجية للدراسة و طرح عدد و لو بسيط من الدراسات المشابهة التي تناولت المدينة الجزائرية و الحومة الجزائرية و لو من جوانب تختلف عن مرادنا في البحث.

الفصل الثاني : الأطر النظرية والمعرفية لدراسة الثقافة الحضرية

أولا : تصورات معرفية لمفهوم المدينة

ثانيا : تصورات معرفية لمفهوم التحضر

ثالثا : تصورات معرفية لمفهوم الثقافة الحضرية

رابعا : الأطر النظرية لدراسة الثقافة الحضرية .

خامسا : المقاربة النظرية للموضوع.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل الحديث عن المدينة من حيث هي ظاهرة معقدة ومتشابكة يتطلب فهمها منظورات نظرية أكثر شمولا وكفاءة إذا ما أريد لهذا الفرع من المعرفة أن ينمو و أن يتطور.

لى جانب الحديث عن التحضر وأهم الاتجاهات النظرية التي فسرت فيه عديد النظريات وهذا من أجل الخوض في دراسة الحياة الحضرية والثقافة الحضرية المنبثقة عنها لاسيما وأن هذه الأخيرة تعددت الآراء فيها كل حسب مدينته ونمط الحياة فيها وتاريخها إلى جانب مذهبه ورؤيته الشخصية والمعرفية حولها كل هذا من أجل الوصول إلى نظرية حضرية يمكن لها أن تفسر الثقافة الحضرية والحياة الحضرية ككل في المدينة الجزائرية.

أولا : تصورات معرفية لمفهوم المدينة :

تعريف الحضر :

في اللغة إذا ما عدنا إلى مفهوم الحضر؛ فإننا نجده يشير إلى الحضر والحاضرة وهي المدن والقرى والريف، سميت بذلك لأن أهلها حضرو الأمصار والمساكن والديار التي يكون لهم بها قرار، والحضارة الإقامة في الحضر، كما أن البداوة الإقامة في البادية والحاضر خلاف البادي، والحاضر الحي العظيم أو القوم[1].

فالحضر يتمثل في الإقامة والاستقرار الدائم في الأمصار و المدن و القرى و الريف، وما يصحب ذلك من احتراف السكان حرفة تكيفهم في معيشتهم على الدوام كالتجارة والزراعة والصناعة[2].

يفصل ابن خلدون يقول : ‹‹ اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم أو نحلتهم من المعاش، فان اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي ، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة اليه فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ويحصل العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس، والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر، ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها ومعالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها، والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها، فيتخذون القصور والمنازل، ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها، ..... ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون، وهؤلاء هم الحضر، ومعناه الحاضرون ، أهل الأمصار والبلدان، ومن هؤلاء من ينتحل الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة .....[3]›› .

---

[1]- عبد الحميد بوقصاص، **النماذج الريفية – الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي – الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري** ، جامعة باجي مختار – عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، د . س ، ص 100 .

[2]- عبد العالي الشامي ، **جغرافية العمران عند ابن خلدون** ، د – د – ن ،1988، ص 153 .

[3]- عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون ، تحقيق : درويش الجودي ، **مقدمة ابن خلدون** ، ط1 ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1995، ، ص 114.

تعريف المدينة :

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع ، وليست هذه الصعوبات خاصة باصطلاح المدينة وحده لأن هناك عددا قليلا من المصطلحات السوسيولوجية تحظى بإتفاق خبراء التعاريف ، ومن الملاحظ أن الكثيرين يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا .

فعرفت في ضوء اصطلاحات قانونية ، بأنه يطلق عنها اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا .

وتعرف أحيانا بطرق إحصائية ، وذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية ، حين يعتبر كل مكان به 2500 نسمة فأكثر مدينة [1] . وأن المنطقة المتحضرة هي مدينة لا يقل عدد سكانها عن 50000 ألف نسمة ، وفي جنوب إفريقيا فإن عدد السكان المطلوب لتحديد مكان ما كمنطقة حضرية يختلف حسب الأعراق ، أما في البرازيل – المدينة هي العاصمة ؛ ذلك لأن التعريف البرازيلي للمدينة يعتمد على الوظيفة السياسية للمناطق الحضرية.
وهناك من يعرفها باعتماد بنيتها الاجتماعية والوظائف التي تؤديها [2] .

يقول محمد عاطف غيث : ‹‹ المدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة ، لكن العناصر التي تتكون منها ، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات ...الخ ، عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة، ولذلك إن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية ››[3].

أما في تعريفه للمدينة يذهب محمد بو مخلوف الى أن المفهوم التقليدي للمدينة من الناحية الجغرافية قد زال بزوال أسوارها وحدودها ، لهذا ما جعلنا نقدم أولا " معنى الحضر " لاكتمال المعنى في مفهوم المدينة.

بسبب ما طرأ عليها من توسعات وظهور ما أصبح يعرف بالإقليم الحضري محتفظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبينة في خصائص الحضرية وذلك باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن حاجة الإنسان إلى التعاون مع بني

[1]– محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري** ، دار النهضة العربية بيروت ، 1983، ص 124– ص126 .
[2]– عبد الحميد دليمي ، **السياسات الحضرية** ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 ، ص 6 .
[3]– المرجع السابق، عبد الحميد ديلمي،السياسات الحضرية، ص 6 .

جنسه ، هذا الاجتماع الذي يفضي مع التطورات والانجازات التي يحفظها إلى ظهور المدن كخلاصة وكدليل على هذا التعاون وتنظيم الجهود .[1]

إن التعاريف الواردة في مؤلفات علم اجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما : العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي ؛ وكما يرى " شومبار دولو " " Chombart de lauwe " بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي.[2]

يعرفها " Yves Grafmeyer " في كتابه علم الاجتماع الحضري بأنها ‹‹ في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان ، إطار مادي و وحدة حياة اجتماعية ، تجسيد لأشياء مادية ، و روابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية ›› .[3]

وذهب " R.Maunier " في تعريف المدينة إلى أنها ‹‹ مجتمع معقد الذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها ، أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية ››.

يقول محمد بو مخلوف : ‹‹ المدينة على هذا النحو لا يمكن أن تكون أكثر من مجال فيزيقي وسكان ، يصنع كل منهما الآخر ، كان المجال الحضري يرمز للعلاقات الاجتماعية الحضرية ويجسد الإنسان على الأرض في شكل بنايات وهياكل مادية تؤدي وظائف معينة هو يرغبها أو من تحديده، فإنها عندما تتشكل تصبح تكون بيئة خاصة تساهم في صنع ثقافة الإنسان ذاته فلابد من التكيف معها بعد ما كان قد شكلها حسب إرادته الاجتماعية والثقافية .... ثم أنها لا يمكن أن تكون إلا مندمجة اندماجا كاملا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع بيئتها ومحيطها ومجتمعها ... فهي صورة صادقة لمجتمعها[4] ؛ ونحن هنا نتبنى رؤية محمد بو مخلوف في تعريفه للمدينة.

ثانيا : تصورات معرفية لمفهوم التحضر :

لقد جاء على لسان العرب أن مصطلح التحضر مأخوذ من لفظ يقصد به التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن أو القرى وهذا خلاف البداوة . [5]

[1] – مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، **التحضر** ، ص 36– 37 .

[2] – نفس المرجع ، ص 37 .

[3] –Yves Grafmeyer, Socéologie Urbaine , Nathan ,Paris , 1994 , P8.

[4] – مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، **التحضر** ، ص 37 .

[5] – ابن منظور ، **لسان العرب** ، دار لبنان العرب ، بيروت ، ص 659.

أما في قاموس علم الاجتماع فعرف مصطلح التحضر بأنه " الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ، ويكون هذا الانتقال يسبب الهجرة حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة ، وقد تترتب على حالة انعدام التكيف ، تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هناك العودة إلى القرية .[1]

كما نجد " محمود الكردي" يعرف التحضر بصورة شاملة ويرى أنه الاتجاه العام نحو إقامة في المراكز الحضرية ، والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري وهو موقف نجده سائدا عالميا ، وغير مقتصر على منطقة معينة دون غيرها ، على التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى .[2]

كذلك يشير المعنى العام للتحضر إلى انه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن ، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي ، وتدعيم روح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعد ما كانت أولية في القرية ، فعلى الرغم من بساطة هذا التعريف إلا انه يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الحضرية وهي : [3]

1- الحراك الجغرافي للسكان .

2- التمركز السكاني في المدن .

3- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.

4- التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .

5- الاتجاه نحو الفردية .

تجدر الإشارة إلى أن ‹‹ التحول في العلاقات الاجتماعية من الطابع الأولي إلى الطابع الثانوي ومن الروح الجماعية إلى الروح الفردية ، شئ نسبي تتحكم فيه عوامل عديدة متفاعلة ، تنظيمية وثقافية وايكولوجية ولا يحدث بصفة آلية مع التحول إلى الإقامة في المدن ›› [4].

[1]- محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989، ص 599 .

[2]- محمد الكردي ، **التحضر – دراسة اجتماعية** ، الكتاب الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص 32.

[3]- فوزي رضوان العربي ، **دراسات في المجتمع العربي** ، ط1، اتحاد الجامعات العربية ، 1985، ص 156.

[4]- عبد المالك عاشوري ، **التحضر والتغير البناء الأسري** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، 2010/2009، ص 16 .

ويذهب أيضا كل من " عبد الإله أبو عياش " و " إسحاق يعقوب " في تعريفهما للتحضر إلى انه يشير إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم من خلالها انتقال أهل الريف إلى المدن ، واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر ، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية [1].

ويتفق هذا التعريف مع ما جاء به "عبد المنعم نور" في كتابه "الحضارة و التحضر" حيث بقول : « إن المقصود بالتحضر الدلالة على تمام عملية من عمليات التغير الاجتماعي عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة و إقامتهم بمجتمعها المحلي ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر فإذا تم لهم امتصاص الأنماط الحضرية قيل أنهم تكيفوا حضريا بمعنى آخر تحضروا أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن»[2].

انطلاقا من هذه التعاريف الشاملة والبسيطة للتحضر سوف نتطرق إلى مختلف وجهات النظر حول التحديد الدقيق لظاهرة التحضر ، حيث ارتبطت هذه الكلمة بمعاني مختلفة اختلفت باختلاف الباحثين واتجاهاتهم ، ومن هنا سوف نحاول أن نبين مختلف المدلولات والتصورات لهذه الظاهرة ومنها :

التصور الاجتماعي للتحضر: الذي يقصد به العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن[3] .

بمعنى تتمتع عملية التحضر بخاصية التجاذب ، جذب السكان وانتشارهم في المدن ومن مدن إلى أخرى ، بالإضافة إلى عملية الغزو للمناطق الأخرى غير الحضرية لإكسابها السمات الحضرية ، « وعليه يكون الزحف الحضري من منطقة إلى أخرى غير مشروط بنزوح أناس إلى المدن لاكتساب خاصية حضرية فقط بل يتعداه لغزو بعض المناطق لتحضيرها»[4] .

أما فيما يخص **المعنى الديمغرافي للتحضر**:

فهو يشير إلى ازدياد عدد السكان في التجمع الحضري **وإحصائيا** نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين هما :

النمو السكاني الطبيعي للتجمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة .

---

[1]– مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، **التحضر** ، ص 23 .

[2]– عبد المنعم نور ، **الحضارة والتحضر – دراسة في علم اجتماع الحضري** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ص 56.

[3]– عبد المنعم شوقي ، **مجتمع المدينة – علم اجتماع الحضري** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981، ص 23 .

[4]– فادية عمر الجولاني ، **علم الاجتماع الحضري** ، ج1، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998، ص 46

وفي هذا الصدد يرى " كنجسلي – Divis Kingsley" ‹‹ أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان ويؤكد أنه من الخطأ التفكير على أنها نمو المدن››.

هذه النسبة الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرات السكانية و بالنسبة لقسم السكان في الأمم المتحدة فإن التحضر هو ‹‹ نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجتمعات الحضرية [1] ›› .

وتذهب " هوب تيسدال " إلى أن التحضر هو عملية التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية ، وفي تحليلها للتحضر كعملية للتركيز السكاني استندت إلى عنصرين أساسيين هما :

أ- تعدد نقاط التركيز أو تعدد مراكز التجمع أي نمو مراكز حضرية متعددة .

ب- زيادة حجم المراكز الفردية ، بمعنى زيادة حجم السكان في قرية من القرى جدير بأن يحولها إلى مدينة ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا لقياس عملية التحضر.

يمكن القول على الرغم من ابتعاد هذا التصور عن الناحية السوسيولوجية للمفهوم ، إلا أنه اتخذ من الحجم والكثافة السكانية مقياسا أساسيا للتحضر ، حيث لا يزال يحظى بقبول واسع لدى كثير من الباحثين .

التحضر في معناه الجغرافي:

فيشير إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكانية الحضرية ، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي ، أو بتحول القوى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك ، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما ، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية ، فالتوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية والوطنية له دلالة بالغة الأهمية تتمثل في اعتباره مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع .

أما التصور الاقتصادي فكما يرى "Lampard " أن التحضر هو : إعادة توزيع السكان بين المجتمع من أنشطة أولية (زراعية) إلى أنشطة ثانوية (صناعية ، إدارية ، تجارية، خدماتية) .

حيث اهتم هذا التصور بدراسة الاقتصاد الميتروبوليتي وأكد على الارتباط بين التصنيع والتحضر .

ولعل أهم مثال في هذا المجال، دراسة " جراس " التي حاول من خلالها استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية ، حيث أوضح في مدخله التطوري ، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط الاستقرار البشري على مر التاريخ ،كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى ، أما

[1] - حسين الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، 1988، ص 28

التصور الايكولوجي في صورته الكلاسيكية والمحدثة ، فيؤكد على عامل السكان والمكان أو متغير الحجم والكثافة ، كأنهم متغيرين لقياس درجة التحضر[1] * التي تقاس في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدام الأرض واستثمار الموارد البيئية .

أما التصور التنظيمي فيظهر التحضر:

من خلال وجود نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين في مجتمع المدينة التي هي بدورها تكون تنظيم اجتماعي كبير.

بينما أن التحضر يلائم التطور والتعقد النظامي ،حيث يشمل تطور الحكومات المركزية القوية ، وتطوير الأسواق المحلية و الإقليمية والعالمية ، وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، كالنفايات واتحاد العمال ... فضلا عن تلك التغيرات التي لحقت ببناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة ، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة .

أما عن التصور السلوكي :

فعملية التحضر تتضمن تغيرات جوهرية في أنماط السلوك ، وفي القيم الاجتماعية للناس ، فهي تغير وانتقال من نمط أسلوب الحياة على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل إلى نسق معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط للتفاعل والعلاقات الاجتماعية .

إذن عملية التحضر هي في الأساس انتقال و تطور المجتمع إلى شكل "الرابطة" يتميز في النهاية بانقسامية الأدوار ، وتعددية الانتماءات ، وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصصة ، وضعف علاقات المواجهة المباشرة ، وغلبة العقل والمصلحة على العواطف .

التحضر هو الانتقال إلى نموذج أكثر رشادة وعقلانية للفعل الاجتماعي والتفاعل حيث ارتبط بالعلمانية والعقلانية والهامشية و اللامعيارية أو فقدان المعايير والاغتراب .[2]

[1] – السيد عبد العاطي السيد ، **الايكولوجيا الاجتماعية – مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1980، ص 108.

* **درجة التحضر** هي نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان في بلد ما في وقت معين ، أما النمو الحضري فهو زيادة عدد سكان المدن : أنظر عبد المنعم شوقي – مجتمع المدينة ، مرجع سابق ، ص 23 .

[2] – مرجع سابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **الايكولوجيا الاجتماعية** ، ص ص 108-110

ويمكن القول أن التحضر هو التغير والتطور الذي يحدث على مستوى كافة مجالات الحياة ، الاجتماعية و الاقتصادية و الايكولوجية و الديمغرافية و التنظيمية و السلوكية، و عادات و تقاليد و القيم في اتجاه المدينة منها واليها ، أي من القرية إلى المدينة أو من مدينة إلى أخرى . نشير إلى مفهوم درجة التحضر والتي تعني نسبة سكان المدن لمجموع السكان في بلد ما في وقت معين ، كما هي نسبة سكان المدن والحواضر والمراكز الحضرية من جهة ومجموع سكان المجتمع كله [1] .

أما عن النمو الحضري فهو زيادة عدد سكان المدن مقارنة بعدد سكان الأرياف ويمكن أن يحدث نتيجة لهجرة سكان الأرياف إلى المدن أو الزيادة الطبيعية الشيء الذي نتج عنه ارتفاع مستمر في زيادة عدد سكان المدينة[2].

ثالثا : تصورات معرفية لمفهوم الثقافة الحضرية :

1- مفهوم الثقافة الحضرية :

وتعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الايكولوجية والثقافية للمدينة ، والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية ، كما أصبح معروفا بأن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر ، أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في موطنهم الأصلي الذي نشئوا فيه ... ويرجع الفضل في تحديد مفهوم الحضرية إلى " لويس ويرث " " L.Wirth" الذي عرفها بأنها نمط أو أسلوب حياة في مقاله الشهير المنشور عام (1938) بعنوان:

" الحضرية نمط حياة Urbanism as a way of live المنشور في American Journal of Sociologie (July , 1- 24)" وأعيد نشره في مقالات مختارة عام (1964م) الذي أصبح مرجعا أساسيا في علم الاجتماع الحضري في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين . وهو أن الايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه ، يمكن أن نطلق عليها الثقافة الحضرية يكتسبها الفرد من خلال الإقامة في المدينة ويتكون سلوكه بلونها .

[1]- قباري محمد إسماعيل ، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية** ، نشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب ت ، ص 24

[2] - هناء حافظ بدوي ، **التنمية الاجتماعية – رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، الإسكندرية ، 2000، ص ص 66 – 67

‹‹ الحضرية هي خلاصة للتحضر ، أي هي حصيلة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدينة التي تؤدي إلى إنتاج ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية ...وإذ ما تم اكتساب أنماط الحياة الحضرية فإن العقلانية تصبح من أهم السمات التي تميز ساكن المدينة [1] ›› .

وكما يراها البعض: ‹‹ عملية نشأة المجتمعات الحضرية وغيرها وتطوير المجتمعات الريفية إلى الحضرية، والتغيير الموجه الذي يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل الاجتماعي... وتحديد المباني والتغيير الجوهري في استخدام الأرض ››[2] .

ويشير مفهوم الحضرية كما عرفه " مارشال جوردن " إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية و العلاقات القرابية ، و زيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي و زيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال [3] .

ويعرفها " محمد ياسر خواجة " : ‹‹ أن الحضرية اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعنى إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدن) وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة ؛ و الحضرية بهذا الشكل تتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية ›› [4]. ويقول أيضا : ‹‹ الحضرية تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة الحياة ، من المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة ›› .

يقول " محمد عاطف غيث " : ‹‹ تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن ، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقللا تدريجيا في الريف ... كما يلاحظ أن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة و تنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يخشى الآن زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن ويرجع ذلك إلى :

أولا : إتباع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلى الهجرة ، هجرة كثير من القرويين من الريف إلى المصانع في المدن ، وبذلك نقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن .

[1]– مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، **التحضر** ، ص ص 27– 29

[2]– حسين عبد الحميد رشوان ، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضارية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1986، ص 96

[3]– محمد ياسر الخواجة ، **علم الاجتماع الحضري – بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي** ، دار ومكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع ، ص 20

[4]– المرجع السابق ، محمد ياسر الخواجة ، **علم الاجتماع الحضري – بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي** ص ص 20 – 21

ثانيا : المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العظمة والترفيه[1] ›› و فرص العمل مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض ثم لا ننسى أن المدينة الآن اتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تجعله يتجه تدريجيا إلى الحضرية[2].

وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على أن السكان بدئوا يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية ، فالأولى بدأ نطاقها يتسع والثانية بدأ نطاقها يضيق حتى أنه يمكن القول أنه من الجائز أن يندثر الريف بحياته الريفية ، وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية ، الأمر الذي قد ينشأ عنه مشاكل لابد من دراستها حتى يمكن علاجها مثل مشكلة الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها.

والحضرية وان كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب ، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره ....، وهي ليست تعبيرا مقصورا على الحياة في المدن فقد نجد إنسانا متحضرا و سلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضرا وهو مع هذا لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكه فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر .

تجدر بنا الإشارة هنا إلى مفهوم الحياة الريفية ليكتمل معنى الحديث الذي سبق، يقول " ريد فيلد Red Field " عالم الاجتماع الانتربولوجي الأمريكي في كتابه " المجتمع الريفي و الثقافة ":

‹‹ إننا نقلنا قرويا من موطنه إلى مكان آخر ريفي بعيدا عن مجتمعه وكان مزودا بلغة هذا المكان ، فإنه سوف يشعر بألفة سريعة ، ويرجع هذا إلى الأسس الموجهة للحياتين بل وفي الحياة القروية في جميع أنحاء العالم فكادت تكون واحدة ، في المجتمع الأول المنقول منه والمجتمع الثاني المنقول إليه، طالما ظل الفلاحون يعملون جميعا بالزراعة وتتمثل هذه الأسس الموجهة للحياتين في المعايير الاجتماعية وهي العادات والعرف والقيم ، التقاليد القانون ، الرأي العام ، الرقابة الاجتماعية والدين [3] ›› .

أ– **العادات** : العادة ظاهرة اجتماعية ، وهي قاعدة معيارية ، أو معيار للسلوك الجمعي ، ونشير إلى أفعال الناس التي تعودوا عليها ، وسلوكهم على نحو شبه آلي بفضل التكرار المستمر والتعلم والتدرب . تدعم العادات الحياة الاجتماعية ، وتؤدي إلى تعزيز وحدة المجتمع وتقوية الروابط بين أفراده ، وهي تنشا تلقائيا نتيجة اجتماع الناس معا

[1]– مرجع سابق ، محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص 96.

[2]– نفس المرجع، ص 97 .

[3]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **علم الاجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص ص 109– 110

لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر السلوك الجمعي ، ويتقبل الأفراد العادات طوعا واختياريا وتتسم العادات بالعمومية والانتشار ، كما تتسم العادة بالإلزام فمن يخرج عنها يلقى الازدراء والتحقير والسخرية .

ب–العرف : عبارة عن مجموعة الأفكار والآراء والمعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة وتمثل المقدسات ، مقدسات الجماعة ومحرماتها ومن أهم الأعراف السائدة في المجتمعات الريفية احترام مشاعر الآخرين سواء كانت أحزان أو أفراح ، فالقرية بأكملها تشارك أي فرد منها يتعرض لحادث أليم او مصيبة أو فقد عزيز لديه ، بالامتناع عن إقامة الأفراح والليالي الساهرة التي تعبر عن الفرح والبهجة لمدة طويلة تصل إلى عام او أكثر .

جـ – التقاليد : هي عبارة عن مجموعة من قواعد السلوك التي تنشأ عن الرضى و الاتفاق الجمعي ، وهي تستمد قوتها من المجتمع و تحتفظ بالحكم المتوارث وذكريات الماضي التي مر بها المجتمع ، يتناقلها الخلف عن السلف ، جيل بعد جيل .....[1] كتقليد احترام كبار السن فهو من أهم القيم و التقاليد والأساليب الدينية السائدة في المجتمع الريفي ، ففي مجتمعنا الجزائري الريفي تؤكد الثقافة السائدة فيه والأمثلة الشعبية هذا المبدأ الاجتماعي فنجد الشاب الصغير ينادي الرجل الكبير الذي لا يعرفه بالاسم بكلمة (عمي) أن أنه تماما في مكانة أخ والده ، وتنادي النساء كبيراتها في السن والتي لا تعرفن أسامهن بكلمة (خالتي) أي بمكانة الخالة الحقيقية ، وفي المقابل نجد نوعا آخر من تقدير للكبير بمناداته (الحاج) للرجل و (الحاجة) للمرأة .

د– القيم : تتلخص القيم في المجتمعات القروية في أن القرويين يرتبطون بالأرض ارتباطا وثيقة يصل إلى حد القداسة ، وترتبط قيمة القروي من حيث مركزه الاجتماعي والثقافي بالأرض ، حيث لها قيمة عظمى لأنها مصدر الحياة ، وإذا كان بعض الريفيين لا يملكون أرضا ، فإنهم يفضلون الارتباط بها عن طريق الإيجار .

هـ – القانون: في المجتمع الريفي ، إذا ما حدث شقاق بين فردين من أهل القرية قد يصل إلى حد التشابك فإنهما يلجآن إلى الكبير ليقضي نزاعهما ويرتضيا حكمه ، حتى وإن كان الحكم يقتضي غرامة مالية ضخمة وقد لا يكون منصوص عليها في القانون المكتوب ومع ذلك فالعرف يجري تنفيذه برأي الكبير كنوع من العقاب الرادع الذي يمنع تكرار هذه المشاحنات أو الخلافات .

و – الرأي العام : يعتبر الرأي العام القوة الحقيقية في المجتمع ، وهو يشير إلى الآراء التي يعتنقها جمهورها ، أو حكم اجتماعي حول مسألة أو قضية معينة بعد مناقشات متبادلة وواعية .

[1]– المرجع السابق ، حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **علم الاجتماع الريفي** ، ص 115 .

ز – الدين : للدين مكانة كبيرة في المجتمعات الريفية ، والريفيون أكثر تدين ، ويؤكد ذلك الظواهر الإنسانية والسلوك الإنساني للريفيين، فالحياة المتعلقة بمهنة الزراعة على وجه الخصوص يحيط بها نوع من الغموض بدرجة تفوق باقي المهن الأخرى ومازالت هذه الظروف الطبيعية تتحكم في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية رغم التقدم العلمي الحديث... الأمر الذي جعل الريفيين يعتقدون أن القوة المسيرة لقوة الطبيعة هي قوة " الله سبحانه وتعالى " وهي القوة العليا المسخرة لقوة الطبيعة التي تؤثر بدورها في إنتاج المحاصيل الزراعية [1].

بالإضافة إلى بعض مظاهر الحياة الريفية التي تتمثل في التمركز حول القبيلة والعائلة والتعصب لها إلى جانب الانطواء الاجتماعي؛ بمعنى أن الحياة الريفية ترسم حدود اجتماعية وثقافية لا يستطيع الفرد أن يخرج منها .

2– خصائص الحياة الحضرية :

تتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية والاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة ، و أهم خصائص الحضرية مايلي :

1– **الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان** بحيث كلما ازداد عدد السكان في المدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعا ملحوظا [2]. وبالتالي يرتبط بسكن الحضر ظاهرة لافتة نقصد بها التركز السكاني فهي أول ما يلفت النظر في أي مركز النمو بصفة عامة ، فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثا عن فرصة عمل جديدة أو أفض من السابقة .

2– إن **طبيعة العمل وأنواعه ومجالاته وتقسيمه وظهور التخصص** فرض على ساكن المدينة مجموعة وأشكال مختلفة من العلاقات الاجتماعية ، تقوم في أغلبها على أساس تحقيق المنفعة والمصلحة الفردية ، بحيث تمتاز هذه العواطف بالعقلانية والابتعاد عن الانفعالية والاحتياج والتوافق الدائم مع الوافد الجديد ، لمعرفة سلوكه وأساليب تفكيره [3].

3– **تعتبر خاصية اللاتجانس** ؛ النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيرين واضحا ، إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة سواء على المكان أو على الامتيازات و الإمكانيات المتاحة ، كما تدفع باستمرار إلى التخصص لذلك تغلب على حياة المدينة أنشطة تطور بطبيعتها نسقا أو نظاما معقدا ودقيقا للتخصص

[1]– المرجع السابق ، حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **علم الاجتماع الريفي** ، ص 115.

[2]– مرجع سابق ، محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص 92

[3]– مرجع سابق ،محمد ياسر خواجة ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص 22

وتقسيم العمل لا يتوافر بالنسبة للأنشطة الزراعية ، فإذا أضيف إلى ذلك ما يتميز به المجتمع الحضري من خصائص تجعل السكان يتوافدون إليها من بيئات مختلفة ومتغايرة لهذا كله تصبح المدينة موطنا طبيعيا للتغاير و اللاتجانس أو كما يسميها البعض بوتقة تختلط فيها الأجناس و الثقافات المتغايرة ، لتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد ؛ يقوم على أساس تفهم بعضهم البعض [1] .

4- **التسامح الاجتماعي** : ويقصد به بشكل عام الرغبة في منح الحريات المدنية للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقا لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية .

5- **سيطرة الضبط الرسمي و الثانوي** : يعيش الساكن الحضري في عالمين ، الأول عالم الأصدقاء والثاني الغرباء المحيطين به فيزيقيا والمبتعدين عنه اجتماعيا ، هذان العالمان يسمحان له بالهروب من الواحد إلى الآخر بمعنى حين تضيق عليه الجماعة الأولية أو الأقارب السيطرة يهرب إلى عالم الغرباء أو العكس يهرب من عالم الغرباء ؛ عالم العلاقات السطحية إلى عالم الإحساس العاطفي والأمان والشعور بأنه كائن اجتماعي بمعنى يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة ، معنى ذلك أن المدينة رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية عليها إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدرا لا يستهان به من ضبط السلوك ونظرا لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية « حيث يتم كبح روح الاستغلال المتبادل الذي ينشأ بالضرورة عن ذلك الاتصال أو الاحتكاك المتنوع والوثيق بين أفراد لا تربطهم علاقات شخصية وعاطفية ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات كالقضاء والبوليس والمحاكم والأجهزة الإدارية ذات اليد الطولي في تنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر» [2] .

6- **كلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما كانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيما** من خلالها يحقق الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية بحيث تفقد الأعراف والتقاليد والطرائق الشعبية تأثيرها على الفرد القاطن بالمدينة .

[1] - المرجع السابق ، محمد ياسر الخواجة ،ص ص 24 – 25

[2] - نفس المرجع ، ص 26.

7- **التنقل والحراك الاجتماعي** : إن المجتمع الحضري يتكون أساسا من حشد كبير وغير متجانس من الأفراد كما انه يستند فيما يقدمه من مكافآت لهؤلاء الأفراد على أساس التغذية والكفاءة و الإنتاج و هو لأجل هذا كله يحكم على المكانة أو يقدر مراكز الأفراد وفقا لما يستطيعون أن يفعلوه أو يقدموه أكثر من الحكم عليهم من منظور النسب أو المكانة الموروثة ولذلك فإن سكان المدينة يستطيعون أن يحققوا درجة ما كبرت أو صغرت من التنقل الاجتماعي بحيث تصبح المنافسة على المكانة والاحتفاظ بها شغلهم الشاغل . « فلقد قوضت الحضرية دعائم البناء الطبقي و الطائفي التقليدي وجعلت من المدينة مكانا تتوفر فيه فرص التنقل الاجتماعي خاصة عندما جعلت من التحصيل والمهارة والتعليم والثروة ومنافذ الكسب للمكانة الاجتماعية للأفراد والارتقاء بهم »[1].

8- **الروابط الطوعية** : نظرا لزيادة حجم المدينة أو المجتمع الحضري و زيادة الكثافة السكانية والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم أو تغايرهم أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواء على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الوطن الأصلي أو على مستوى السن أو السلالة

يستطيع الفرد الحضري أن يجد دائما آخرين لهم نفس المصلحة ولهذا السبب تميل كل الجماعات في المدينة إلى أن تكتسب خاصية الطوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد فيها العضوية على أساس القرابة أو التنشئة .

بالإضافة إلى ظهور أشكالا جديدة ومتنوعة من الجماعات التي تستند على أساس المصالح المتخصصة من بينها النوادي والقوميات .. بحيث أصبحت مصلحة الفرد تمثل وتربط مصلحة الجماعة وعلى هذا الأساس تصبح المدينة مجرد كيانات إدارية سياسية أو جغرافية تقتصر باستمرار إلى الولاء و الانتماء .[2]

9- **الفردية** : ان ما أملته الحياة الحضرية على الساكن ، من حجم سكاني كبير ، متنوع ، وسرعة التنقل والحراك المجتمعي ، وتنوع وتقسيم العمل بالإضافة إلى مختلف الروابط والعواطف الناجحة من ذلك ، بتعيين على الفرد الحضري أن يكون فردا متميزا بشخصية عن ما دونه من الحشد الهائل يحقق ذاته ويعيش بطريقة فردية واعية مستقلة ، وعلى هذا الأساس الحياة الحضرية تخلق تمايز بين ساكني المجتمع الحضري [3].

10- **العزل المكاني** : إن التنافس على المكان في المجتمع الحضري الدينامي و اللامتجانس من شأنه أن يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات و الأنشطة والوظائف ينعكس بوضوح على ماله من نمط مكاني ، حيث نجد أن مركز

[1] المرجع السابق، محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، ص ص 28 – 29

[2] – المرجع السابق ، محمد ياسر الخواجه، علم الاجتماع الحضري، ص ص 28-29 .

[3] – نفس المرجع ، ص 30 .

المدينة أو المنطقة الحضرية يشتغل بطبيعة الحال بوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع ككل ، مثل أعمال الإدارة والحكم والبنوك ، الأمر الذي يجعل القيمة الايجارية في مثل هذه المراكز مرتفعة بدرجة ملحوظة ، بالإضافة إلى أن سكان منطقة من المنطقة الحضرية يميلون إلى تطوير طابع اجتماعي وثقافي خاص ومميز لهم عن غيرهم من سكان المناطق الأخرى [1].

11- **يفرض العيش في الوسط الحضري على الساكن أن يكون ديناميا** ، يستطيع التفاعل والبقاء في المدينة ، أما الفرد الجامد في الوسط الحضري فيتنبأ له الباحثون بالتعرض مع الوقت لانطوائه إلى أمراض نفسية .

12- **المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية** وآثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجيا حتى تختفي في الجيل الثالث و ما بعده ، فلابد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية.

رابعا : الأطر النظرية لدراسة الثقافة الحضرية :

لو أمعنا النظر في المحاولات التصنيفية للنظريات التي عولجت بها مسائل التحضر والحضرية ، للاحظنا على الفور اختلافها باختلاف المعايير المستخدمة ولعل أوضح المحاولات التصنيفية هي تلك التي قدمها " مارتندال Martin dale " و " رايزمان Riesman " ، " جوبرج S.Joberg "، السيد عبد العالي السيد وعاطف غيث.

مّيز مارتندال ثلاثة اتجاهات نظرية ، هي النظرية الايكولوجية (مدرسة شيكاغو) والنظرية النفسية الاجتماعية (المدرسة الألمانية) و النظرية الأوروبية التي تعتمد في تفسيرها للأحداث الاجتماعية على البعد التاريخي ، أما ليونارد رايزمان فقد احتكم منذ البداية إلى اعتبارين أساسين في تحديد النظرية السوسيولوجية لعلم الاجتماع ، الاعتبار الأول يتعلق بنوع المشكلات والقضايا ، أما الاعتبار الثاني فمرتبط بنوع البيانات التي استخدمت في معالجة الموضوع على هذا قسم " رايزمان" النماذج الحضرية إلى قسمين ، يتضمن الأول النظرية الحضرية المقارنة ، ويتضمن الآخر نظريات الايكولوجيا الحضرية .[2] أما جوبرج الذي دعى إلى علم اجتماع مقارن ؛ فميز أربعة اتجاهات نظرية استنادا على المتغير الذي يشكل الموضوع الأساسي الذي تفسر في ضوئه كل مظاهر الحياة في المدينة وتنظيماتها الايكولوجية والاجتماعية .

أ – مدرسة التوجيه القيمـــي ⟵ المتغير: القيم

ب – مدرسة القوة الاجتماعية ⟵ المتغير: القوة

[1]-المرجع نفسه ، ص 31 .

[2] - حميد خروف وآخرون ، **المشكلات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذجا** ، دار البعث ، قسنطينة ، 1999، ص 6

جـ – المدرسة التكنـولوجـية ←———— المتغير: التكنولوجيا

د – مدرسة التـحـضـر ←———— المتغير: المدينة

أضاف جوبرج فيما بعد في عمل آخر له أربعة تصنيفات إلى جانب الأربع الأولى لتصبح بذلك ثمانية تصنيفات نظرية له وهي :

هـ – مدرسة المركب الايكولوجي

و– المدرسة نسبة اجتماعية .

ز – المدرسة الاقتصادية .

ح – المدرسة البيئوية .

شجع الاختلاف بين مارتندال و رايزمان و جوبرج النظري في محاولة إيجاد نظرية تهتم وتتناول مجتمع المدينة ، شجع ظهور محاولات توفيقية ، لعل أهمها الإطار التصنيفي الذي قدمه السيد عبد العاطي السيد[1] في كتابه " علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري " ، بحيث استند إلى أساسان يرتبط الأول بمجال التنظير والثاني بالمتغيرات التفسيرية ، ولقد تضمن هذا الإطار التصنيفي أربعة اتجاهات نظرية هي :

1- النظرية الايكولوجية (مدرسة شيكاغو) .

2- النظرية النفسية الاجتماعية (المدرسة الألمانية) .

3- نظرية الثقافة الحضرية (ويرث و رفيلد) .

4- الاتجاهات الحتمية ؛ هي أ – الاتجاه الاقتصادي ، ب – الاتجاه التكنولوجي ، جـ – الاتجاه القيمي .

1- **النظرية الايكولوجية** * : أو المدرسة الأمريكية أو مدرسة شيكاغو ، هي مدرسة فكرية ظلت تسيطر على علم الاجتماع الأمريكي لفترة طويلة وكما يقول " السيد عبد العالي السيد " : « تشير أي من العبارات الثلاثة في أذهان المنشغلين بعلم الاجتماع الحضري إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا ، هما روبرت بارك ، ارنست بيرجس و رودريك ماكينزي »[2] وآخرون .

[1]– المرجع السابق ،حميد خروف و آخرون ، ص 7 .

* مفهوم الايكولوجية : ظهر لأول مرة سنة 1869 على يد العالم الألماني " آرنست هايكل " الذي استخدمته للإشارة إلى دراسة العلاقات بين الكائنات العضوية والبيئية / أنظر ص ص 11-12 .

[2] – مرجع سابق ،السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري، ص 312 .

سلم أصحاب هذا المدخل مثل " لويس ويرث " بأن جوهر الحضرية إنما يتمثل في تركيز عدد من السكان في منطقة جغرافية محدودة ، ومن ثم انصب اهتمامهم على دراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على تنظيمها الاجتماعي ، بعبارة أخرى عالج الاتجاه التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي باعتبارها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الايكولوجية كالحجم والكثافة .[1]

أما " بارك " و هو مؤسس هذا الاتجاه فقد صاغ الإطار العام للنظرية حين ذهب إلى اعتبار المدينة ‹‹ مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر›› و عندما صورها على أنها ‹‹ منطقة ثقافية ›› لها أنماط ثقافية خاصة بها ، إن المدينة في نظره ‹‹ بناء طبيعي ›› يخضع لقوانين خاصة به ، و لأنها كذلك فإنه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظمها الأخلاقي ، وهي أي المدينة " بناء متكامل " بمعنى أن ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية بحيث تصبح لكل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة استمدتها من خصائص سكانها .لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها ، وعلى هذا الأساس ، فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان ، انبثقت وفقا لقوانينها الخاصة وعند هذا الحد يأتي دور " إرنست بيرجس " و " رودريك ماكينزي " حيث يرجع الفضل إلى أولهما في تحديد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان ، ذلك التنظيم الذي أصبح سمة مميزة للنظرية الايكولوجية ، بينما يهتم ماكينزي بدوره في إبراز القوانين الداخلية أو العمليات التي تسيطر على التنظيم [2].

وقد تطورت من هذا الاتجاه ثلاث نظريات للتقييم الاجتماعي للمجال الحضري أي توزع الناس على المناطق السكنية للمدينة، ، وهي نظرية " الدوائر ونظرية القطاع ونظرية النوايا المتعددة *. [3]

وقد توصلت هذه المدرسة وفقا لمدخلها النظري إلى صياغة مجموعة من القضايا والمقولات النظرية وذلك على سبيل المثال :

- المدينة مخبر اجتماعي: يمكن أن يتم من خلالها رصد جميع التفاعلات والعمليات الاجتماعية.

[1]- نفس المرجع ، ص 13 .

[2]- مرجع سابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص 313 .

[3]- مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، التحضر ، ص 75 .

* أنظر حميد خروف وآخرون ، **الإشكالات النظرية والواقع** ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 33 .

- الحي الطبيعي : ويقصدون به تلك الأحياء السكينة التي تنمو نموا طبيعيا وبصفة حرة دون تصميم مسبق ، الأمر الذي يفسح المجال للحصول على بناء اجتماعي طبيعي للحي .
- علاقات المصلحة : فالناس يعيشون مع بعضهم البعض لأنهم متشابهون بل لأن الواحد منهم ضروري للآخر .
- التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري : فالسكان يتوزعون على أحياء المدينة حسب مدخولهم الاقتصادي كما يتوزع المتفرجون على قاعة السينما.
- المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية : ففي المدينة تظهر وتبرز الطبيعة البشرية على حقيقتها ، حيث تسود فيها المنافسة والفردية وعلاقات المنفعة و العقلانية واختفاء السلوك العاطفي والتقليدي .
- وهكذا فإن المدينة بالنسبة لهؤلاء العلماء ، كما لاحظوها وعاشوها خاصة في مدينة شيكاغو ، هي البيئة للطبيعية البشرية ، تتعدد فيها السلوكات والأفعال الاجتماعية ، وتتم فيها المنافسة والتفاعلات ، وترسم فيها المكانات ، وتأخذ فيها كل فئة اجتماعية مكانها وموقعها ، طبقا لمكانتها وقوتها الاجتماعية التي تستمدها من قوتها الاقتصادية [1].
- وكرد على الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الايكولوجية والتي شملت :

1- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها .

2- دور المنافسة كظاهرة شبه اجتماعية .

3- الحدود الفاصلة بين الظواهر الاجتماعية ونسبة الاجتماعية .

4- الطبيعة المكانية للنشاط البشري .

5- دراسة البناء الفيزيقي للمدينة واستبعاد العوامل الثقافية [2] التي تشكل هذا المكان وفقا لحاجات ثقافية تحدد من خلال المشاعر والقيم والأفكار (نقد لبارك) .

[1]- المرجع السابق ، محمد بو مخلوف ، التحضر ، ص 76 .

[2]- مرجع سابق ، حميد خروف وآخرون ، **الإشكالات النظرية والواقع** ، ص ص 33-40

* لمعلومات أكثر عن النظرية الايكولوجية المحدثة ، انظر ، حميد خروف الإشكالات النظرية والواقع ، ص ص 40-46

ظهرت النظرية الايكولوجية المحدثة التي من روادها : " Quin، آموس ، هاولي A . Hawley ، شنور Schnpore ، د دنكان D.Duncan " في محاولة إعادة صياغة النظرية الايكولوجية المبكرة بالاهتمام بالأعمال التي تعنى بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية على حد سواء *.

2– النظرية النفسية :

يتمثل هذا الاتجاه في تلك الأعمال التي قدمها علماء الاجتماع المدرسة الكلاسيكية ، كما تعرف بالاتجاه السلوكي ، أو الاتجاه التنظيمي نظرا لتركيزها على جانب السلوك والفعل و العلاقات والتفاعلات الاجتماعية و المظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية ، واعتبار ذلك شرطا ومقوما أساسيا لمجتمع المدينة ، ومن ثم فإن الفرد يوصف بالحضرية بناءا على نمط سلوكه وليس مكان إقامته ، حيث تنتشر في المدينة العقلانية والفعل الاجتماعي العقلاني ويختفي السلوك العاطفي ؛ نجد هذه الأفكار والنظريات في أعمال كل من (فودينااند تونيز) و (ماكس فيبر) و (جورج زيمل) و (شيبنجلو Dswalar Spengler) .[1]

بالنسبة لـ " ماكس فيبر" ؛ المدينةلا تختلف عن التصور الشائع الذي مفاده أنها عبارة عن منطقة مستقرة و كثيفة بالسكان المتزاحمين غير المتعارفين وتظهر فيها أعلى درجات الفردية ، والمقصود هو ليس وصف أسلوب واحد للحياة وإنما وصف " مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط معينة و ملموسة في أساليب ، لذا فإن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد وهي بذلك وسيلة للتغير التاريخي [2] * .ومن هنا فإن السلوك العقلاني الرشيد للفرد الحضري هو نتيجة للحياة الحضرية ، حيث لا تستقيم حياة الفرد إلا بذلك السلوك وإلا يعرض حياته للمعاناة ، وهكذا تساهم المدينة في تقويم السلوك ومن ثم تساهم في التغير الاجتماعي .

أما زيمل ، فقد انطلق من أساس مفاده أن " التحليل السوسيولوجي للمدينة يجب أن يتجه إلى دراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في بيئة حضرية ، باختصار تصبح " عقلية Mentality " الحضري هي الموضوع الأساسي لهذا التحليل .

---

[1]– مرجع سابق ، محمد بوخلوف ، التحضر ، ص 71 .

[2] – مرجع سابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري** ، ص 322 .

* نشير هنا الى عديد القضايا التي تناولها "فيبر " ،كالعقلية الحضرية ، المجتمع المحلي ، النموذج المثالي لظروف المدينة ؛ أنظر : السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري** ، ص ص – 331

* **المتروبوليس** : المدينة المسيطرة .

يرى زيمل أن ساكن المتروبوليس * يواجه دائما بالعديد من التوترات وأنه من المتميز عليه أن ينمي ذاته (عقلية) تقيه هجمات عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائما اقتلاعه والإطاحة به ، وتتمثل هذه العقلية في ضرورة أن يستجيب ساكن المتروبوليس أو يتفاعل (بعقله) لا (بقلبه) ، لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره في تفاعلاته كان الضياع قدره لا محالة . إن البيئة التي من حوله تكثف لديه دائما (إدراكاته) وليس (مشاعره) أو (عواطفه) ، وتؤدي باستمرار إلى غلبة (الذكاء) وسيطرته ، كما أن هذا الذكاء ، الذي يسير جنبا إلى جنب مع تخصص البيئة الحضرية وتمايزها يصبح في نهاية الأمر من أهم الخصائص المميزة للمدينة[1].

إذن ما تتميز به حياة المدينة من تعقيد جعل سمات مثل (التوقيت) و (الدقة) و (الحساب) خصائص مميزة وجوهرية ، هذا المستوى التنظيمي أما على المستوى الفردي ، فإن اتجاه ساكن المتروبوليس نحو الآخرين يميل في نظره إلى الاتصاف (بالرسمية) و (التحفظ) ، إن الظروف التي تحيط المتروبوليس قد حولت حياة المدينة من صراع مع الطبيعة من أجل العيش والبقاء ، إلى صراع مابين البشر من أجل الربح والكسب ، كما أنها حلت المقومات غير الشخصية محل الروابط الشخصية الوثيقة ، ودفعت بالفرد في اتجاه يتعين عليه فيه أن يستدعي كل ما في وسعه لتحقيق (التقوية) و (الخصوصية) حتى يضمن الحفاظ على الجوهر الشخصي الأصيل لذاته .[2]

أما " أوزفالد شيلنجر " فقد ذهب في مؤلفه الشهير " تدهور الغرب " إلى أن المدينة لها ثقافتها الخاصة ، وهي بالنسبة للإنسان المتمدن تماما مثل المنزل بالنسبة لسكان الريف ، ويعتقد " شبلنجر" أن التعارض الأساسي في نظام الحياة البشرية يكمن فيما بين المدينة والريف من عدم توازن وأن جذور الحياة الإنسانية توجد دائما في الأرض ، وأنه في ظل المدينة بمدنها العملاقة نتخلى ونبتعد عن هذه الجذور ، فالإنسان المتحضر في نظره ‹‹ بدوي مفكر هائم على وجهه ، متحرر فكريا من كل قيد كما يتحرر الصياد أو الراعي جديا أو حسيا›› . كما أن تاريخ العالم ليس إلا تاريخ هذا الإنسان المتمدن ، وروح المدينة هي في الحقيقة روح جموعية و جماهيرية لنوع إنساني جديد تماما .[3]

هكذا فإن المدينة هي التي تصنع عقلية أفرادها التي بدورها تصنع المدينة مرة أخرى الذي يتجلى في تنظيمها ، وذلك من خلال ثلاث مستويات أساسية هي :

[1]- المرجع السابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص 333 .

[2] - نفس المرجع ، ص 334 .

[3]- نفس المرجع ، ص 334.

1- المستوى المادي الهيكلي التخطيطي للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل .

2- المستوى الاقتصادي القائم على الصناعي والتبادل ، وعلاقات المصلحة والمنفعة و التعاقد .

3- مستوى المؤسسات الرسمية التي تنتظم الحياة في المدينة ، مثل مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان [1].

3- نظرية الثقافة الحضرية :

تمثل هذه الظاهرة مجموعة من علماء الاجتماع ، ممن اهتموا بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والايكولوجي أو ممن اتخذوا – على حد تعبير جوبرج – من المدينة متغيرا أساسيا لتفسير بعض الأنماط الحضرية ويأتي في مقدمتهم جميعا لويس ويرث و روبرت ردفيلد .

يجمع مؤرخو النظرية الحضرية على أن مقالة " لوسين ويرث" « الحضرية كطريقة للحياة » سنة 1938 ، عمل كلاسيكي أرسى فيه الدعائم الأولى لهذا الاتجاه النظري أي علم الاجتماع الحضري ..

يقول محمد عاطف غيث : « حاول في نظريته أن يصل إلى مقياس القبول واقعي يمكن أن يكون من الناحية المقارنة صالحا لتمييز أنواع و أنماط متعددة من الحياة الاجتماعية التي ينطوي عليها المجتمع الحديث ، كما يرجع الاهتمام بنظريته إلى أن كثير من الباحثين في المجتمع الحضري وجدوا أنها يمكن أن تكون مدخلا مناسبا يتبنى وجهة نظر علم الاجتماع ويتغلب على الصعوبة الكامنة في تعدد المداخل التي كان يدرس من خلالها علماء الاجتماع الحضري المدينة أو يحللون في ضوئها ديناميات الحياة الحضرية [2] » .

فلقد اتخذ " ويرث " من المدينة ، بما تتميز به من حجم وكثافة ولا تجانس محورا هاما وأساسيا لكل أنواع الفعل الاجتماعي ، فالحضرية كطريقة للحياة تتميز بالعلمانية والعلاقات الثانوية والروابط الطوعية وسيطرة الأدوار الانقسامية .

يرى ويرث أنه كلما كبر حجم المجتمع المدني اتسع نطاق التنوع الفردي وارتفع معدل التمايز ؛ نشر العزل المكاني على أساس العلاقة أو المهنة أو المكانة وبالتالي إضعاف العلاقات (الروابط القرابة و الجيرة) مما يؤدي إلى إحلال أساليب الضبط الرسمي محل أساليب الضبط الغير رسمي القائم على العرف والتقليد .وكلما كبر حجم المدينة ازداد معه عدم معرفة

[1] – مرجع سابق ، محمد بوخلوف ، **التحضر** ، ص 74.

[2] – مرجع سابق ، محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري** ، ص ص 11 – 22

الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية ومباشرة ، إلى جانب ظهور اللاشخصية في العلاقات والسطحية والانتقائية والانقسامية ، ويزداد أيضا مع كبر حجم المدينة ؛ التخصص والتقسيم المعقد للعمل . والزيادة في حجم المدينة تؤدي إلى امتداد أطرافها خارج حدودها التقليدية مما يدعوا إلى إيجاد وسائل جديدة و إضافية لربط هذه الأطراف بمركز المدينة .

ترتيبا عما سبق : كبر حجم المدينة يؤدي إلى تطوير نسق من التفاعل (يتميز بعلاقات سطحية ومؤقتة وانقسامية نفعية) مما يؤدي إلى فقدان المعايير وافتقاد روح المشاركة الطوعية [1].

أما عن الكثافة فيرى أنها تستخدم للإشارة إلى الحجم النسبي للسكان بالإضافة إلى المساحة التي يشغلونها (عدد السكان في كلم^2 مثلا) ، وهي إحدى خصائص المدينة التي تمس طبيعة المجتمع الحضري والشخصية الحضرية ؛ فكلما زادت الكثافة السكانية في المدينة زادت فرص ظهور التباين والتخصص في مجالات الحياة الاجتماعية وأنشطتها المختلفة .

- تزيد الكثافة السكانية من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي .
- وتزيد من انفصال الجماعات السكانية عن بعضها البعض حيث تقطن الجماعات المتشابهة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، مناطق سكنية أو أحياء واحدة .
- وتؤدي شدة الكثافة السكانية إلى : أ – ظهور الأمراض الاجتماعية .

ب – سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية .

أما عن اللاتجانس ؛ فيشير هذا المصطلح إلى العملية التي تحدث عن طريقها الانفصال ، التخصص ، والتفاعل واكتساب أشكال متخصصة من الوظائف ، و ما يصاحب هذه العملية من نتائج [2].

- اللاتجانس هو ناتج عن المتغيرين السابقين واستجابة لتقسيم العمل كضرورة اقتصادية ، وللاختلافات والفروق المتوقعة في جماعات كبيرة وكثيفة من السكان كضرورة اجتماعية واللاتجانس أو التغاير يؤدي بدوره إلى تعقيد التدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك الفيزيقي و الاجتماعي ، وفي الاتجاه المضاد قد يؤدي التغاير في نظره إلى نوع من الجمود والتفنين الأمر الذي يؤدي إلى نسق التفاعل الاجتماعي يتميز بعلاقات غير شخصية وبأفكار وتصورات نمطية ، كما يمكن أن يؤدي أيضا بقدر لا يستهان به من تفكك الشخصية وزيادة معدلات الجريمة والانتحار و المرض العقلي .[3]

[1] – مرجع سابق، حميد خروف وآخرون ، **الاشكالات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذج** ، ص ص 55- 56 .

[2] – المرجع السابق حميد خروف و أخرون، ، **الاشكالات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذج**، ص 59

[3] – مرجع السابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص ص 83 - 85.

- أما عن ريفيلد ، فقد طور ثنائية بين مجتمع شعبي (الفولك) و آخر حضري ، من منظور التطور الثقافي والايكولوجي ، ولقد سعى منذ البداية إلى تحديد خصائص هذين المجتمعين وفهم التغيرات (في القيم ، المعتقدات ، السلوك ، درجة التخصص وتقسيم العمل) التي قد تحدث عندها يتحول المجتمع من حالة الفولك إلى حالة الحضري .

- أشار " ردفيلد Red field " إلى أن المجتمعات تتحول عبر متصل يمثل أحد طرفيه مجتمع الفولك ويمثل الطرف الآخر للمتصل المجتمع الحضري ، في كتابه " ثقافة الفولك عند اليوكاتان " أين بدأ بمجتمع الفولك الذي تمثله قرية " توسيك " (تجمع قبلي صغير) وينتهي المتصل بمدينة " الميريدا " (أكبر مدن شبه جزيرة اليوكاتان بينما مجتمعان " شانكوم " و " ديتاس " ، الأولى ابتعدت بعض الشيء عن القطب الحضري واقتربت إلى وجوه كثيرة من خصائص القطب الفولكي . أما " ديتاس " فخطت بعيدا عن " شانكوم " في اقترابها من القطب الحضري كالآتي :

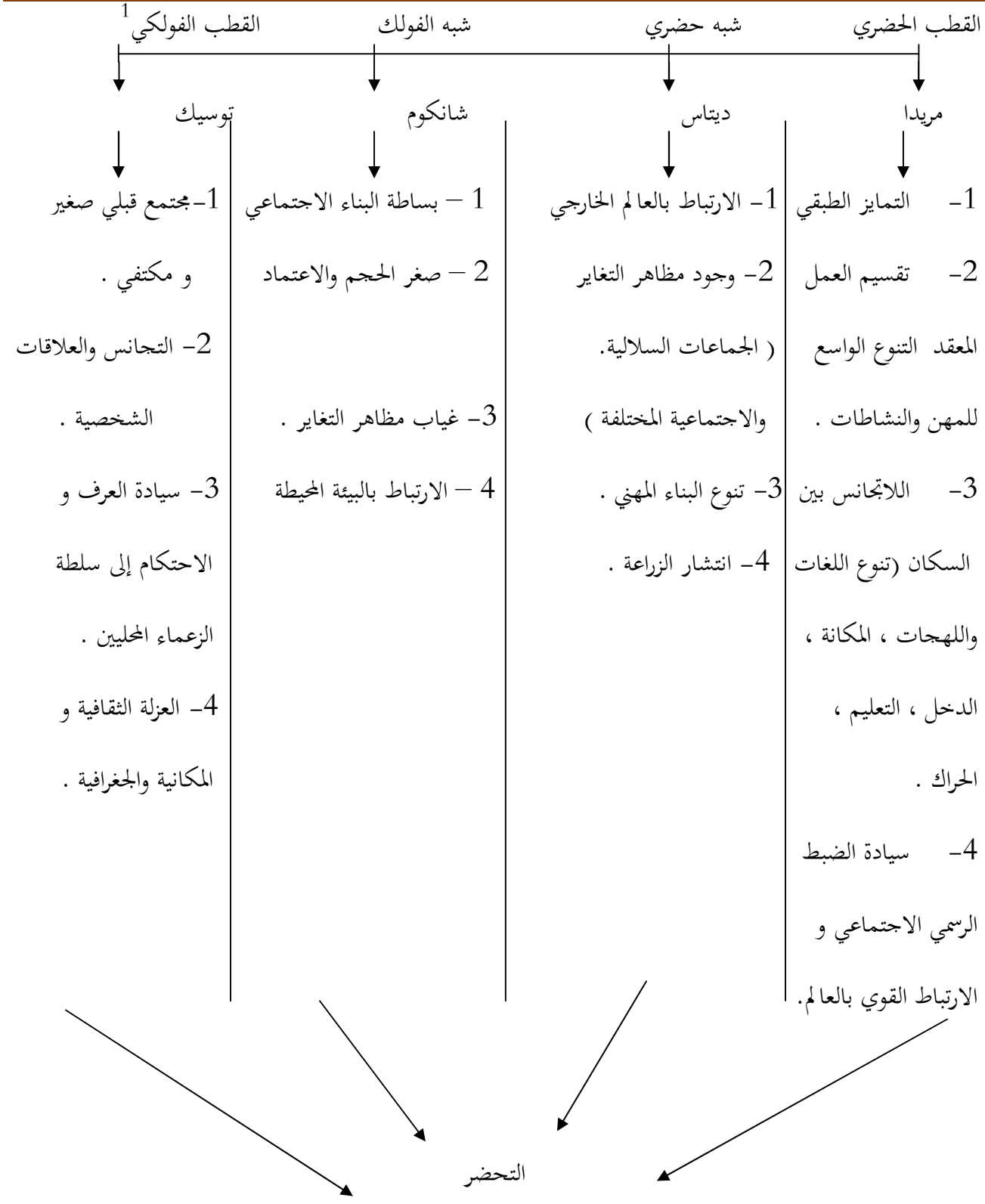

[1]- مرجع سابق حميد خروف وآخرون ، **الاشكالات النظرية والواقع** ، ص 57

4 – الاتجاهات الحتمية :

أ – الاتجاه القيمي : (ماكس فيبر ، فيشر ، جونز ، كارل ، فايري ، ديكنسون ...) يركز هذا الاتجاه على دور القيم الثقافية في تحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة ، وفي نمط استخدامات الأرض كما أن للقيم دورا معينا في اتخاذ القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن عن طريق القوة الاجتماعية ومن ثم فإن القيم تعتبر متغيرات مستقلة لتفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية الحضرية المتعلقة ببنائها الايكولوجي الاجتماعي ،ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على ذلك بالمدن القائمة مثل :مدينة مكة المكرمة وبيت المقدس وروما (الفاتيكان) وغيرها ،التي تأثرت في موقعها ونشأتها استمرارها وهيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية، وأن الأمر هنا لا يقتصر على القيم الدينية والإيديولوجيات والأفكار والمبادئ بصفة عامة ، تعد جميعها مستقلة لتفسير الأنماط الإيديولوجية والاجتماعية الحضرية [1].

ب – الاتجاه الاقتصادي : ينطلق هذا الاتجاه من نفس التوجه النظري للحتمية الاقتصادية التي مالت إلى تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء العوامل الاقتصادية وحدها والتي مثلتها أعمال " كارل ماركس " ، وقد تمثل هذا الاتجاه في مجالات الدراسات الحضرية في أعمال كل من " شيفكي " و " بل" و "لاكوست " ، يرون أن المدينة لم تكن بسبب عوامل الحجم والكثافة والتمايز ، بل إن التفسير الأكثر معقولية واتفاقا مع الواقع لهذا التحول يكمن في التوسع الاقتصادي ، فانتقال المجتمع من نمط الإنتاج الاقتصادي إلى نمط آخر يؤدي في النهاية إلى اتساع نطاق المجتمع في مجال التفاعل ، ويصاحبه بعد التغيرات البنائية الهامة في المهارات وبناء النشاط الإنتاجي وفي التركيب السكاني للمجتمع ككل[2] .

ج – الاتجاه التكنولوجي : (ولين أجبران ، أموس ، هاولي ، مانويل كاستلز) :

يرى السيد عبد العاطي السيد أن هذا الاتجاه ممثل عددا لا بأس به علماء الاجتماع الذين انفردوا بتأكيد الأهمية المطلقة للمتغير التكنولوجي في تشكيل البناء الاجتماعي والايكولوجي الحضري ، سواء منهم من عرف التكنولوجيا في حدود ‹‹ أدوات ووسائل اكتشاف الطاقة واستخدامها ›› أو من حدود المفهوم في ضوء ‹‹ فكرة البراعة أو المهارة ›› .[3]

فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الايكولوجي للمدن من حيث المركزية وعدمها ومن حيث نمط البناء وتجهيزاته ، وأثر كل ذلك في نمط العلاقات الاجتماعية بل إن التكنولوجيا أدت إلى إنتاج نمط معين من العلاقات الاجتماعية فوسائل

[1]– مرجع سابق ، محمد مخلوف ، **التحضر** ، ص 79 .

[2]– مرجع سابق ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري** ، ص ص 345 – 346 .

[3] – نفس المرجع ، السيد عبد الباسط السيد ، علم الاجتماع الحضري،ص 346.

الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال الغير مباشر ، كما وقد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية ، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة .

كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة ، ومع ذلك فإن هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق أمبريقي أوسع [1] *.

خامسا:المقاربة النظرية للموضوع: الحومة و الثقافة الحضرية

عبرنا سابقا عن الحومة في معناها السوسيولوجي بالحي و الذي يعرف على أنها المكان الذي يحي فيه الفرد،حيز جغرافي و اجتماعي يحي فيه الإنسان لمدة زمنية طويلة تدوم في كثير من الأحيان طيلة حياته.

والحي يشير إلى جماعة من الأفراد تربطهم علاقات عديدة و يتشاركون في المصالح و الاهتمامات و ارتباطهم بحيز مكاني محدد كما يستخدم المختصون في العلوم الاجتماعية الحي كمكان للعيش و السعي نحو تحقيق استمرارية الحياة و الشعور بالانتماء و تأسيس مجموعة من العلاقات تحكمها قواعد و مبادىء معينة ، بحيث أسهم الحي في بلورة علاقات الجيرة و ذلك باشتراك الناس في النظم الاجتماعية و يشعرون أن المؤسسات الموجودة داخل مجال الحي "مدارس،محلات،أسواق ...."كلها مؤسسات خاصة بالناس تتكامل فيها مستويات فردية و جماعية و طالما أن الحي يعبر عن وحدة عمرانية متجانسة .

وتطور مفهوم الحي عبر الزمن كونه حقق كثير من مطالب الاستقرار المكاني ، كما أدى تلاحم الأحياء مع بعضها إلى التعبير عن الترابط الاجتماعي فيه بصورة عضوية تفاعلت أعضائها في علاقة تكاملية لتحقيق الانسجام و الحي الجزائري أو الحومة أشكال منه:

[1]- مرجع سابق ، محمد بو مخلوف ، التحضر ، ص ص 80- 81

* للمزيد من المعلومات حول الأطر النظرية للدراسات الحضرية ، أنظر ، السيد عبد العاطي السيد ، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري** ، ص ص 292- 351

1-الحي الشعبي:

يظهر الحي الشعبي على أنه وحدة عمرانية لها تنظيم معينة تسكنه فئات من عامة الناس من الفئات ذات الدخل المحدود و المستوى المعيشي الضعيف أو المتوسط ، تمتاز هذه الأحياء بالقدم و هي أحياء مخططة و مهيكلة أغلب بناءاتها مبنية بمواد محلية تمتاز بالبساطة، كما يعرف عن الحي الشعبي بصفة عامة أنه مكان التقاء فئات اجتماعية مختلفة تمتاز حياتهم اليومية بالتعقيد من جراء الاكتظاظ الكبير الذي تشهده، وعلى الصعيد العمراني من حيث التخطيط فإن مثل هذه الأحياء تمتاز بأزقتها الضيقة وتداخل منازلها وقلة المرافق الضرورية داخل المنازل ومن جهة أخرى فإن ما يميز عادة الأحياء الشعبية هو وجود الفئات الاجتماعية بكثرة من الشيوخ والنساء والرجال والأطفال وخاصة الشباب ذوو الفئات العمرية المختلفة من جهة أخرى فيما خص حجم الأسرة داخل هذا المجال العمراني التقليدي فجلها عائلات ممتدة وكبيرة ذات مستوى تعليمي ومهني ضعيف إلا أنه على مستوى العلاقات الاجتماعية فنجدها جد وطيدة بين أفراد المجتمع ويعود تاريخ هذا النمط العمراني في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية بحيث ساهم وجود الاستعمار في ظهور هذا النوع نظرا لما عرفته تلك المرحلة من هجرات كبيرة لسكان الريف نحو المدن مما ساهم في اكتظاظ المدن وظهور هذا النمط بفعل صعوبة الحياة المادية .

2- الحي التقليدي:

ويعني الوحدة العمرانية التي تسكنها فئة من المجتمع منذ فترة زمنية طويلة وقديمة وهو احد الأشكال الأكثر انتشارا من الأحياء الشعبية والعصرية حديثة النشأة ولهذا النوع من الأحياء خصائص بارزة تميزه عن باقي الأحياء الأخرى، والتي تدل عليه مؤشرات ذات طابع تقليدي وهذا يتجلى في انتشار المنشآت الدينية بهذا النمط وأيضا حجم الأسرة الكبير، ومن الأشياء المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحياء التقليدية انتشار الأمية وهذه الأخيرة من شأنها أن تأثر سلبا على تطور أساليب الحياة الحديثة داخل الحي لكن الملاحظ أن هذه الأحياء ما تزال تحافظ على جوانب تقليدية ترتبط بالمهن والحرف الممارسة من طرف أفرادها بكثرة والجدير بالذكر أن جل الأحياء التقليدية بالجزائر بنيت إبان الحكم العثماني الذي يعد النواة الأولى لمثل هذه الأنماط العمرانية وتمتاز مباني هذه الأحياء ببنائها بمواد محلية بسيطة، كما يلاحظ على الأنماط العمرانية أنها تمتاز بالكثافة، مشكلة نسيج متلاحم حسب منطق يراعي الجوانب الفيزيقي والوظيفي، وبيوت الحي التقليدي مبنية الحجارة والطين وغالبا ما تكون متلاصقة، شوارعها ضيقة متعرجة وغالبا ما يكون المبنى مكون من طابقين إلى أربع طوابق يتم إيصالها بسلالم وتكون محاطة بفناء "حوش أو وسط الدار و هو الموجود في القصبات و الحارات القديمة .

وأغلب مدن العالم تضم أحياء تقليدية، وهناك ما يسميها بالأحياء الشعبية ويرى أغلب العلماء أن أسباب ظهور هذه الأحياء يرجع إلى أن هذه الأحياء كانت فيما مضى وعند إنشاءها أحياءها متطورة وراقية حسب الفترة التي ظهرت فيها ولكنها مع مرورالوقت فقدت قيمتها وهذا يعود إلى هجرة وترك أصحاب هذه الأحياء لمساكنهم ورحيلهم إلى أماكن أخرى وهذا ما جعلها مع مرور الوقت تصبح جل مساكنها قديمة وقدوم فئات جديدة للعيش فيها أغلبهم من ذوي الدخل الضعيف و هذا ما يبرر وجوده على تلك الحالة خاصة من جانب الهيكل العمراني للمباني ومن مظاهر الأحياء التقليدية أحياء فوضوية نظرا لقدم مبانيها من جهة وتركزها في مناطق غير مرغوب فيها من جهة أخرى، داخل حدود المدينة نظرا لما تمتاز به من قدرات وانتشار الأوبئة والآفات الاجتماعية وأيضا عدم توفرها على المواصلات تنفر من الحياة فيها ما عدا لجوء الفئات ذات الدخل المحدود.

كما تمتاز المنطقة التي عادة ما تبنى عليها هذه الأحياء تكون مساكنها مبنية من طرف سكانها وهي عبارة عن مساكن مؤقتة لا تتماشى مع أنظمة التخطيط العمراني السليم وتمتاز هذه الأحياء بعدة خصائص عمرانية واجتماعية أما فيما يخص الخصائص العمرانية فتتمثل فيما يلي:

-مباني قديمة متماسكة تمتاز بعدم وجود مرافق وتجهيزات مهمة من إنارة عمومية وعدم توفر تجهيزات الصرف الصحي.

-تمتاز بعدم توفر أماكن لعب الأطفال والمساحات الخضراء والحدائق والمنتزهات وعدم توفر طرق المواصلات بفضل تصميمها القديم الذي لا يراعي ذلك لعدم وجود طرق المواصلات عند إنشاء هذه الأحياء وإن وجدت فهي عبارة عن ممرات متعرجة وضيقة وتمتاز بكثرة القمامات لانعدام الأماكن المخصصة لذلك بفعل الشكل المادي الذي لم يراعي ذلك، وعلى الصعيد الاجتماعي تمتاز الأحياء التقليدية خصائص متعددة كالفقر الشديد بسبب ازدياد الكثافة السكانية بحيث نجد أن مسكن واحد تسكنه عدة عائلات قد تكون من أصل واحد أو عدة أصول مفرقة هذه الزيادة السكانية أدت مع مرور الوقت إلى انتشار غياب الضبط الاجتماعي والقانون وإحلال عرف هذا ما لا يخدم تطور الأحياء ويؤدي إلى انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية بكثرة ولطالما ارتبط الحي التقليدي بالعمران التقليدي الذي يشمل المساكن والأحياء التي يحتويها العمران التقليدي، والعمران التقليدي مجال خصب اهتم به العلماء والمفكرين ومنهم العلامة ابن خلدون الذي عرفه على أنه التساكن أو التنازل واقتصاد للحاجات والتعاون على المعاش، ومناطق العمران التقليدي كالأحياء التقليدية يربط أفراده روابط مادية وفكرية وروحية وكل ذلك في محيط إنساني، أما على الصعيد الاجتماعي فيمثل الدور الذي يلعبه الإنسان باعتباره مدني أي ضرورة الاجتماع وإذا عدنا إلى مفهوم العمران التقليدي الذي يرتبط بالعمارة التقليدية فنجد هذا المصطلح قديما مأخوذ من كلمة يونانية ويعني المسكن أو المنزل وهو مكان سكن الإنسان وتدبير شؤونه المنزلية كما

ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى" **عمارة المسجد الحرام** " سورة التوبة الآية 19 وقوله " **إنما يعمر مساجد الله** " سورة التوبة الآية 18 والعمارة تعني البناء المأهول وهذا يعطيها بعدا إنسانيا ودلالات معنوية وروحية وهذا ما نجده في الأحياء التقليدية وذلك على صعيد التضامن العائلي ونشر تعاليم الدين والعرف بين أفراده ويتجلى ذلك كما يقول الراغب الأصفهاني " العمارة هي نقيض الخراب " وقد جاء البعد الروحي ليغطي على كل حركة مادية في مظهرها في إنشاء المباني واكتمالها يتم بالجمع بين الجانب المادي والمعنوي ولا طالما دل على مدى تكيف الناس مع البيئة التي يسكنونها كأفراد في شبكة معقدة تتعلق بالإيكولوجية البشرية تؤثر على العلاقات المكانية والزمنية التي يربطهم مع بعضهم وتعد الأحياء التقليدية ذاكرة جماعية أبعادها خاصة إذن كان مبني بطرق ووسائل بسيطة من طرف أفراده دون الاعتماد على التصميمات الحديثة.

3 الحي العصري:

يعبر عنه بوحدة عمرانية تسكنها فئة من المجتمع في فترة زمنية قصيرة ومعظم الأحياء العصرية حديثة النشأة مقارنة بالأحياء القديمة. وهدف إنشاء هذه التجمعات السكانية هو إدخال نمط عمراني حديث لحل أزمة السكن والتي أصبحت تعاني منها جل المدن وما يميز هذه الأحياء أنها لا تراعي هذه التقاليد والعادات على الصعيد الاجتماعي والعمراني، حيث أنها عرفت تغييرات داخلية وهذه الأحياء عبارة عن تجمعات مبنية بوسائل وأشكال مخالفة على التي عرفت به الأحياء القديمة.

على صعيد الموصفات الفيزيقية فهي تمتاز بأنها ذات ارتفاع به عدة طوابق لها شكل هندسي موحد وعدم وجود بعض التجهيزات ذات الأهمية الكبرى مثل الأسواق وما عدا ذلك فهي تتوفر على تجهيزات تفتقر لها جل الجماعات السكانية ذات الطابع الشعبي والتقليدي مثل الشبكات الحيوية " ماء، كهرباء، غاز، هاتف " كما تتوفر على انفتاح على الهواء الطلق، تمتاز شوارعها الواسعة عكس التجمعات القديمة ذات الممرات الضيقة، كما تتوفر على السيارات ومواقف السيارات ويسودها طابع العمارات الجماعية.

أما عن الثقافة الحضرية:

إن مقالة لويس ويرث الموسومة بالحضرية كطريقة للحياة أرست لمسلمة مؤداها أن "المدينة" موقع دائم يتميز بكبر الحجم و بكثافة عالية نسبيا و بدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه و هي متغيرات أساسية أو مستقلة أو الخصائص المميزة للمجتمع الحضري تسلم بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية و شخصية ساكن الحضر كما يرى ويرث أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري المدينة اتسع نطاق التنوع الفردي و ارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد و الجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة و يؤدي هذا العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة و العواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة و لأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك و يترتب على ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي من خلالها يتعرف الحضري على عدد من الأفراد و بدرجة أقل من المودة إلى جانب سيطرة علاقات المنفعة.

وقد عالج ويرث متغير الثقافة كخاصية أساسية و مميزة للمجتمع الحضري يترتب عليها خصائص أخرى ، لقد تصور ويرث أن الكثافة تؤكد الأثار الاجتماعية و النفسية الناجمة عن الحجم فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في المقابل التباعد الاجتماعي ،كما أنها تزيد العزل المكاني بمعنى انفصال الجماعات السكنية عن بعضها البعض في شكل مجاورات أو أحياء متجانسة نسبيا أما متغير اللاتجانس فقد كان في ذاته نتيجة ترتبت على متغيري الحجم و الكثافة ،فهو استجابة مباشرة لضرورة اقتصادية "تقسيم العمل" و أخرى اجتماعية تمثل الاختلافات و الفروق المتوقع وجودها في جماعات كثيفة من السكان ، و لكن اللاتجانس أو التغاير يؤدي بدوره إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية أهمها تطوير نسق أكثر تعقيدا للتدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك بأشكاله الفيزيقية و الاجتماعية و تطوير شخصية عالمية .

تتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة "الحجم و الكثافة و اللاتجانس " في نظرية ويرث مع بعضها لتؤدي الى طريقة فريدة في الحياة أطلق عليها الحضرية و كان ويرث متفائلا بشأن الحضرية كطريقة في الحياة فقد اعتبر ويرث المدينة حمض يذيب مع الوقت القيم التقليدية و يقوض مؤسسات و علاقات ذات معنى كما رأى إمكانات الحريات الكبيرة في المدينة.

ومن الإسهامات التي عنيت بالثقافة الحضرية ما قدمه روبرت ردفيلد عن فكرة متصل الفولك الحضري و التي صاغها من منظور التطور الثقافي و الايكولوجي في حالة التقليد و الفولك إلى حالة التحديث و الحضرية و تستمد فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية على افتراض الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر و منتظم من الريفية

إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص و الثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة من أنماط السلوك.

يرى ردفيلد أن ثقافة المجتمع الحضري تتميز بخصائص التفكك و الفردية و العلمانية على نقيض مجتمع الفولك الذي يتميز بثقافة ميزاتها سيطرة التقليدية و الجمعية و نزعة نحو المقدسات ، أما التطور فهو في نظره انتقال من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري من خلال زيادة عمليات التغاير أو اللاتجانس الاجتماعي و إمكانيات التفاعل وفقدان العزلة أو زيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات و الثقافات الأخرى.

إن كل هذه المسلمات النظرية عن الثقافة و الحياة الحضرية سنضعها تحت المجهر لنرى أين هي المدينة الجزائرية من الحياة الحضرية و الثقافة الحضرية المدينة الجزائرية التي تتمتع بكل أصناف الحي التي ذكرناها سابقا هل سنجد فروقا في ثقافتنا الحضرية و ثقافته هم الحضرية أم سنصل في المدينة الجزائرية و حومتها و ثقافتها الحضرية إلى ما ذهبت إليه النظرية النفسية إلى أن الفرد الحضري يوصف بالحضرية بناءا على نمط سلوكه و ليس مكان إقامته .

خلاصة الفصل:

قدمنا في هذا الفصل تحليلا نظريا لأهم المفاهيم النظرية التي ترتكز عليها الدراسة فجاء بعنوان الأطر النظرية والمعرفية لدراسة الثقافة الحضرية انطلاقا من رؤى مختلفة تحدثت عن المدينة بمختلف تعاريفها وتعريف التحضر واختلاف التصورات فيه إلى جانب هذا تعرضنا في هذا الفصل إلى تفصيل اهتمامات المنظرين بالثقافة الحضرية والحياة الحضرية كل حسب مذهبه ومنطلقاته الفكرية بالإضافة جانب التعرض إلى خصائص الحياة الحضرية أين لا يكتمل الحديث عنها دون التطرق إلى خصائص الحياة الريفية لنصل في الأخير إلى مقاربة نظرية حاولنا فيها ربط تصوراتنا الميدانية المتاحة على أساس انه لا توجد دراسات تعمقت في الحومة حاولنا الربط بين الحومة و الثقافة الحضرية .

الفصل الثالث : الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية .

أولا: الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث .

ثانيا: التحضر والحياة الحضرية في المدينة العربية .

ثالثا: التحضر و الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية

رابعا: مراحل التحضر في المدينة الجزائرية.

خامسا– خصائص التحضر في المدينة الجزائرية.

تمهيد:

تعد دراسة الحياة الحضرية وتاريخها في أي بلد المدخل الرئيسي لفهم العديد من الظواهر؛ هذا ما دعانا للتوجه إلى التطرق في التحضر و الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث و العالم العربي على اعتبار أن المدينة الجزائرية هي من أكبر المدن العربية و العالم الثالث من حيث الكثافة و الحجم السكاني المتركز فيها هذا بغية التعرف إلى خصائص التحضر و الحياة الحضرية فيها لعلنا نفهم تلك الخصائص وعواملها إلى جانب ذلك كان من الضروري التطرق إلى التحضر في البلاد على اعتبار أن المفهومين التحضر والحياة الحضرية لا يمكن فصلهما عن بعض في الدراسات الحضرية فأولها يؤدي إلى الثني ويفسره هذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل.

أولا – التحضر في مدن العالم الثالث:

قبل التطرق للحديث عن التحضر والحضرية في المدينة الجزائرية رأينا أن نطل أولا على النمو الحضري والتحضر بالعالم الثالث فبالرغم من اختلاف وتنوع دول العالم الثالث، إلا أن لها نقاط مشتركة عديدة خاصة في الميدان العمراني، على عكس الدول المصنعة، فنم السكان الحضر يتم بإيقاع من 2 إلى 3 مرات نظيره في الدول الصناعية، لكن نسبة التحضر بالعالم الثالث مازالت لا تمثل سوى 37%، وستصل في 2025 إلى 57%. فقط، رغم الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان والنزوح الريفي و الإنخفاظ النسبي للوفيات .

على عكس الدول المتقدمة مدن العالم الثالث تتميز بحداثة أعمار سكانها، فمثلا أكثر من ربع سكان القاهرة لا تتعدى أعمارهم 12 سنة، وأكثر من النصف لا تتعدى أعمارهم 15 سنة في "كنشاسا" هذا على العموم ولكل قارة خصائص مميزة .

" فأسيا " تصل نسبة التحضر فيها 25%، والمدن الصينية والهندية تضم لوحدها على التوالي 290 و160 مليون نسمة، أي ما يعادل 20% من مجموع سكان الحضر في العالم، أما إفريقيا فتعتبر متأخرة في التحضر ... ففي نهاية الحرب العالمية الثانية (1948) سجلت نسبة التحضر بها 2% إلى 3% و6 مدن فقط يتجاوزون حجمها 100 ألف نسمة، إبتداءا من 1960 إلى غاية اليوم، تعرف إفريقيا نمو سريعا لمدنها، يتجاوز المتوسط العالمي، حيث يبلغ 6% إلى 7% سنويا، ففي 1972 حققت 14 إلى 15% كنسبة تحضر و70 مدينة يفوق حجمها 100 ألف نسمة، يبدو أن النمو السريع سيعوض التأخر ومع ذلك تبقى نسبة إفريقيا ضعيفة بالنسبة إلى مجموع سكان الخضر بالعالم .

بينما أمريكا اللاتينية كجزء من العالم الثالث تتميز من حيث التحضر بنسبة عالية تصل 72% إلى مجموع سكانها، أما بالنسبة للسكان الحضر بالعالم الثالث فهي تمثل 22% و10% على المستوى العالمي[1]

[1] رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التعمير– جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم الهندسة المعمارية والتعمير، إشراف: فرحي عبد الله،2004– 2005.ص27.

جدول رقم: (1) يبين تطور نمو سكان العالم .

العصر	السكان بالملايين	معدل الزيادة الطبيعية%	ملاحظة
500.000	1		الإنسان الأول
10.000	5	0.0003	Homo- sapiens
4000	15	0.018	اكتشاف الزراعة والتضاعف العشري للسكان في ظرف 1000 سنة
3000	150	0.23	
400	153	0.0008	
200 ق.م	225	0.19	
0	252	0.057	بداية التاريخ
200ب.م	257	0.009	
400	206	0.11	
600	208	0.005	
800	224	0.04	
1000	253	0.06	
1200	400	0.22	
1340	442	0.07	الطاعون الأسود peste Noire
1400	375	-0.28	عصر النهضة
1500	461	0.21	
1600	578	0.23	
1700	771	0.29	
1750	830	0.15	
1800	900	0.16	
1850	1170	0.53	
1900	1610	0.64	

1950	2515	0.89	التحول الديموغرافي، تضاعف بالعشرة (*10) في ظرف 250سنة .
1980	4453	1.90	
1995	5716	1.70	
2000	6260	1.50	
2025	8500	1.2	توقعات الأمم المتحدة فرضيات متوسطة .
2050	10.000	0.8	
2100	11200	0.2	
2150	11500	0.02	

المصدر: Biraben (J.N) et Nation Unies

ثانيـــا : 1/ التحضر و الحياة الحضرية في المدن العربية:

لقد إزداد عدد السكان الحضر في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بشكل يثير الانتباه، حيث أنه يفوق النمو السكاني في حد ذاته، نظرا للظروف والعوامل التاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية، التي عاشتها الدول العربية حلال هذه الفترة أو ما قبلها وأثرت في مدى انتشار تباين هذه الظاهرة من بلد لأخر.

2/ من أهم التحضر في المدن العربية:

أ/ زيادة سريعة و تباين نسب التحضر :

يتميز نمو ظاهرة التحضر في المدن العربية بمعدل أسرع بكثير من مثله في الدول المتقدمة وحتى النامية، حيث قدرت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان في الوطن العربي بنحو25% بداية الخمسينات، ثم ارتفعت إلى 36% عام 1990وتواصل هذه النسب في الارتفاع لتصل مع نهاية القرن 21.

- يتميز كذلك التحضر في دول الوطن العربي بتباين نسبه نظرا لخصائص كل بلد وسياساته المنتهجة في كل الميادين، حيث نجد أعلى النسب تم تسجيلها خاصة البلدان البترولية سنة 1995، كالكويت(97 %)، الإمارات(84 %)، السعودية(80%)، العراق(75%)، ليبيا(86 %)، وغيرها كلبنان (87%)، الأردن (71%)، تونس(57 %)، الجزائر (56%)، موريتانيا (54%)، سوريا(52%)، مصر(45%)، المغرب(48%)، لكن هناك أيضا دول مازالت تحتفظ بالطابع الريفي والبدوي، كالصومال(26%)، السودان (25%)، اليمن (34%)، وعمان (13%). اللواتي تعرف في الآونة الأخيرة نموا سريعا في مدنها، حيث يعد أعلى معدل في الدول العربية 8%، التي تبدو أنها

ستلحق بركب التحضر للدول العربية أكثر مما هو متوقع لها سنة 2025،هذا بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع في الدول العربية (2.4% - 5%).[1]

جدول رقم (2) : تطور نسب التحضر في الوطن العربي:[1]

البلد	1975 %	1995 %	توقعات (2025)%
الأردن	55	71	84
الامارات	65	84	91
تونس	50	57	74
الجزائر	40	56	74
السعودية	59	80	88
سورية	45	52	70
السودان	19	25	46
الصومال	21	26	46
العراق	61	75	85
عمان	06	13	33
الكويت	84	97	99
لبنان	67	87	94
ليبيا	61	86	33
مصر	43	45	62
المغرب	38	48	66
موريتانيا	20	54	73
اليمن	16	34	58
المتوسط	44.12	58.24	72.70

[1] المرجع السابق، رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني،ص31.
[1] نفس المرجع، ص 32.

ب– ارتفاع معدلات النمو الحضري:

ما يميز النمو الحضري هو ارتفاع معدلاته، حيث تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وهو دليل على أن المدن العربية لا تنمو فقط بالزيادة الطبيعية، وإنما تشكل الهجرة من مدن أخرى أو الريف والبادية أحد ركائز هذا النمو، فالهجرة تمثل حوالي30 % من معدل نمو الدن العربية في المتوسط، وتختلف من بلد لأخر فتجد معدل الهجرة عال في بلدان انطلقت نحو طريق التنمية بوتيرة سريعة مثل عمان 3.6 %، اليمن 3 %، موريتانيا 2.9 %، السودان 1.7 %، الجزائر 1.5 %،..... كما نلاحظ أن الكويت البلد الوحيد الذي وصل إلى درجة التشبع في التحضر (97%)، ومدنه تنمو بالزيادة الطبيعية (6.5 %)، أما معدل النمو الحضري بها فيبلغ 6.3 % وهو من أعلى المعدلات .[1]

ج– سيطرة المدن العواصم:

من مميزات التحضر في الوطن العربي أيضا أن المدن المليونية وأغلبها العواصم السياسية للبلدان العربية، تهيمن بحجمها السكاني ع_للى المدن الأخرى حيث أنها تستحوذ على 38 % من إجمالي سكان الحضر سنة 1990 وهي تنمو بمعدل أعلى من المتوسط العالمي، مما له إنعكاسات خطرة على البيئة الصحية والمحيط العمراني لمثل هاته المدن، فالقاهرة يزيد عدد سكانها عن (16 مليون ن) أي أن ثلث سكان مصر يقطنون بها، وتليها بغداد ب(4.270.000 ن) بالعراق، الدار البيضاء في المغرب (3.211.000 ن)، الجزائر (2.268.000 ن) وذلك عام 1990 [2].

فهي تعد أولى المدن العربية إزدحاما بالسكان وانعكس ذلك سلبا على البيئة والمحيط، من تلوث الهواء والسكن العشوائي ومشكلة الصرف الصحي، الآفات الاجتماعية ..... .

3/ عوامل التحضر في الوطن العربي :

إلى جانب العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد العربية، فإن السعي إلى الإقامة بالمدن بالنسبة للمواطن العربي له عدة أسباب منها عوامل الجذب، لغرض العمل بها والاستفادة من الميزات والخدمات التي تقدمها، أو عوامل الطرد التي تدفع بسكان الريف أو البادية للهجرة إلى المدينة، لعدم كفاية الدخل، الظروف الصعبة للحياة المعيشية الريفية، على أمل تحسين وضعهم المعيشي لذلك يمكن حصر العوامل التي تساهم في التحضر والنمو الحضري في المدن العربية فيما يلي:

[1] المرجع السابق، رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، ص 33.
[2] نفس المرجع، ص 33.

أ– الزيادة الطبيعية: تشكل العامل الرئيسي للنمو السكاني في المدن العربية، أكثر ما تشكله الهجرة (الريفية)، بمعدل الزيادة الطبيعية المتوسط للدول العربية الذي يفوق 3.12 % يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ويختلف من بلد لأخر ومن مدينة لأخرى، فنجده يفوق المتوسط العربي وفي أعلى مستوياته في كل من الكويت (6.5 %)، اليمن (5 %)، عمان (4.5 %)، الأردن(4.9 %)، في حين نجده أقل من المتوسط في بلدان أخرى مثل الصومال (1.3 %)، وهناك دول بفضل سياستها لتنظيم النسل استطاعت أن تتحكم في نموها السكاني، وتحقق استقرار في معدل الزيادة الطبيعية كتونس(1.9%)، والجزائر (1.4 %)، لعام 2000.

ب– الهجرة الريفية: تمثل الهجرة الريفية في المتوسط 29 % من معدل النمو الحضري على مستوى الوطن العربي، وهي متباينة من بلد لأخر فهناك مدن تنمو بالهجرة أكثر منها بالزيادة الطبيعية كما في الصومال (64 %)، وموريتانيا (53.7 %)، وهنا كبلدان تشكل الهجرة الريفية فيها أكثر من ثلث النمو الحضري لمدنها كعمان (46.5 %)، الجزائر (40%)، السودان (38.6 %)، اليمن (37.5 %).[1]

هذا العامل مرتبط بالإنسان العربي في حد ذاته، الذي يسعى إلى تحسين الظروق المرتبطة، بمعيشته وحياته وتنمية خبراته، ومحاولة إثبات ذاته من خلال المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية ، فالعزلة في الريف تعتبر عائقا أمام هاته الرغبات والطموحات، بالإضافة إلى الهجرة الاضطرارية نظرا لقسوة الطبيعة وصعوبة المعيشة في الريف.

ج– سياسة التصنيع وسيطرة قطاع الخدمات: إن سياسة التصنيع التي انتهجتها معظم الدول العربية وتركيز الخدمات في المدن، أدى بالعديد من الريفيين للنزوح إليها، فالمدينة العربية توفر فرص العمل في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات عموما، خاصة التجارة الذي يتطلب تجمع عدد أكبر من المستهلكين.

هذه الميزة موجودة منذ القدم عند العرب، فهم يمارسون الرعي أو الزراعة أو الحرف، إن توفرت الظروف لها وكثيرا ما يمارسون التجارة، كالقوافل التي كانت بين مكة والشام واليمن للتجارة في العصر الجاهلي أكبر دليل على ذلك ، وهي من طبيعة الإنسان العربي إلى اليوم، وما إن أضيف لها عنصر الصناعة خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي، حتى اكتملت سلسلة عوامل الجذب في المدن العربية، مما انعكس سلبا على إهمال قطاع الفلاحة والزراعة والرعي،رغم ما يشكله من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي والإفلات من التبعية للخارج .

إذن يمكن القول أن المدينة في الدول النامية أو دول العالم الثالث لها دور هام باعتبارها نقطة الاتصال بين الدولة الجديدة والعالم الخارجي فهي تعبر عن وجه الدولة، كما أن وجود السلطة في المدينة يجعلها تأخذ شكل الأهمية الكبيرة للبلد ككل باعتبارها مركز الخطط والبرامج لجميع نواحي الحياة في المجتمع

[1] المرجع السابق ، رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، ص34.

هناك ظاهرة أخرى للمدينة في الدول النامية والمتحررة حديثا فهي محرك رئيسي وفعال في قضايا التطور الاجتماعي، ففي المدينة تتفاعل الآراء والعقائد حول السياسة العامة، وكل هذا يشجع على الهجرة الريفية إلى المدينة مما يجعل القرية (الريف) تخسر أهم عناصرها المنتجة..... هذا النوع من المدن تتجه إليه الهجرة بشكل موسع، وفيها تتركز الأعمال، وفي هذا يقول " بيرت هوسلتر"، " أن الفعاليات تتركز في المدينة الرئيسية في كل من البلدان في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية لأن هذه المدن الرئيسية:

1- تستطيع استيعاب الاستثمارات.

2- تستطيع امتصاص الطاقات البشرية.

3- تقرر الاتجاه الثقافي للبلد.

4- تلعب دورا ضارا بالنسبة لنمو مدن أخرى في البلد.

5- تبرز فيها ظاهرة الاستهلاك أكثر من الإنتاج.

6- نظرا للهجرة المستمرة إليها فنلحظ فيها ظاهرة ترييف المدينة".[1]

ثالثا: التحضر و الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية:

المدينة أو التحضر في الجزائر قديم قدم الحضارات المتعاقبة على البحر الأبيض المتوسط عامة والجزائر خاصة والذي أعدته بقايا المستوطنات الحضارية التي وجدت فيها والتي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد وقد اختلفت هذه المستوطنات من زمن إلى أخر وذلك باختلاف الأجناس البشرية إذ كان بدء وخاصة مع الغزو الروماني والاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية التي سلطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى غاية الاستعمار الفرنسي[1].ثم مرحلة الاستقلال وما شهدته من تحولات مست جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، السياسية.... ما أثر على التوزيع السكاني في الجزائر ثم التحضر بصفة عامة بالجزائر .

يقول محمد بومخلوف: « لقد ارتبط التحضر الحديث في الجزائر الناتج عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية انعكست على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة ولذلك يعتبر المدخل التاريخي للتحضر في الجزائر مدخلا ضروريا لفهم المدن الجزائرية .... بحيث يصعب فهم الظواهر الحضرية مهما كانت طبيعتها، اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية أو سياسية، بعيدا عن المدخل التاريخي للتحضر والنمو الحضري.[2]

---

[1] غريب محمد سيد أحمد، علم اجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة 2006، ص94.

[1] أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة، باتنة1997، ص33.

[2] مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة، ص119.

2-1 الشبكة الحضرية في الجزائر قبل 1830م:

1- المدن البربرية:

الحديث عن المدينة الجزائرية في هذه الفترة يدفعنا إلى تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أقسام وهي ما تسمى بمدنيات قديمة للجزائر:

ا/ مدينة محلية لا تشبه مدنيات الأمم المجاورة لها، من ذلك مدينة أطلق عليها إسم الصناعة الجيتولوجية وأثارها تبتدئ من قاسي شرقا وتذهب جنوبا إلى جهات قفصة، وتنتهي غربا بنواحي سطيف ومنها مدينة أطلق عليها إسم الحضارة الصحراوية وأثارها قائمة إلى اليوم بوادي ريغ ووادي ميزاب .

ب/ مدينة تشبه مدينة جنوب أوروبا والأندلس المجاورة لها غربا وقد أسس البربر مدن عديدة، منها ما يزال موقعه قائما.

أما من جهة التنظيم الاجتماعي لهذه المدن، فلقد كانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع البربري أين تنسب فيه السلطة للأب وفي بعض الأوساط للأم ثم عرف هذا المجتمع تطورا ملحوظا تحت ضغط متطلبات عدة، كالتنقل بالنسبة للرحل، ومتطلبات الزراعة بالنسبة لأهل المدن إلى تكوين تجمعات أوسع من العائلة فالبدو الرحل اضطروا إلى التجمع من أجل الاحتفاظ بمواقع الكلأ والعشب اللازم لحيواناتهم والفلاحون المستقرون بنو القرى والمدن ليتمكنوا من رد الغارات، قم تطورت هذه القرى إلى أن شكلت جمهوريات صغيرة تخضع لسلطة الجماعة.[1]

2- المدن الرومانية(42 ق.م -429 ق.م):

كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان في الجزائر(نوميديا وموريتانيا القيصرية) أهداف عسكرية، فشيدت قلع ومراكز حصينة للجنود الرومان جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، لكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيدوا أجمل المدن التي لا تزال أثارها قائمة حتى الآن وشجعوا استيطان الرومان فيها وجلبوا لتخطيطها أمهر المهندسين المعمارية[2] بهذا أنشأوا أجمل المدن التي تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من تقنية عالية في الهندسة المعمارية وفق النحت والزخرفة وكذلك التخطيط الحضري الجيد، المتميز بالانتظام وإقامة التجهيزات والمرافق الأساسية الضخمة كالمعابد والكنائس، الحمامات، المسارح، الملاعب والمدرجات، المكتبات .....

هذه المدن لا زالت أثارها إلى اليوم كمدينة تيمقاد التي كان يفطنها سكان حضريون أصلهم روماني، قدر حجمها ب 500 إلى 20000 ن للمدينة الواحد، وقد أقيمت هذه المدن التي لها بصمات واضحة في الشبكة

---

(1) عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في أوراق التاريخ، مكتبة البحث، قسنطينة، الجزائر، ط1،1965،ص14،15.

(2) بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2000،ص ص 13، 14 .

الحضرية في الجزائر على مستوى الشمال، " على الشريط الساحلي كان أهمها: هيبور بجيوس(عنابة اليوم)، ايجيليجيلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، ايومنيوم (تيجزيرت)، روسوكورو(دلس)، روسجوني(برج البحري)، أكسيوم(الجزائر)، كارتيناست(تنس)، بورتوس ماحنوس(بطيوة)، وسيجا(رشقون)..... وغيرها أما في الداخل فكانت سيرتا (قسنطينة)...كويكول(جميلة)، سيتيفيس(سطيف)، بوماريا (تلمسان)، ومدن أخرى شيدت بداية الأمر كمحطات عبر الطرق الداخلية التي كانت تحوها روما في شمال افريقيا مثل: تافيرس(سوق أهراس)، ماسكولا(خنشلة).... يعود أصل هذه المدن خاصة الساحلية منها إلى الاجتياح الفينيقي لسواحل شمال افريقيا (لأغراض تجارية) قبل الميلاد مثل: هيبوا(عنابة) وتيبازة إلا أن أهميتها كانت أقل مما أصبحت عليه خلال الاحتلال الروماني، ثم الغزو الوندالي مابين 429-534 م، فالاحتلال البيزنطي الذي دام حتى منتصف القرن السابع ميلادي لينتهي مع وصول الفتوحات العربية الإسلامية إلى شمال إفريقيا ".[1]

3- المدن في عصر الإسلام:

أنشأت كثيرا من المدن، وأوسعت على نمط الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات، مستمدة كيانها ومضمونها ولروحها من الشريعة الإسلامية والفقه مستجيبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي، والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد، سكن، أمن ودفاع، إدارة، تجارة، سياسة وأدب، فنون، حرف وبساتين وحدائق..... الخ.[2] وازداد عدد المقيمين بها خاصة الساحلية والداخلية مما أعطى دفعا قويا للطابع الحضري لها، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن العالم، مثل تلمسان في الغرب، وقسنطينة في الشرق، حيث كان عدد السكان بهما لا يقل عن 50.000 نسمة خلال هاته الفترة .

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن، كان لها دور إداري وعسكري، فمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي في حين قسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداي، فكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة أقسام: دار السلطان ومقرها مدينة الجزائر، ثم إقليم التيطري في الوسط عاصمة المدية، بايلك الشرق ويدير شؤونه الباي المقيم بقسنطينة وبايلك الغرب وعاصمته تتاويت عليها كل من معسكر ثم مدينة وهران بعد جلاء الإسبان عنها[3] .

---

[1] **المرجع السابق**، بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ص14.

[2] زيدان حورجي، تاريخ التمدن الجزائري في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب: **الجزائر**، ص ص88-90.

(3) مرجع سابق، بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص ص 14-15.

2-2 الشبكة الحضرية في الجزائر بعد 1830م :

أ/ الفترة الإستعمارية:

1-(من 1830-1962) : يرى محمد السويدي في كتابه " مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري " أنه بالعودة إلى النصف الأول من القرن 19 نجد أن القطاع الحضري لا يمثل إلا (5 %) أو(6 %) من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي (3 ملايين نسمة سنة 1830) في حين بلغت نسبة سكان الريف (95 %)، فقد كانت العاصمة الجزائر في ذلك التاريخ لا تضم أكثر من (30ألف نسمة)، وأقل بقليل منها مدينة قسنطينة ثم تلمسان(من 12 إلى 14ألف نسمة)، ومعسكر (10ألاف نسمة) إلى جانب مدن أخرى مثل المدية والبليدة ووهران.

كان الريف الجزائري آنذاك يقوم على النظام العشائري (القبلي)، وكان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة، كما كانت مرتبطة في تطورها ونموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره، خصوصا المدن المطلة على البحر .

وقد بدأت مع الإستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية، تمثلت في المدن الاستعمارية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن واتساعها، كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة، ومع ذلك بقيت الجزائر(الوطن) ذات طابع ريفي في مجملها.[1]

يقول محمد بومخلوف : " لم تعرف هذه الفترة التحضر بل بالعكس عرفت ظاهرة التريف وهو تراجع العمران الحضري لصالح العمران الريفي والبدوي بسبب الاحتلال، الذي شجع ظاهرة التريف والتبدي وعملت على إرجاع السكان إلى الوراء عن طريق تشريدهم وتجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم، لذلك فمن السمات الأساسية لعمران الجزائر في هذه الفترة أنه عمران ريفي بدوي، حيث تكيف السكان مع الأوضاع التي أملتها ظروف الاحتلال، فتكون ما يسمى "عمران المقاومة " التي لم تتوقف منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى يوم الاستقلال، بأشكال وبأدوات مختلفة ومتعددة فكانت الأرياف بجبالها وبواديها، الحصن المنيع للمقاومة الشعبية من حيث إمدادها بالرجال والغذاء، إذ يمكن القول أن هذه الفترة عرفت عدة أنماط من المقاومة : مقاومة جهادية مسلحة ومقاومة ثقافية، مقاومة اقتصادية، مقاومة عمرانية التي انعكست جميعها على طبيعة العمران وعلى التحضر.[2]

لقد حدثت بداية الاحتلال هجرة واسعة، تفوق تلك التي حدثت أثناء الثورة التحريرية، وكانت هذه الهجرة متجهة نحو الأرياف والبوادي ونحو الخارج إلى البلدان المجاورة وإلى بلدان المشرق العربي " والهدف من هذه الهجرة الداخلية أو الخارجية هو الهروب من السيطرة الأجنبية، ومواصلة الكفاح في مكان أخر، أو البحث عن مستقر دائم

---

[1] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص80.

[2] مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر، ص 122.

يناسب نمط حياته " [3] مما دعم انحصار وانكماش السكان في البوادي والأرياف السياسية التي اتبعها المحتل في مصادرة الأراضي الخصبة الواقعة قي السهول وبجوار المدن، والتي أدت إلى طرد المواطنين المصادرة أراضيهم نحو الجبال والمناطق الجرداء والنائية من البلاد والذين أصبحوا يشكلون مصدرا لليد العاملة الرخيصة في مزارع المعمرين وحتى في المدن للعمل لدى الأوربيين خاصة بعد تدعيم المستعمر لسياسة تطبيق فرص على المواطن الجزائري دفع الجباية لها.

بهذا استحكمت سلطات الاحتلال في الوضع وبسطت نفوذها قسمت الجزائر إلى: **جزائر الجنوب مع قسم** من الهضاب العليا التي وضعت تحت إدارة عسكرية **وقد حرمت من أية تهيئة، وجزائر** الشمال التي مارست فيها التمييز بين بلديات من الدرجة الأولى، **وهي** البلديات التي ترتفع فيها كثافة السكان **الأوروبيين** وتحظى بجميع **الامتيازات والحقوق، و**البلديات من الدرجة الثانية المعروفة بالبلديات المختلطة ووضعت تحت إدارة استثنائية، هذه **السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا** عبر عنه أحد الباحثين بأنه " **الحالة النموذجية لمخطط كولونيال متكامل لنقل شعب ذي تقاليد** حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه **وإبادته".** [1] هذه المرحلة مرت بثلاث فترات بارزة بخصوص التحضر هي:

1– الفترة الأولى: من يوم الاحتلال إلى مطلع القرن العشرين تميزت بسياسة التشريد **والطرد ونزع الملكيات والهجرة** نحو الأرياف **والبوادي ونحو** جهات أخرى.

2- الفترة الثانية: (من مطلع القرن إلى يوم **اندلاع الثورة التحريرية)** وتميزت ببداية النزوح نحو المدن وبدايات ظهور **بيوت الصفيح فيها**[2]**، بسبب استقرار** النازحين في الأطراف **والمناطق** المتخلفة الذين اتجهوا لها بحثا عن فرص جيدة **للحياة الكريمة.**

3- الفترة الثالثة: (فترة الثورة التحريرية) :تعتبر كثالث فترة من التواجد الاستعماري في الجزائر، تميزت فيها الأرياف **الجزائرية بعمران أهل بالسكان وذلك كنتيجة حتمية للسياسات** التي اتبعتها سلطات الاحتلال من عملية الترحيل **للسكان وإقامة المحتشدات وهدم القرى والضغط على سكانها وإجبارهم** على مغادرتها وكان الهدف من ذلك تكيف **المجتمع الريفي وتفكيك** مؤسساته الاجتماعية من أجل عزل الثورة وترتب عن هذه الوضعية عدة ظواهر عمرانية يمكن **حصرها فيما يلي:**

1- تدمير **العمران.**

2- **انتشار عمران المحتشدات.**

---

[3] مصطفى الأشرف، **الجزائر** : الأمة و**المجتمع**، ترجمة: **حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر**، 1983، ص ص36.37.

[1] محمد العربي أبوطارق، " **المجتمع العربي** من التحرر إلى الحرية، الإشكالية والمنهج "، **جريدة الشعب**، 24 ديسمبر1988.

[2] مرجع سابق، محمد بوخلوف، التحضر، ص 125.

3- التحضر السريع الناتج أساسا من الهجرات المتتالية نحو المراكز الحضرية .

4- انتشار عمران الصفيح.[1]

لكن من جهة أخرى يمكن القول: " أن أول معالم التوسع الحضري بمعناه الحديث ظهر مع بداية الاحتلال الفرنسي، حيث شرعت السلطات الاستعمارية في إقامة شبكة من المستوطنات كانت في البداية قاعدة عسكرية لتتحول فيما بعد إلى مراكز عمرانية، فقد بدأت الحقبة الاستعمارية مرحلة جديدة من الحياة الحضرية تمثلت في المدن الاستعمارية الجديدة، حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن وتبعاتها، ومع ذلك بقيت الجزائر ذات طابع ريفي في مجتمعها".[2]

يعود تطور المدن الجزائرية إبان عهد الاستعمار إلى ثلاثة عوامل :

1- تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوروبي.

2- إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الوطني .

3- الصراع المستمر بين سكان الجزائر والأوروبيين الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة، أو ضواح قديمة في المدن القديمة ".[3]

ب/ فترة الاستقلال:

ما ميز هذه الفترة، اكتساء النزوح الريفي واحتلال المجال الحضري طابع الشرعية الثورية، وحتى الدولة كان من الصعب عليها التدخل خاصة وأنها تبنت منذ البداية مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الملكية العامة كما جاء ذلك في المواثيق الأساسية للثورة، الأمر الذي غذى هذا التوجه في الأفكار والسلوك عند الإنسان.[4]

وبالتالي عرفت هذه الفترة خصائص أهمها:

1- احتلال البنايات الشاغرة: أي الاستيلاء على البنايات التي خلفها السكان الأوروبيين ....بحيث تميز هذا النوع من الاستقرار بأنه استقرار جماعي أو عبارة عن عائلات قرابية ذات أصول جغرافية واحدة

2- الاستقرار بجانب البنايات الشاغرة:

هذا خاصة في المزارع والبنايات المستقلة وذلك في مرحلة ثانية عندما تشبعت هذه البنايات والمساكن من خلال إقامة مساكن مؤقتة حولها، فأصبح يحيط بالمسكن أو البناية الواحدة عدة بنايات مؤقتة .

---

[1] مرجع سابق، فاروق يعلي، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 64 .

[2] عبد القادر جعلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية ودار الطباعة للنشر، لبنان، ط3،

[3] مرجع سابق، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المهن الجزائرية، ص80.

[4] مرجع سايق، محمد بوخلوف، التحضر، ص129.

3- **الاستقرار بأحياء الصفيح:** كانت هاته الأحياء موجودة منذ فترة الثورة التحريرية وما قبلها.... لكن في هذه الفترة ازداد نموها وانتشارها بصورة أكثر.

4- **تملك الأرض والبناء من أجل السكن:**

تميزت الأراضي الممتلكة ضمن هذا النطاق في الغالب باتساق مساحاتها، لأن أصحابها في البداية لم يكن هدفهم **الحصول على مساحة أرضية من أجل البناء والسكن فقط وإنما من أجل ممارسة العمل الزراعي أيضا، وقد شكلت** هذه الأراضي فيما بعد قاعدة أو نواة للأحياء العمرانية غير المخططة عندما ازداد الطلب على الأراضي من أجل السكن، وعندما اتجه أصحابها لممارسة أنشطة اقتصادية حضرية أخرى غير زراعية.[1]كما عرفت هذه المرحلة، وعيا **وطنيا** وسياسيا محسوسا بمشاكل النمو الحضري الناتج من الفترات السابقة، فجاء تدخل الدولة واضحا حيث اتخذت **عدة** اجراءات هامة في هذا الشأن أهمها:

ترحيل سكان البيوت القصديرية إلى مناطقهم الأصلية **وإ**عادة إسكان بعضهم حسب المعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ومحاولة معالجة المشكلات القانونية **و**الفنية للعمران غير المخطط تمهيدا لإدماجه في النسيج العمراني الحضري، كما عرفت هذه الفترة تحولا هاما في السياسات العمرانية، ويتمثل في تمليك المواطنين لمسكنه في **إطار ما يعرف بسياسة التنازل عن أملاك الدولة، و**سياسة البناء الذاتي في إطار سياسة الإحتياطات العقارية البلدية.[2]

أما فترة التحول الديمقراطي ابتداءا **من سنة 1989، فعرفت أيضا المدن الجزائرية موجات متتالية و**كبيرة من النازحين من المناطق الريفية الجبلية بحثا عن الأمن **والاستقرار، و**بذلك أصبح معدل التحضر الذي عرفته هذه الفترة يعادل المعدل الذي عرفته فترة التنمية **ويعادل** بالتالي المعدل الذي عرفته الفترة الأولى **من الاستقلال ومن أهم الإجراءات** العمرانية الحضرية التي عرفتها هذه الفترة هي تحرير المعاملات العقارية بين الخواص **و**اشتراك القطاع الخاص في التنمية **العقارية وذلك ابتداء من سنة 1989**، تماشيا مع التحولات التي بدأت تعرفها البلاد **و**التي تسير تدريجيا نحو الاتجاه الليبرالي.[1]

وفي هذه المرحلة أيضا نمت عدة مدن جزائرية **وظهرت أيضا مدن جديدة حيث بلغ عدد المدن أو التجمعات الحضرية سنة 1966 م 95 تجمع حضريا تشمل على أربعة مدن ألفية ليصل سنة 1998 م إلى 579 تجمع حضري تضم 32** مدينة ألفية، كما تميزت هذه المرحلة خاصة الأخيرة منها باتجاه النمو نحو الضواحي **والأطراف الحضرية.**[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 132.129.

[2] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة،ص 65.

[1] مرجع سابق، محمد بوخلوف، التحضر، ص 137.

[2] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص66.

جدول رقم (3) : يبين تطور سكان الحضر والريف ما بين 1886– 1998 م.[3]

السنة	السكان			معدل النمو السنوي للسكان	نسبة سكان الحضر	معدل النمو السنوي لسكان الحضر
	الحضر	الريف	المجموع			
1886	523431	3228606	3752037		13.9	
1906	783090	3937884	4720974	1.20	16.6	2.05
1926	1100143	4344218	5444361	0.71	20.1	1.71
1931	1247731	4654288	5902019	1.62	21.1	2.55
1936	1431513	5078125	6509638	2	22.0	2.80
1948	1838152	5948939	7787091	1.50	23.6	2.10
1954	2157938	6456766	8614704	1.70	25	2.70
1966	3778482	8243518	12022000	2.81	31.4	4.80
1977	6686785	10261215	16948000	3.21	40.4	5.30
1987	1144249	11594693	23038942	3.08	49.70	5.50
1998	16966937	12133916	29100863	2.16	58.30	3.65

3– عوامل التحضر في المدينة الجزائرية :

إن التحضر الذي عرفته الجزائر عبر فتراتها التاريخية الحديثة البارزة لم يكن تحضرا طبيعيا **ولم** يحدث بالتدريج، **وإنما كان يتم دوما على دفعات وفي** ظل ظروف صعبة **وتتميز بالعنف أحيانا، سواء عند التقهقر الحضري يوم الاحتلال** الأجنبي الفرنسي، أو عند التهجير أثناء الثورة المسلحة أو يوم الاستقلال الوطني من أجل الانتفاع بجهود **وثمرات** الثورة، أو عند بداية التنمية الصناعية بحثا عن فرص للعمل، أو عند التحول **الديمقراطي** بحثا عن الأمن .

وتنوعا لظروف التحضر في المدينة **الجزائرية تنوعت أيضا** عوامله لعل أهمها:

[3] محمد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث **الاجتماعي** .

3-1 الزيادة الطبيعية للسكان:

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب تنتج عادة إثر تحسن الظروف الصحية، التطور الصناعي والتجاري والعلمي وسهولة المواصلات واستغلال أرض جديدة والعمل على تهيئة أماكن جديدة لعدد كبير من السكان بحيث تساعد على زيادة الموارد الغذائية.[1]

ويمكن تعريفها بأنها " الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات "، يقول فاروق يعلى : " إن الزيادة الطبيعية لسكان المدن تؤدي مباشرة إلى ارتفاع معدل النمو الحضري، وأن الزيادة الطبيعية للأرياف تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى ارتفاع معدل النمو الحضري، باعتبار أن تلك الزيادة المناطق الريفية ستلتحق بالمناطق الحضرية بسب النزوح الريفي نحوها، لتوفر شروط مواتية لذلك وهو ما حدث وما يحدث في الجزائر ففي **الفترة الممتدة بين 1856-1945 م**

تميز النمو الطبيعي للسكان بانخفاض كبير وهذا بسبب ارتفاع نسبة الوفيات وارتفاع هذه الأخيرة راجع إلى تدني مستوى الخدمات الصحية ومستويات المعيشة وانتشار الأمراض المعدية والخطيرة وانتشار الفقر والجوع، والجهل بالإضافة إلى القمع والقهر العسكري الذي سلط على الجزائريين وأضعف من قدراتهم والإنجابية، فكانت المعدلات السنوية لنمو السكان كالتالي: 1.38% بين 1856-1886 م، ثم1.41 % خلال الفترة 1886-1926 م لتصل إلى 2.21 % خلال الفترة الممتدة بين 1926-1948 م، أما خلال الفترة 1941- 1945 م فقد انخفضت الزيادة الطبيعية للسكان بشكل كبير، حيث قدرت بـ 0.02% وهذا راجع إلى الحرب العالمية الثانية وقانون التجنيد الاجباري للشباب.[2]

أما في الفترة الممتدة بين (1951 - 1995 م) فقد ارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان (2.26%) بسبب التحسن الملحوظ في مستوى المعيشي للسكان واختفاء بعض الأمراض المعدية.

أما بعد الاستقلال:

فواجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بسب السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تجهيل وتفقير الجماهير الشعبية وإبقائهم في حالة تخلف قصوى، فلجأت الدولة الجزائرية إلى سياسة تنمية شاملة بدأت لإقامة المصانع والمستشفيات والمدارس لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجزائريين وبناء مجتمع يضمن الفرد فيه الحياة الكريمة لكن الملاحظ أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في هذه الفترة قد عرفت اختلافا ما بين المناطق الريفية والحضرية، حيث يبين أول إحصاء بعد الاستقلال أن معدلات الوفيات بلغ في المدن (11.6 %) مقابل(18.1

[1] عبد الحميد ديلمي، دراسة في عمران السكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

[2] عبد اللطيف بي اشهينو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979،ص441.

%) بالريف، بحيث سجلت عام 1969 نسبة (4.72 %) للزيادة الطبيعية للسكان في المناطق الحضرية أما المنطق الريفية فقد عرفت نموا قدره (5.12 %) وهي معدلات كبيرة جدا مقارنة بمعدلات النمو في الدول الأخرى كتونس المقدر بـ (3.90 %) واليابان المقدر بـ (1.87 %)، وفرنسا المقدر بـ (1.60 %).[1] و الجدول التالي يوضح لنا الاختلاف المسجل في معدلات المواليد والوفيات حسب المناطق في الجزائر لسنة 1974 م .

الجدول رقم (04): يبين معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المناطق السكنية بالجزائر عام 1974 م.[2]

المناطق السكانية	المعدل العام		
	المواليد%	الوفيات%	الزيادة الطبيعية‰
المدن الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة	43.1	9.6	33.5
المـــدن الأخرى	45.8	14.1	31.7
القـــرى	48.0	16.6	31.4
الأريـــاف	55.4	19.8	35.6
المجمـــوع	49.8	16.3	33.5

يظهر لنا من خلال الجدول أن المراكز الحضرية الكبرى قد سجلت زيادة سكانية طبيعية كبيرة بلغت (3.35%)، كانت ناتجة عن تحسن المستوى المعيشي والصحي للسكان الأمر الذي أدى إلى تقلص نسبة الوفيات إلى(0.96%) نفس الشئ الذي سجل في المدن الباقية والتي بلغ عددها 217 سنة 1977، حيث بلغت الزيادة الطبيعية للسكان عاملا مهما في نمو معدل التحضر في المدن الجزائرية .

أما بالنسبة لتطور سكان الحضر في الجزائر فقد بلغ سنة 1980 إلى 11400000 ن، بعدما كان يقدر سنة 1966 بـ 4700000 ، أي بزيادة تقدر نسبتها بـ 58.77%.

[1] la démographie algérienne. Dossier documentaires. Edite par le ministère de la formation et de la culture. Direction de la documentaire et de publication. Alger. 1972. p22.

[2] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 69.

في حين ارتفع هذا العدد ليبلغ سنة 1986 إلى 15750000 ن من مجموع السكان المقدر في نفس السنة بـ 24500000 نسمة، أي بزيادة سكانية حضرية تقدر نسمتها بـ 27.61% .

جدول رقم(5): تطور المؤشرات الديموغرافية في الوسط الحضري والريفي في الفترة 1986–1992م[1]

السنوات	معدل المواليد ‰			معدل الوفيات‰			الزيادة الطبيعية‰		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
1986	36.2	33.2	34.7	6.5	8.1	7.3	29.7	25.1	27.3
1987	36.3	32.9	34.6	6.0	7.8	6.9	30.3	25.1	27.6
1988	36.1	33.7	34.9	5.9	7.3	6.0	30.2	26.4	27.3
1989	34.1	27.9	31.0	5.1	6.9	6.0	29.0	28.0	25.0
1990	34.2	27.8	31.0	5.2	6.8	6.0	29.0	28.0	25.0
1991	33.3	26.9	30.1	5.0	7.0	6.0	28.3	19.9	24.1
1992	34.1	26.7	30.4	5.5	6.6	6.6	28.6	30.1	24.3

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الندوة الدولية حول السكان والتنمية، القاهرة من 5-1994/09/19، مطبعة الوزارة، 1996،ص 25.

يظهر لنا من خلال الجدول أن جميع معدلات النمو الديموغرافي عرفت تراجعا، انخفاض المواليد إلى اهتمام السكان بعملية تنظيم النسل، وخروج المرأة للعمل إلى جانب انخفاض أسعار البترول وزيادة تكاليف الحياة.

و حسب إحصاءات البنك العالمي لسنة 2000، فإن معدلات الولادات والوفيات تستمر في الانخفاض، فمعدل الولادات لسنة 2003 بلغ حوالي 20.36‰ ومعدل الوفيات 4.55‰ بينما معدل النمو الديموغرافي وصل 15.8‰ .

إن تركيب المجتمع الجزائري تغلب على تكوينه الفئة الشابة وترتكز الزيادة السكانية بصورة أكبر في المدن انطلاقا من مبدأ البحث عن الفرص الأفضل، العمل ، السكن ..... .

[1] قدور بوخميس، التحضر والتصنيع في الجزائر "حالة الاقليم الشمال الشرقي، أطروحة دكتوراه دولة .

جدول رقم (06): يوضح عدد سكان الجزائر حسب إحصاء السكن والسكان لسنة 2008 حسب السن والجنس.

السن	ذكـــــر	أنثـــى	المجمـــــوع
0-4 سنوات	1745782	1652712	3398494
5-9 سنوات	1468952	1406485	2875437
10-14 سنة	1649049	1592757	3241806
15-19 سنة	1838579	1781810	362089
20-24 سنة	1895647	1868374	3764021
25-29 سنة	1728477	1686416	3414863
30-34 سنة	1377026	1348153	2725179
35-39 سنة	1163304	1163080	2326383
40-44 سنة	999381	997272	1996652
45-49 سنة	807773	807511	1615285
50-54 سنة	673428	664297	1337726
55-59 سنة	545612	515953	1061565
60-64 سنة	353922	350560	704428
65-69 سنة	312197	314036	626233
70-74 سنة	246081	254977	501058
75-79 سنة	178755	181029	359785
80-84 سنة	92843	92759	185603
85 سنة فأكثر	59629	69433	129063
غير المصرح به	15644	20437	36081
المجمـــــوع	17.152.049	16.768.054	33.920.103

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات / الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان/ العام 2008، /ص29.

وقد أشار الديوان الوطني للإحصاء أنه قد بلغ تعداد السكان في الجزائر في الفاتح جانفي 2007، 33.8 مليون نسمة، في حين بلغ في الأول من جانفي سنة 2008، حسب ذات التقديرات، 34.4 مليون نسمة أي بزيادة 600 ألف شخص في السنة 2006، وهي زيادة طبيعية ومنتظرة انطلاقا من دراسة خصائص النمو السكاني وتعداد الوفيات في الجزائر، والتي تشير إلى أن حجم المواليد في الجزائر يقدر بحوالي 740 ألف سنويا، في الجزائر في حجم الوفيات يقدر بـ 140ألف سنويا وأن أمل الحياة في الجزائر يقدر ب 75 سنة ويختلف بين النساء والرجال، حيث يصل أمل الحياة للنساء الجزائريات بـ 76.6 سنة، في حين لا يتجاوز عند الرجال 74.6 سنة بينما بلغ سنة 2002 أول أمل الحياة 73 سنة.[1]

أما العام 2009 وحسب تقارير وتقديرات الديوان الوطني للإحصائيات فبلغ عدد السكان 35 مليون نسمة[2] ومن جهة أخرى أيضا كشف الديوان الوطني للإحصائيات أن الشعب الجزائري سيصل إلى 37.8 مليون نسمة في جانفي 2013، حسب توقعات الديوان جاء هذا استنادا إلى الزيادة الطبيعية التي وصلت إلى 748000 شخص في 2011 أي بزيادة تقدر بـ 2.03% حيث سجل عدد السكان 37.1 مليون نسمة في جانفي 2012.[3]

2-3 الهجرة الريفية:

أ/ **الفترة الاستعمارية** : نتيجة لسياسة الاستعمار الفرنسي الهادفة للاستحواذ على أراضي الفلاحين بكل الوسائل والأساليب نشطت حركة الهجرة من الأرياف باتجاه أوروبا والمدن الداخلية، علما أن نظام الملكية آنذاك لم يكن مقننا وموثقا إداريا، الأمر الذي جعل " بيجو Bugeaud" يلجأ إلى سن القوانين لتفكيك نظامي " الملك" و" العرش" بإستراتيجيتين مختلفتين، لكن بهدف واحد هو توفير الضمانات المؤسساتية لتمليك المعمرين أراضي الجزائريين بعد إخراجهم منها[4] على هذا ومع بداية نظام المستعمر الجديد الهادف إلى القضاء على الملكية الجماعية وتحويلها إلى ملكيات فردية والسماح للمستوطنين بالاستيلاء عليها ما دام أصحابها لم يتمكنوا من إثبات ملكيتها، على هذا اضطر قسم كبير من الفلاحين لترك 45 % من أراضيهم، كما تم توزيع القسم الأكثر خصوبة من الأراضي المصادرة على الأوربيين منها أراضي " البايلك " وأراضي " الأوقاف " الإسلامية وكذلك "الأحواش " وأملاك "الأرش "المعتبرة خطأ أرضا لا مالك لها، بالإضافة إلى أراضي " الأملاك " التي صودرت لتحطيم مقاومة القبائل التي تملكها[1]

---

[1] مريم بودوخة، السكن والتنمية في الجزائر دراسة في علم الاجتماع الحضري دار الهدى ، عين مليلة الجزائر 2011، ص 68.

[2] 12m / 6/12012).:www.emhar online.com (20h

[3] .جريدة الفجر، يومية جزائرية: نسبة سكان الجزائر ستبلغ 47.4 مليون نسمة بحلول سنة 2030-16-17-2008

[4] حسين خريف،المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي دراسات نقدية مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة .

[1] المرجع السابق، حسين خريف، ص 123

هكذا سجلت المدن الجزائرية زيادة سكانية كبيرة خلال فترة الاحتلال **وعليه يفسر النمو** السكاني بها إلى النزوح الكثيف لسكان الريف نحو المدن، ذلك أن سكان الريف في تناقص مستمر في مقابل سكان الحضر هم في تزايد **مطرد.**

تفشت في هذه الفترة ظاهرة البطالة خاصة في الأرياف بعد مصادرة الأراضي الفلاحية حيث سجل " **مليون ريفي عاطل عن العمل سنة 1954 م**[2] **خاصة مع فرض المستعمر للضرائب وإجبار السكان على دفعها.**

وأكبر موجات الهجرة الداخلية سجلها المجتمع الجزائري أيام الثورة التحريرية التي عمد المستعمر فيها إلى إفراغ **وإخلاء الأرياف من سكانها على اعتبارها تمثل الإمداد الطبيعي للثورة المسلحة، و" نتيجة لذلك بدأ التضخم** السكاني يسجل نسبا عالية في المدن الجزائرية ، وبدأت أحياء الصفيح تظهر بمحاذاة المدن لتكون **نقاط طبيعية مميزة لنظام اجتماعي ينطوي على خصائص** تتعايش مع الخصائص الحضرية في صور تفتقد إلى الانسجام **وقد سجلت** إحصاءات الأمم المتحدة مساهمة الهجرة الريفية في الزيادة السكانية ما بين سنتي **1960-1965 م رقما يساوي** 54%.[3]

ب/ فترة مابعد الاستقلال: بعد الاستقلال ورثت الجزائر أوضاعا مزرية خاصة في المناطق الريفية **وأمام وجود** مساكن شاغرة في المناطق الحضرية التي **تركها المعمرون ، التحق سكان المناطق الريفية بها قصد الاستقرار فيها، فالمعطيات الإحصائية لإحصاء السكان سنة 1966 تبين أن " 600** ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية **خلال أربع سنوات أي بمعدل (150ألف) نسمة سنويا**[4] **وبذلك " أصبحت نسبة نمو سكان الحضر قريبة من 10% إذ ازداد** سكان مدينة وهران في هذه الفترة بنسبة **41%، وسكان مدينة قسنطينة بنسبة 82 % وسكان العاصمة بنسبة 106 % .**

يرى حسين خريف أن نسبة الهجرة انخفضت ما بين سنتي **1965- 1970 من 54%** إلى **1 %** وواصلت الانخفاض لتبلغ **7 %** ما بين سنتي **1975**، ثم تحولت النسبة إلى الارتفاع مابين سنتي **1975-1980 مسجلة 32 % وواصلت الارتفاع مابين** سنتي **1980-1985 لتبلغ 37%** ثم تحول مؤشر نسبة الزيادة إلى الانخفاض بين سنتي **1985- 1990 حيث سجلت نسبة 30 % فقط** ويمكن تفسير هذه النسب المئوية على

---

[2] مرجع سابق، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ص 77.

[3] مرجع سابق، حسين خريف، مدخل ، إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، ص 124.

[4] المرجع السابق، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ص 77.

ضوء السياسات المتبعة من طرف الدولة وعلى ضوء ما أفرزته من ظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية لسكان الأرياف والمدن معا[1]

بداية مع عودة السكان الذين هاجروا إلى المغرب وتونس خلال فترة حرب التحرير والمقدر عددهم بما يقارب "(900.000 نسمة) من مليون نسمة، الذين لم يعد منهم إلى الأرياف سوى نسبة 10 % والنسبة الباقية استوطنت في المدن خاصة الكبرى منها والمتوسطة [2]

أما المرحلة الممتدة ما بين 1966 و1973 فقد قدر عدد المهاجرين النازحين بأكثر من مليون وخمسمائة ألف نسمة أي ما يعادل 150.000 ن سنويا، في حين قدر حجمهم من 1973-1977 ب 520.000 ن بمعدل 130.000 ن سنويا، بذلك يكون عدد المهاجرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1966- 1977 م أكثر من مليون وستة مائة ألف نسمة "[3]

كانت هذه الهجرة الكثيفة نحو المدن كما يقول فاروق يعلى " كنتيجة حتمية للسياسة الصناعية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة، أين استأثرت الصناعة أكبر قسط من الاستثمارات، في حين لم تلحظ الزراعة إلا بأقل نسبة منها، حيث بلغ نصيب القطاع الصناعي في المخطط الثلاثي (1967- 1969 م) نسبة 51.6 % من إجمالي الاستثمارات، وفي مخطط الرباعي الأول (1970-1973م) نسبة 44.7 % والقطاع الزراعي 14.8 % وفي المخطط الرباعي الثاني (1974-1977 م) نسبة 43.7 % والقطاع الزراعي (10.9 %) فقط.[4]

إلى جانب الاستثمارات في القطاع الصناعي التي أقيمت في المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى حيث أنشأت 250 وحدة صناعية ما بين 1967-1973 م و350 وحدة أخرى خطط لإنشائها بعد 1974م فوق كل التراب الوطني".[5] وعليه استحوذ القطاع الصناعي على معدل أجور أعلى منه في القطاع الفلاحي بأكثر من مرتين ونصف، يضاف إليها فشل الثورة الزراعية في تحقيق الهدف من وراء تبنيها وهو تقليص الفوارق الجهوية بين المدن والأرياف،بل بالعكس شجعت على نزوح السكان من المناطق الريفية خاصة المزارعين والفلاحين الذين أممت أراضيهم، أما القرى الاشتراكية والتي تقدر بـ 750 قرية عبر التراب الوطني من مجموع الألف قرية المبرمجة، قد أصبحت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي جميع المزايا الحضرية والأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، وعودة الفلاحين على حياة شبه حضرية بحيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل

(1) المرجع السابق، حسين خريف، مدخل للاتصال والتكيف الاجتماعي، ص 125.

(2) مرجع سابق،عبد اللطيف بن اشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ،ص 89.

(3) مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر وواقع المدن العربية، ص 2016

(4) مرجع سابق، فارو يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 73

(5) المرجع، سابق فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 73.

البعد على النشاط الزراعي.[1] وهو ما يعكس عجز الدولة الجزائرية عن تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين المدن والأرياف التي لا تساعد الظروف المعيشية إطلاقا على الاستقرار فيها، ومن ذلك خصائص السكن والعزلة الجغرافية والبشرية المضروبة على السكان وانتشار الأمية[2] بنسبة كبيرة كما يقول " حسين خريف": الفلاحة لم تكن أولوية بلد سخر جميع إمكانيات للإقلاع الصناعي ". أما في الفترة ما بين 1977 م 1987 م فقد انخفضت معدلات الهجرة الريفية نحو المدن إذ لا تمثل إلا 1% من معدل النمو الحضري للمدن المقدر بـ 4%، أي أنها تمثل فقط ¼ منه، ووصل عدد المهاجرين ما بين 1966 و1987، إلى ما يزيد عن 1660.000م نسمة ومنه يصبح عدد المهاجرين خلال ال فترة ما بين 1977م -1987 م،أكثر من 60.000 نسمة فقط ويمكن تفسير هذا التراجع إلى تحسين النسبي في ظروف الحياة الريفية بإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي واسترجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها، مع صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي تشهدها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال ... مع التحسين الطفيف في الهياكل الأساسية في الأرياف كتوسع شبكة الكهرباء، وشبكة أنابيب الماء الشروب، وتقريب الخدمات الإدارية إلى سكان الأرياف، وإعادة النظر في التقسيم الإداري...[3]

ج/ خلال فترة التسعينات من القرن العشرين:

لم تكن الأزمة التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1991 أثر توقيف المسار الانتخابي أزمة سياسية فقط، وإنما كانت بالإضافة إلى ذلك أزمة متعددة الأبعاد مست مختلف القطاعات والميادين ومن أبرز تجلياتها على الصعيد الاجتماعي تدهور الوضع الأمني بشكل خطير في الأرياف النائية بصفة خاصة، حيث انتشرت ظاهرة الإرهاب بشكل فظيع أجبر الكثيرين من سكان هذه المناطق على الهجرة إلى المدن فرارا من المجازر الشنيعة المرتكبة في حقهم، وقدر عدد المهاجرين من المناطق النائية والريفية إلى المدن بـ 3.450 مليون شخص إلى غاية سنة 2001 وهو رقم يعكس ثقل الضغط الذي عانته فيما بعد المدن الكبرى باعتبارها أكثر المدن جلبا للفارين من الارهاب ، كما يعكس من جهة أخرى تداخل الأنساق الثقافية الريفية والحضرية بشكل غير مخطط وفي ظروف غير مهيأة.

الجدول رقم (07) : يمثل الخارطة العمرانية للجزائر.[1]

السنوات	1930	1954	1966	1977	1987	1996	2002	2004
النسبة%	0.5	25	31	40	49	53	58	59

[1] نفس المرجع، فروق يعلى ،ص 74.

[2] 2-Mohamed (b). Ruptures et transpormations sociales en algerie . t2 opu .alger.1989. p 330

[3] مرجع سابق، بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص 29.

[1] سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر ، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة.

و الذي يبين أنه بعد ما كانت نسبة سكان المدن في الجزائر 31% مقابل 69% في الريف سنة 1966 انعكست النسبة إلى 59% في المدينة مقابل 41% في الريف سنة 2004.

رابعا: مراحل التحضر في المدينة الجزائرية:

ويمكن تلخيص مراحل التحضر في الجزائر إلى:

1- المرحـــــلة الأولى: 1830 م-1886م

إن تأكيد المستعمر على توجيه الاستثمارات إلى المدن الساحلية والسهول القريبة منها كسهول متيجة ووهران وعنابة أين وفرت الشروط اللائقة لتوطين الأوروبيين وإهماله الكلي للأوساط الريفية كانت بداية توسع الهوة بين الأقاليم وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بصفة عامة بين المدن والأرياف بصفة خاصة[2]

على هذا كانت هاته المرحلة أخطر مرحلة مر بها السكان بالجزائر، بحيث ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ (2.492.935 ن) سنة 1876، بعد أن قدر سنة 1843 بحوالي 03 ملايين نسمة، يعود ذلك إلى الأمراض والأوبئة التي اجتاحت الجزائر سنوات 1851 م-1866 م 1968م أودت بحياة مئات من الآلاف ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1849م حتى 1881م، وأخيرا فقد كانت العاصمة (الجزائر) في ذلك الوقت تضم أكثر من (30 ألف نسمة)و معسكر (10 ألاف) نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدية والبليدة ووهران إلى جانب هذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى إقامة مدن جديدة التي يمكن تسميتها مدن استيطانية تضاف إلى الشبكة الحضرية للجزائر منها: سطيف، باتنة ، سيدي بلعباس، فرندة، والتي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر بالإضافة إلى ربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بشركة السكك الحديدية. وإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية كميناء وهران، الجزائر، عنابة وبجاية، مستغانم، بني صاف، الغزوات، سكيكدة..... لنقل الثروات الجزائرية إلى فرنسا.

على هذا أصبح في سنة 1986 عدد السكان الحضر من الجزائريين يمثل نسبة 8% أما الأوربيين فكانت نسبتهم 69 %، بحيث بلغ عددهم 465000 يعيشون في المدن، أما نسبة التحضر لسكان الجزائر ككل فتمثل 15.6%[1] .

[2] مرجع سابق، بشير التجاني، التحصر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص 19.

[1] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 78.

2- المرحـــلة الثانية: 1886-1954م .

تميزت هذه المرحلة بالنمو البطيء للسكان، بحيث لم تزداد نسبة التحضر لمدة عشرين عاما إلا بـ (3 %) أي 18.6 % سنة 1906، أما الجزائريين فلا يسكن المدن إلا (10%) منهم، وبقيت الزيادة في النمو الحضري تمشي ببطء إلى غاية 1936 م أين سجلت فقط نسبة 24.7% تشمل السكان الجزائريين والأوروبيين ولا تمثل نسبة التحضر للجزائريين إلا 16% وهي نسمة قليلة بالمقارنة بالأوروبيين الموجودين في الجزائر، وحتى سنة 1954 لم تسجل إلا نسبة 20 % من الجزائريين المحضرين في حين لم تتجاوز النسبة الكلية 27.4 %، وهي نسبة قليلة جدا.

وقد يرجع ذلك إلى السياسة الاستيطانية التي شرعت في تنفيذها السلطة الاستعمارية خاصة بعد " توقيع قانون فار" في سنة 1876 والذي نتج عنه قدوم أعداد كبيرة من الأوربيين الذين أصبحوا يمثلون 40 % من سكان الحضر[2] فقد قدم حوالي 400.000 ن بين (1880- 1900م)، في حين وصل عدد الأوربيين سنة 1954 في الجزائر 971.100 نسمة يقطن 80% منهم المراكز الحضرية[3]

كما شهدت الجزائر نزوحا واسعا لسكان الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى جانب استكمال عملية الاستعمار الفرنسي للجزائر وتوسع نفوذها نحو عبر التراب الوطني أدت به إلى التأكد على توجيه استثماراته نحو المدن الساحلية والسهول القريبة منها، كمتيجة ووهران وعنابة، أين وفرت الشروط الملائمة لتوظيف الأوربيين، في المقابل إهمال الكلي للأوساط الريفية المكتظة بالسكان وتزايد عدد الذين لا يملكون الأرض، كل هذا جعل هوة كبيرة تظهر بين الأقاليم والمناطق وأثر حدة بين المدن والأرياف، جعل الأهل يتوافدون نحو المراكز الحضرية بأعداد كبيرة وبذلك ظهر أو شكل لنمو الحضري للجزائر سنة 1910 الذي يمكن تسميته بـ Lalgerianisation des agglomeration بمعنى التفوق العددي المتزايد للجزائريين على الأوربيين في المدن والمراكز الحضرية، ومع مشروع مارشال (1946-1956) تواصلت موجات النزوح الريفي خاصة نحو المدن الكبرى وهو ما يفسر ارتفاع نسبة التحضر لدى الجزائريين [1]

هذا ما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، كما خصصت مساحات معينة لسكان الجزائر بين معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الاستعمارية لعزل العرب وابعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

---

[2] محمد الهادي لعروق، عملية التحضر في الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص 129.

[3] حسين بن ميسي،النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر،مركز بحوث الشرق الأوسط، سلسلة 115،جامعة عين شمس مصر1955، ص 91.

[1] المرجع السابق، بن ميسي، النظر المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر ، ص92..

3- المرحلة الثالثة: (1954 م -1962م) .

بانطلاق الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى **والسياسة** الوحشية التي انتهجها المستعمر الفرنسي خاصة سكان **الأرياف، من تقتيل وتعذيب واعتقالات وتهجير** بالقوة باعتبارهم محتضنو الثورة، كما أن انعدام الأمن هناك جعل الآلاف من الريفيين يهاجرون بيوتهم نحو المدن أو المراكز الحضرية وحتى نحو البلدان المجاورة، **وكما** أن المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لغرض خنق الثورة، التي كان يجمع فيها سكان الأرياف **بعد نسف بيوتهم وقواهم، نمت وتوسعت بعد الاستقلال، ولأن** سكانها يميلون الى الحياة الحضرية نزحوا الى المدن المجاورة لهم .

بهذا يمكن القول أن الثورة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع عدد سكان المدن **وانخفاض** نسبة الريفيين سنة 1956 م إلى (79%)، **حيث بلغت نسبة التحضر** 21%، ويبرون المحتشدات أو ما يسمى " **القرى الجديدة** " **سنة** 1958 **والإعلان عن مشروع** 1000 **قرية أطلق عليها اسم** " **قرى المستقبل** " **ضمن مشروع قسنطينة وغيرها** من الظروف أدت إلى ارتفاع **نسبة التحضر** إلى 29.6 % سنة 1959، **وفي** نفس السنة سجلت **نسبة** 20 % **من الجزائريين الذين يعيشون في الوسط الحضري ونسبة الأوروبيين وصلت** 85 % [1]

4- مرحلة الاستقلال:

يرى محمد بومخلوف في كتابه " **التحضر**"، **أن العمران الجزائري بصفة عامة الحضري منه والريفي على حد** سواء، شهد تخلخلا كبيرا في فترتي الثورة **وبداية الاستقلال تميز بنمو المراكز الحضرية على حساب** فراغ الريف من **سكانه فقد كانت نسبة نمو سكان الحضر من الجزائريين فيما بين** (1954- 1966) ويمكن أن هذه المرحلة شهدت تطورا سريع في عدد السكان في المدن **وتحضر** مفاجئ، بعد الاستقلال **وفي** سنة 1962م **أصبح سكان الحضر يمثلون** 30 % ، **فإن مرحلة ما بعد الاستقلال هي الأخرى** شهدت تحضرا كبيرا لكنه كميا على حساب التحضر النوعي بحيث لعبت السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة دورا فعالا فيه، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية سنوات التسعينات من القرن الماضي، أيضا كل هذا أدى إلى ارتفاع نسبة التحضر خلال 36 سنة فقط إلى 58.30 % **عام** 1998م[2]

هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل كالتالي:

أ – المرحلة الأولى: (من 1962م- إلى 1966م)

فترة النمو الحضري السريع شهدت هذه المرحلة **أوضاع اجتماعية مأساوية واقتصاد مزريا، وفي** كل المستويات، بالإضافة إلى ما خلفته حرب التحرير من إفراغ للريف الجزائري من سكانه، واستمرار هجرة سكانه نحو المدن إلى

[1] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر، والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 79.
[2] نفس المرجع، ص 80 .

جانب عودة حوالي مليون لاجئ من تونس **والمغرب فاستوطن ما يقارب منهم 90 %** في المدن الكبرى **والمتوسطة، بينما عاد 10 %** منهم إلى قراهم **ومداشرهم.**

وبذلك عرفت المراكز الحضرية، خاصة منها الكبيرة نموا كبيرا كنتيجة حتمية لمعانات السكان في عهد الاستعمار بالإضافة إلى الشغور الحضري الذي تركه **الأوربيون واليهود المغادرون، فمدينة الجزائر وحدها غادرها (300.000)** أوروبي **ويهودي تاركين ورائهم (9800) مسكنا شاغرا**[1]

كل هذه العوامل ساهمت في رفع نسبة التحضر لتصل **31.4% سنة 1966** ، بحيث أظهر التعداد العام **للسكن والسكان سنة 1966**م، وهو أول إحصاء وطني شامل بعد الاستقلال، أن أكثر من ثلثي أفراد الشعب **الجزائري 68.8 %** يقيمون في الأرياف **والباقي** يقيمون في المدن، يتوزعون كما يلي: المقيمون في المدن الكبيرة مثل:**(العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) يمثلون نسبة (14.1 %)**، والمقيمون في المدن المتوسطة مثل: **(البليدة، سكيكدة، بسكرة،..... الخ) يمثلون نسبة (9 %) والمقيمون** في المدن الصغيرة مثل: **(البويرة، الجلفة، تبسة،.....الخ) يمثلون نسبة (8.1 %)** [2]

بلغ معدل النمو الحضري من سنة 1954 إلى غاية **1966م، 10.2%، والذي** يعد أكبر معدل في تاريخ **نمو سكان الجزائر، حيث سجل (4) مدن** مائة ألفية خلال نهاية هذه المرحلة كما أشرنا إليها سابقا **وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، وبلغت عدد التجمعات الحضرية 95** تجمعا، وهذه التجمعات مأخوذة على أساس المعايير التي حددها الديوان الوطني للإحصاء لعام **1966، والذي سبق وأشرنا** إليه، ففي تعريفه للمدينة، اعتبر كل مركز **رئيسي للبلديات يضم أكثر من 5000 نسمة هو مدينة.**

(1) **محمد بومخلوف**، " التحضر وواقع المدن العربية "، كتاب جماعي، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير حضر زكريا، الأهلي للطباعة **والنشر** والتوزيع، دمشق، ط 1، ص 102.103

(2) -2 Mostapha Boutefnouche. La famille Algérienne. Evolution et caractéristique récentes. SNED. Alger.1980.p37.

جدول رقم (08) : التركيب الريفي والحضري لسكان الجزائر بين 1926م– 1966م والزيادة المطلقة والنسبية لكل منهما بين التعدادات ومعدل نموهم السنوي (%). [1]

- **مصدر البيانات الخام من : la series D.Amaire statique d'Algérie 1955–1966**

- **معدل النمو السنوي طبقا للمتوالية الهندسية.*** **(–) سنة الأساس.**

سنة التعداد	عدد السكان	نسبة السكان		زيادة السكان		نسبة نغير السكان		معدل النمو السنوي		
		الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الإجمالي
1926	5150756	77.8	22.2	/	/	/	/	/	/	/
1931	5588314	76.9	23.1	29.125	147432	7.2	12.5	1.2	2.1	1.4
1936	6201144	75.8	24.2	403054	209776	9.4	16.3	1.6	2.7	1.8
1948	7679178	69.4	30.6	628813	849121	13.4	56.6	1.1	4.7	2.0
1954	8449332	75.1	24.9	1016168	245914	19.1	10.5	3.2	1.7	1.7+
1960	9602315	68.5	31.5	232138	920845	3.1-	43.8	0.5-	3.3	2.3
1966	1210900	61.3	38.7	845231	1661454	12.8	54.9	2.1	9.1	4.4
66/36	/	/	/	2722350	318556	57.9	212.3	1.9	7.1	2.2

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نمو تحقق بين سكان الريف حدث بين 1954/1948 ، حيث بلغت الزيادة الفعلية (1.016.168ن) والنسبة (19.1) ومعدل النمو السنوي (2.9 %)، بينما بلغ معدل النمو الوطني في هذه الفترة (1.6 %) سنويا

إن ارتفاع نمو سكان الريف في هذه الفترة يعود إلى انخفاض سكان الحضر .... على الرغم من أنه كانت هناك زيادة في عدد المراكز الحضارية الصغيرة والمتوسطة بين 1954/1948 م ومع ذلك انخفض عدد ونسبة سكان الحضر في الجزائر وقد يعود ذلك إلى الطرد الجبري للسكان الذي كانت تمارسه السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

[1] مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص 178.

وأقل نمو في سكان الريف حدث بين 1954-1960م،بحيث زاد عدد السكان في هذه الفترة بنحو(232.138 ن) بنسبة (3.1 %) وكان معدل النمو السنوي (0.5 %)، ومعدل النمو الحضري (7.3%) والوطني (2.3) سنويا، وربما يعود انخفاض معدل النمو النسبي والزيادة الفعلية بين سكان الريف إلى عدة عوامل لعل أهمها حرب التحرير الوطنية والتجنيد الإجباري للشباب لصالح الجيش الفرنسي، وعزوف السكان على الزواج مما دعى إلى قلة الولادات وارتفاع الوفيات بسبب الحرب.

أما عن سكان الحضر ونظرا لما تم تقديمه سابقا ومراجعة للجدول نجد أن أكبر نمو تحقق للسكان الحضر كان بين 1936-1948م وبين 1960-1966م حيث زاد عددهم في الفترة الأولى ب(849.121 ن) ونسبة (56.6 %) ومعدل النمو السنوي (4.7 %)، بينما بلغ المعدل الوطني (2.0 %) سنويا وزاد عددهم بين 1960-1966م بـ (1.661.454ن) والزيادة النسبية (54.9 %) ومعدل النمو السنوي (9.1) بينما بلغ المعدل الوطني (4.4 %) في السنة وأقل نمو تحقق بين 1954-1960م حيث بلغت الزيادة العددية (920.845 ن) والنسبية (43.9 %) ومعدل النمو السنوي (7.3 %) بينما بين 1948-1954م انخفض عدد سكان الحضر (245.914 ن) وبنسبة (10.5) ومعدل النمو السنوي (1.7 %) وهذه هي الفترة التي تقهقر فيها سكان الحضر، ويعود ذلك إلى العوامل التي أدت إلى ارتفاع سكان الريف في هذه الفترة.

حسب معدل النمو السنوي بواسطة المتوالية الهندسية ومعادلتها كالاتي:

$$(1+ r) = (pt - po)t$$

حيث (pt) و(po) ترمزان إلى عدد السكان في التعداد الثاني والأول على الترتيب و (t)إلى عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين و(p) ترمز إلى معدل النمو المطلوب[1]

ب- الفترة الثانية: (من 1966-1977):

وهي فترة استمرار النمو الحضري والتوطين الصناعي بالتحديد إلى تدعيم التحضر والحياة الاجتماعية والى ظهور شبكة كبيرة من المدن الصناعية عبر التراب الوطني تختلف في أهميتها وقوتها الإنتاجية والعمرانية فرغم المبادئ التي اعتمدتها التنمية الجزائرية القائمة على سياسة التوازن الجهوي والتنمية الشاملة، إلا أن الطموحات الصناعية الكبيرة في ظل تخلف البنية التحتية وقلة الموارد البشرية المؤهلة، أدى كل ذلك إلى استقرار الوحدات الصناعية في المدن والوقوع في نوع من المركزية الصناعية التي ترتبت عنها نوع من المركزية العمرانية الحضرية ويمكن تحديد أثر هذه العوامل الصناعية على التحضر فيما يلي:

[1] المرجع السابق، مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر (1936- 1966)، ص 179.

1- أولوية الصناعات الثقيلة.

2- تأخر الصناعات المحلية الواردة في البرنامج الصناعي الجزائري.

3- عدم فعالية الثورة الزراعية وبل أحيانا كانت السبب في النزوح الريفي.

4- تأخر البنية التحتية.

5- اعتماد أسلوب المركبات والمجمعات الصناعية التي تتطلب يدا عاملة وافرة[2]

نتائج الثورة الزراعية التي انطلقت سنة 1973م والتي ساهمت ولو بشكل نسبي في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن، عن طريق إقامة القرى الاشتراكية التي نضم (100-150 مسكنا) والتي صنفت كتجمعات سكانية ثانوية

- وضع مخطط تنموي بلدي(PMD) بداية من 1974، والخاص بالبلديات الفقيرة وكذلك مخططات عصرنة الوسط الحضري (PMU) بهدف اللامركزية والتكفل بمشاكل التنمية المحلية[3]

وهذا ارتفعت نسبة التحضر إلى 40 % عام 197، بالمقابل نلاحظ تراجع في معدل النمو الحضري الوطني إلى 5.32 %، وقدرت عدد التجمعات الحضرية بـ 221 تجمعا، منها 08 تجمعات كبرى يزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة و54 مدينة متوسطة عدد معدلات النمو الحضري أعلى من معدل النمو الحضري الوطني، أما معدل النمو الحضري للمدن الكبرى والمتوسطة فكان على النحو التالي: 2.5 % و3.5% سنويا[1]

الفترة الثالثة:(1977–1987م)

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 22971588 نسمة في 20 مارس 1987، وبذلك يكون قد ارتفع في الفترة ما بين 1977 و1987بمعدل35.5 % إذ بلغ 16948000 نسمة في التعداد العام للسكان والسكن الذي أجرى عام 1977، وبخصوص الشبكة الحضرية في الجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمعا حضريا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249 من السكان الحضر.

وبذلك يكون عدد سكان الحضر في الجزائر قد بلغ نسبة 49.8 % من مجموع السكان سنة 1987، بينما وصل معدل النمو الحضري السنوي خلال هذه المرحلة (1977-1987م) قد وصل إلى حدود 4% استثنينا معدل الزيادة الطبيعية السنوي في المدن والمقدر بحوالي 3 % فان نصيب الهجرة نحو المدن من مجموع المعدل السنوي

[2] مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر، ص ص 133- 134.

[3] مرجع سابق، حسين بن ميسي، النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر، ص93.

[1] مرجع سابق، بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص28.

للتحضر يكون قد انخفض إلى 1 % فقط، وذلك بعد توقف الاستثمارات في القطاع الصناعي العام وإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي واسترجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها مع صعوبة العيش في المدن بسب الأزمة الحادة التي تشهدها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال .

مع التحسن الطفيف في الهياكل الأساسية في الأرياف كتوسيع شبكة الكهرباء، وشبكة أنابيب الماء الشروب، وتقريب الخدمات الإدارية إلى سكان الأرياف، وإعادة النظر في التقسيم الإداري[2]

الفترة الرابعة : من (1987–إلـــى يومنا هذا)

وهي فترة التشيع الحضري والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عرفت خلالها الجزائر أزمة أمنية انعكست نتائجها على الوضعية الاقتصادية للسكان في الأرياف حي قدرت نسبة البطالة بأكثر من 30 % وعلى الوضعية الأمنية أيضا لهؤلاء السكان بحيث بدأت موجات النزوح الريفي ترتفع نحو المراكز الحضرية بحثا عن الأمن والعمل وبذلك ارتفعت نسبة التحضر إلى 54.6 % سنة 1993 م أي بزيادة سنوية تقدر بـ 0.6 % ما بين (1987م-1993م) وهذه النسبة لم تعرفها الجزائر من قبل، أي من سنة 1998، فقد قدر معدل النمو الحضري بـ3.57% ، مع استمرار الزيادة في نسبية التحضر التي وصلت إلى 58.30 % أي أن أكثر من نصف سكان الجزائر يعيشون في الوسط الحضري[1]

من أهم الإجراءات العمرانية الحضرية التي عرفتها هذه الفترة هي تحرير المعاملات العقارية، وذلك ابتداء من سنة 1989، تماشيا مع التحولات التي بدأت تعرفها البلاد والتي تسير تدريجيا نحو الاتجاه الليبيرالي الحرية الاقتصادية -اللامركزية في التسيير، انتهاج سياسة اقتصاد السوق، ومحدودية استثمارات القاع العام مع الظروف الدولية من عولمة الاقتصاد وحرية التجارة والانفتاح على العالم، التي جعلت فكرة التجمع والإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية ومطلب وغاية أغلب الجزائريين .

يمكن القول أنه ومن خلال هذه الفترة شهدت الشبكة الحضرية زيادة عدد المدن لتصل 560 مدينة سنة 1993م ثم 579 مدينة سنة 1998، منها 32 مدينة كبيرة و148 مدينة متوسطة .

أما سنة 2006 شهدت تركز 19 مليون نسمة من سكان الجزائر في المدن، وتواجد 39 مدينة يسكنها ما بين 100 ألف إلى 300ألف نسمة، و48 مدينة يقطنها 80ألف نسمة، وتوقع أن يرتفع هذا العدد سنة 2025 ليصل عدد سكان المدن إلى 32 مليون مقابل 8 ملايين فقط بالأرياف[3].

---

[2] مرجع سابق، بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص29 .

[1] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 82.

[3] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة ،ص 83.

جـــــدول رقم (09) : تطور عدد التجمعات الحضرية من سنة 1966– 1998 م

السنوات / عدد التجمعات	1966	1977	1987	1998
عدد الولايات	15	31	48	48
عدد البلديات	676	704	1541	1541
عدد التجمعات السكانية عامة	1787	2233	3488	أكثر من 4172 مسجلة سنة 1993
عدد التجمعات + 100 ألف ن (مدن كبـــرى)	04	08	16	32
عدد التجمعات من 20 ألف إلى 100ألف (مدن متوسطة)	37	54	105	148
عدد التجمعات من 5 ألاف إلى 20 ألف مدن صغيرة	54	117	277	399
عدد التجمعات أقل من 5 ألاف	/	32	49	/
عدد التجمعات الحضرية	95	211	447	579

المصدر: Armature Urbaine du Recensement 1987. Collection statiques n° 4 .

ONS Alger 1988. Données statistiques 1998 n° 3m p1.

الجدول رقم (10) : تطور السكان حسب الجهات وحسب المناطق وفق السيناريو المستقبلي للتهيئة العمرانية : الوحدة بآلاف السكان.

السنوات	1990	2000	2010		2020	
الجهات	السكان	السكان	الهدف	السكان	الهدف	السكان
الشمال الغربي	4335	5444	-500	5993	-1000	5900
شمال الوسط	8316	10226	-100	10966	-2000	10300
الشمال الشرقي	3948	4854	-500	5188	-1000	4700
المجموع الفرعي في التل	16599	20524	-2000	22147	-4000	200900
الهضاب العليا الغربية	1435	1374	+500	2829	+15000	4900
الهضاب العليا الوسطى	1218	1629	+1000	3066	15000	5300
الهضاب العليا الشرقية	2544	4596	0	6540	0	6400
المجموع الفرعي في الهضاب العليا	6187	8099	+1500	11435	3000	16600
الجنوب الغربي	1566	2087	+300	2994	+500	4400
الجنوب الشرقي	705	952	+200	1431	+500	2300
المجموع الفرعي في الصحراء	2271	3039	+500	4425	+1000	6700
الجزائر	25067	31662	/	38007	/	44200

*الهدف التقليل من **العبء** السكاني، أو الفائض الديموغرافي

*ترتكز فرضيات هذا السيناريو بالنسبة للأمدين على ما يأتي :

(-) عملية تقليص ديموغرافي متعاقبة في المناطق التلية تتضمن مليونين (2) و(4) **ملايين نسمة** / مليونيين في الفترة 2000-2001 وأربعة ملايين في الفترة 2020/2010 [1]

خامسا– خصائص التحضر و الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية:

حسب تعداد 1987 في الجزائر، تم اعتبار التجمعات السكانية تجمعات حضرية، وفق معايير عدة من **ضمنها الخصائص الكمية والإدارية والمهنية** والتجهيزات الحضرية بالنسبة لحجم السكان اعتبر 5000 **نسمة كحد** أدنى ينبغي أن يتوفر عليه أي تجمع حضري إلا في حالة توفر مقر دائرة أو ولاية بالنسبة للتجمع السكاني ففي هذه الحالة يمكن أن ينزل الحد الأدنى للسكان إلى 2000 نسمة كأدنى معيار كمي.

وفي المجال المهني اشترط في التجمع الحضري أن تكون نسبة سكانه العاملين في الزراعة أقل من 25 % **من** مجموع عمالة الإجمالي .....بالإضافة إلى معايير أخرى اتخذت في تمييز السكان الحضر كالتجهيزات الحضرية **والخدمات العمومية كتوفر الكهرباء** وأنابيب المياه الصالحة للشرب **و**شبكة تصريف المياه المبتذلة **والمستشفيات والمصحات،** المدارس **والمحاكم، و**مرافق الترفيه من مسارح **وأندية ثقافية وقاعات السينما**[2]

بالتتبع السابق لأهم نتائج الإحصائيات المتعلقة بظهور الظاهرة الحضرية في المدينة الجزائرية نستخلص أهم خصائص التحضر فيها:

5–1 ازدياد الوحدات الحضرية :

اعتمادا على المعايير المعتمدة في الجزائر، نلاحظ **أن الشبكة الحضرية بالجزائر قد تدعمت** 155 **تجمعا حضريا لتصبح تتألف من** 579 **أي ما يعادل** 19966937 **مقيم حضري خلال** 1998 **و**الجدول التالي يوضح **حجم وفئة هاته التجمعات الحضرية :**

[1] شريف رحماني، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 83.

[2] مرجع سابق، بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ص 31.

الجدول (11) : تصنيف التجمعات الحضرية في الجزائر .

حجم السكان (نسمة)	الفئـــــــات				المجمـــــــوع
	حضرية راقية	حضرية	مجاورة للمدن	نصف حضرية	
100.000 +	20	11	1	/	32
100.000 -5000	3	26	5	/	34
50.000 – 20.000	1	84	28	1	114
20000 – 10000	/	/	29	172	201
10000 - 5000	/	/	31	167	198
المجمـــــــوع	24	121	94	340	579
نسبة السكان الحضر	%35.3	%32.1	%11.3	%21.3	% 100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، 2000 .

التجمعات الحضرية الكبرى تمثل 35.3 % أي ما يعادل 5995523 ن من مجموع السكان الحضر، التي تتركز بها أرقى الخدمات كالتعليم الجامعي والمستشفيات المتخصصة وهياكل قاعدية كالموانئ والمطارات فإذا أضفنا إليها التجمعات الحضرية، الأقل أهمية من الأولى من حيث توافر الخدمات الراقية المحدودة التي تتمركز بها 5446681 ن أي ما يعادل 32.1 % نجدهما يمثلان 67.4 % من مجموع السكان الحضر، فالنمو الحضري يزداد بها باستقطابها للأعداد الهائلة من سكان الريف مع الزيادة الطبيعية للسكان بها، وهي ميزة من ميزات التحضر في الجزائر التي لها عواقبها وانعكاساتها على مختلف الأصعدة أما النسبة الأضعف 11.3 % فتمثل التجمعات الحضرية المجاورة خاصة المدن الكبرى الأربعة بالجزائر (عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران) ب 1916660ن ، ولكنها نمت بـ 73 %، حيث كان عددها في إحصاء 1987 يقدر بـ68 وأصبح 94 مدينة في عام 1998، ومعدل نمو أعلى من المعدل المتوسط الوطني (3.57 %) ؛عين السمارة (6 %) عين الكبيرة (5.96 %) الدار البيضاء (7.5 %) .برحال (9.05 %)، الخروب(5.2%)، سيدي عمار(4.66 %)، الحجار(4.45%)، أرزيو (4.11 %).

وعليه فنحن متجهون نحو إنشاء مناطق عمرانية واسعة النطاق تستهلك ألاف من الهكتارات العقارية وتخاف مشاكل عديدة ومتعددة الجوانب حول المدن المترو بولية في الجزائر [1] أما التجمعات الحضرية فتمثل 3608073 ن وذات إشعاع محلي، تقدم أدنى الخدمات كالتربية والتعليم والصحة ليس فقط لسكانها بل للمناطق الريفية القريبة منها.

2-5 التفاوت في توزيع السكان والتجمعات الحضرية الجزائرية:

حيث نجد أن 91 % من سكان الجزائر يقطنون المناطق الشمالية على مساحة لا تمثل سوى 12 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، في حين تمثل 09 % من السكان يسكنون المناطق الجنوبية التي تتربع على مساحة تمثل 88 % من إجمالي المساحة الوطنية وذلك سنة 1995 م أما سنة 2006 فيعيش 68 % من السكان في المناطق، الساحل والتل على مساحة تعادل 04 % من مساحة الأقاليم أو 10 % من السكان 87 % من الإقليم[2]

يظهر لنا مما سبق أن عملية التحضر والنمو السكاني السريع يبدو غير متاجنس، وغير متكافئ على مستوى المناطق الثلاثة للبلاد، على المستوى الساحلي، المناطق الداخلية والجنوب فهو يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث شكله وإيقاعه وحتى إنعكاساته .

أ/ التحضر على مستوى ولايات الشريط الساحلي:

رغم نمو المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم على الشريط الساحلي الجزائري تبقى المدن الكبرى تستحوذ على 30.15 % من السكان الحضر، لكنها تنمو بمعدل أقل من المتوسط الوطني للنمو الحضري 3.57 % ، فالمعدلات الأضعف تمس المدن الأربعة الكبرى في الجزائر (عنابة 1.28 %، قسنطينة 0.46 %، الجزائر العاصمة 0.3 %، وهران 1.03 %) رغم هذه المعدلات فإنها بحجمها تنمو نموا مطردا، وتعاني من الاختناق والتضخم ..... لذلك تشهد ظاهرة نمو المناطق المحيطة بها[3]

وغزو أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر (سهول متيجة، عنابة، وهران، وعين تموشنت....) بالخرسانة المسلحة .

ب/ التحضر على مستوى المناطق الداخلية:

الملاحظ أن معظم المدن بالمناطق الداخلية تنمو نموا سريعا يفوق متوسط النمو الحضري الوطني على مستوى مجال كل ولاية، فهي تعاني من ظاهرة " تضخم الرأس"، أي أن معظم مدن مقرات الولايات الداخلية يتمركز بها

[1] مرجع سابق، رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، ص 47

[2] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 85.

[3] مرجع سابق، رابح بن يحي، أثلر النمو الحضري على المحيط العمراني، ص 44

20-30 % وأحيانا 57 % من مجموع السكان[1]، بسبب الهجرة الريفية وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بها وينتج عن هذا هجران وإهمال القطاع الفلاحي والزراعة بالريف وضغط كبير على الإمكانيات والتجهيزات والخدمات التي تتوافر عليها هذه المدن .

الجدول رقم(12): التحضر في المدن الداخلية .

الولاية	سكان مقر الولاية 1998	معدل النمو%	% إلى مجموع سكان الولاية
تبسة	154335	3.27	28.11
تيهرت	148850	4.00	20.5
الجلفة	158679	5.81	19.89
سطيف	214842	2.1	16.38
سعيدة	113533	3.07	40.61
باتنة	246800	3.77	25
سيدي بلعباس	183931	1.67	34.99
قسنطينة	465021	0.48	57.34
خنشلة	86615	1.91	26.41
سوق أهراس	86615	1.91	31.16
عين الدفلى	41222	4.46	6.24
المسيلة	102151	3.99	12.68
معسكر	81370	2.06	12.03
البيض	60220	3.46	35.67
برج بوعريريج	129004	3.87	23.23

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2000.

[1] نفس المرجع،رابح بن يحي، ص 48 .

ج / التحضر على مستوى الجنوب (الواحات) :

أما عن التحضر بولايات الجنوب الجزائري فيأخذ منحى أخر، فهو مدهش في شكله **وايقاعه ويفوق كل التوقعات،** " فبالإضافة إلى نمو مدن مقر الولايات الجنوبية على حساب المدن **والمراكز** الحضرية **مجالها** الولائي كما في المناطق الداخلية فإن نسبة التحضر المتوسطة تبلغ بها 72.28 % " ، دليل على إنتشار ظاهرة التحضر بالجنوب الجزائري، وتنمو مدته معدلات أعلى بكثير من المعدل المتوسط للنمو الحضري الوطني، وهذا لبب الهجلرة، وإنما بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الذي يفوق أيضا المعدل الوطني الحالي (2.16 %) لسنة 199، حيث يقدر بورقلة (4.04 %)، إليزي(5.41 %)، وتيندوف (4.54 %)، على سبيل المثال [1]

الجدول رقم (13) : التحضر في مدن الجنوب .

الولاية	سكان المدينة مقر الولاية	معدل النمو%	% إلى مجموع سكان الولاية	نسبة التحضر على مستوى الولاية
بسكرة	177060	% 2.91	% 30.74	% 57.87
الوادي	105151	3.68	% 20.84	% 62.58
ورقلة	139381	4.87	17.50	% 75.09
اليزي	5969	9.55	17.50	% 75.09
تمنراست	65379	15.71	47.67	%67.29
بشار	134523	2.03	59.64	% 76.45
تندوف	24969	5.92	92.27	% 92.27
النعامة	6991	10.10	5.49	% 72.85
الأغواط	97536	3.56	31.38	% 54.21

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2000.

[1] المرجع نفسه، رابح بن يحي، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، ص 49 .

يمكن القول أن سياسة التشجيع التي تنتهجها الدولة لاستيطان الجنوب تبدو في ظاهرها مقبولة، لكن كان يجب أن تعمل حسابا لكل شئ **قبل أن تتخذ القرارات ، جئنا السهول** الخصبة في الشمال جئنا لرهان ثورة التخير بالجنوب التي تعد ثاني ثورة للبلاد بعد البترول.

5-3 ترييف المدينة الجزائرية :

ويقصد بترييف المدينة، تلك الانطباعات **والانعكاسات الاجتماعية لمدى انتقال الأفكار والأنماط السلوكية الريفية وانتشارها وكيفية ممارستها** لعملياتها جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك **والأفكار الحضرية** ومبلغ ما تحدثه هذه **الممارسات من أثار الأنساق والوظائف الاجتماعية** [1]

لذا التحضر في الجزائر مرتبط أساسا بالنزوح الريفي الكثيف الناجم عن **الحرمان** وتخلف التنمية الريفية، وهو ما يؤكده " ج . **لكوز** " « j. legoz » أن من بين خصائص التحضر في الجزائر اختراق الريف ووجود جمع هائل **من** المتحضرين غير المتكيفين، هناك عدة مؤشرات تدل على ذلك منها تواجد نسب مرتفعة من النشاطات الزراعية **والخاصة الريفية للمساكن والأحياء**[2] **وبذلك أصبح من خصائص المدن الجزائرية أنها عرفت نموا حضريا على حساب عملية التحضر** والتي هي في صميم عملية اقتصادية **واجتماعية** وثقافية، ومن ثم أصبحت مدن الجزائر أمام ظاهرة التكدس السكاني **وليس أمام عملية التحضر،** والتي تعتبر عملية ترييف في الأساس، خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة، فعندما يفوق عدد الريفيين في المدينة عدد المتحضرين، فإن درجة " الترييف تكون أعلى من درجة التحضر وهو ماحدث بالفعل في المدن الجزائرية " .

5-4 اتجاه التحضر والنمو الحضري إلى الضواحي والأطراف وإلى المدن الداخلية:

بعد تشبع مراكز المدن انتقل النمو الحضري للضواحي، التي هي عبارة عن تلك النوبات الحضرية التي تحيط **بالمدينة** والتي كانت عبارة عن مراكز حضرية صغيرة أو شبه قرى زراعية بالإضافة إلى نمو الأطراف الذي صادف فترة **الثمانينات** والتسعينات، وذلك عندما تشبعت بنايات ومساكن الضواحي، فظهر النمو الحضري في المزارع الخاصة **وتحولها** تدريجيا إلى مراكز حضرية صغيرة ملتحمة مع مدن الضواحي، وهذا خاصة عندما اشتد الطلب على الأراضي

[1] مرجع سابق، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ص 103.

[2] Lecoz (j): d lurbanisation Ouvage a lurbanisation Integre Societe lougiedocienne de geographie de l urbanisationa .

واشتدت أزمة السكن نتيجة للتراكم السكاني الحضري الذي عرفته المدن في الفترة الأولى من الاستقلال وبداية التصنيع وذلك خاصة بالنسبة للمدن الصناعية مثل مدينة الجزائر العاصمة.[1]

أما عن اتجاه النمو الحضري نحو المدن الداخلية والجنوبية فيمكن القول أن النمو حدث خاصة بعد الأحداث الأمنية التي شهدتها البلاد جراء العمليات الإرهابية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أين أصبح السكان يهربون من المناطق الريفية المعزولة ومن المدن الكبرى الساحلية نحو المدن الداخلية والجنوبية بحثا عن الأمن والاستقرار.[2]

[1] مرجع سابق، محمد بومخلوف، التحضر، ص 138.

[2] مرجع سابق، فاروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، ص 87.

خلاصة الفصل:

إن التحضر السريع الذي عرفته الجزائر لاسيما في سنوات الاستعمار الفرنسي الذي غير ملامح المدينة الجزائرية و أضفى عليها الهندسة الكولونيالية على الرغم من انه كان تدميرا **لخصائص المجتمع الجزائري و أصوله من** حيث تغيره من طابع حياتي يمتز البساط **و البداوة** إلى مجتمع يسير بخطى ولو كانت ملزمة **منه ذات سيطرة منه** إلى مجتمع متحضر العمران لا متحضر الخصائص.

هذا ما عانت منه الجزائر فيما بعد من تغير للبنى الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بعد الاستقلال **خاصة مع حالة الشغور الذي تركه الاستعمار الفرنسي و المعمرين الفرنسيين.**

الفصل الرابع :الحياة الحضرية في مدينة سطيف .

أولا : الخصائص المجالية لمدينة سطيف .

ثانيا: الشبكة الحضرية في سطيف.

ثالثا : مراحل التحضر و الحياة الحضرية في مدينة سطيف .

رابعا: مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف .

خامسا : خصائص تحضر مدينة سطيف.

تمهيد:

تعد مدينة سطيف من أهم المدن الجزائرية الاستراتيجية من حيث المكان الجغرافي حيث تقع وسط الهضاب العليا و تمتلك الموقع الاستراتيجي المهم لأنها مركز الالتقاء بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الغرب.

الأهم من ذلك جاء في إحصاء السكن والإسكان لسنة 2012 أن الولاية ككل تقع كثاني اكبر ولاية بعد العاصمة من حيث عدد السكان إلى جانب ذلك وعلى اعتبار أننا من مدينة سطيف ولتميزها بما سبقنا ذكره ولصعوبة البحث في مدينة كمدينة العاصمة اختارت الدراسة هاته المدينة لتوفرها على الشروط اللازمة للدراسة على اعتبار أن لها تاريخ حضري كبير الأهمية إلى جانب تنوع الحياة الحضرية فيها هذا ما سنفصله في هذا الفصل.

أولا : الخصائص المجالية لمدينة سطيف :

1-الموقع :

يقع مجال الدراسة في منطقة الهضاب العليا الشرقية على ارتفاع يتراوح بين 800م و 1300م كما تتخللها بعض التلال الصخرية ، بحيث تظهر على شكل نتوءات: جبل " مقرس " 1737 متر شمالا ، جبل " أبراو" 1236 متر شرقا [1]، متناثرة نذكر منها جبل بوطالب 1886 متر ، كما تمر على المنطقة شبكة من الأودية أهمها واد بوسلام ، وواد بن دباب ويتمتع موقع مدينة سطيف بثلاث مميزات هي :

أ – المركزية : وهي أول عنصر من عناصر الموقع كما جاء في نظرية الأماكن [2] ل:" W.Cristaler "، حيث تمثل مدينة سطيف موقعا جغرافيا هاما يتوسط إقليمين مختلفين ، إقليم الشمال الشرقي الجزائري وإقليم الوسط ، كما تنتهي إلى الوحدة الإدارية المتمثلة في بلدية سطيف التي تتوسط فيه إقليم الولاية وتعد فيه مركز القرار الإداري ، أي عاصمة الولاية التي تحدها شمالا بلدية أوريسيا ، شرقا بلدية أولا صابر ، جنوبا بلدية قجال ، غربا بلديتي مزلوق وعين أرنات .

أما فلكيا فتقع بين خطي طول 5° و 6° شرق خط غرينتش وبين خطي عرض 35° و 36.5° شمال خط الاستواء ، وتتربع البلدية على مساحة تقدر ب 127.30 كلم^2 .[3]

ب – التقاطع والالتقاء: أي تقاطع وتلاقي محاور الاتصال سواء كانت وديانا وطرق أو سكك حديدية [4] . وعليه تقوم مدينة سطيف على محاور تلاقي المواصلات المتمثلة في كل من الطريق رقم 09 الرابط بينها وبين ولاية بجاية شمالا ، والطريق الوطني رقم 28 الرابط بينها وبين ولاية بسكرة من الجنوب الغربي والطريق الوطني رقم 75 المتجه نحو ولاية باتنة من الجنوب الشرقي ، إلا أن أهمها هو الطريق الوطني رقم (05) الرابط بينها وبين العاصمة من جهة و قسنطينة من جهة أخرى ، وتعرف ازدواجية في الطريق الوطني رقم 05 (جزء عين أرنات – العلمة) ، وتوسيع في الطرق ، بالإضافة إلى تهيئة مفترقات الطرق وازدواجية السكة الحديدية الرابطة بينها وبين ولاية برج بوعريريج و تحديد جزء سطيف – قجال . وعلى العموم يمكن القول أن مدينة سطيف من حيث الهياكل القاعدية مفترق طرق

[1] – مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، مصلحة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاية سطيف ، بالأرقام ، 1995 ، ط 11 ، ص 07 .

[2] -Pelletie (J), Delfaute (CH) ,**Ville et Urbanisme dans le monde** , Masson , Paris , 1989, pp 13 – 14 .

[3] – مرجع سابق، فاروق يعلى ، **التحضر والعلاقات الاجتماعية الأسرة النازحة** ، ص 103 .

[4] -Pelletie (J), Delfaute (CH), Ibid , pp 13 – 14.

للمبادلات ومركز عبور إجباري للتجارة ، مابين منطقة الهضاب العليا والمنطقة الوسطى من جهة و المنطقة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من جهة أخرى .

وقد تدعمت هذه الوضعية فعليا بعد انجاز مطار 8 ماي 1945 بعين آرنات على بعد 9 كلم من مدينة سطيف ، وانجاز الطريق السريع شرق غرب بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه بفعل الاستثمارات الاقتصادية الهامة .

ج – الاتصال : موقع تلاقي وتكامل التبادلات بين جهتين أو وسطين أو مجالات اقتصادية .[1] على هذا تعد مدينة سطيف نقطة اتصال بين عاصمة البلاد وعاصمة الشمال الشرقي قسنطينة ، فهي تعد موقع تلاقي وتكامل التبادلات بين هذين المجالين المختلفين اقتصاديا وفي المجالات الأخرى بالإضافة إلى التبادلات التي تحدث مع الإقليم الجنوبي .

2–الموضع :

يتميز موضع مدينة سطيف بعدة خصائص منها :

– المنطقة الشمالية الشرقية تعرف نوعا ما من التضاريس زيادة على تشعبات " واد فارماتو " أحد روافد وادي بوسلام .

وبصفة عامة فإن مدينة سطيف تقع في منطقة يتراوح ارتفاعها ما بين (1000 و 1100 م) فوق سطح البحر ، أما التجمعات الثانوية المحيطة بها ، فتجد كلا من الحاسي و قاوة على ارتفاع يتراوح بين (1050

إلى 1100 متر) ، فرماتو و شوف الكداد من 1000 إلى 1100 م ، عين الطريق وعين السفيهة من 1000 إلى 1050 م ، عبيد علي على أقل من 1000 متر .[2]

أما بخصوص الانحدارات فهي على العموم ضعيفة جدا : الانحدارات الكبيرة (+15٪) نميزها في الجهة الشمالية ، حيث نجد بعض سفوح التلال و الجبيلات المعرضة للتعرية .

وعليه مدينة سطيف تقع على أراضي منبسطة سهلة التعمير مقارنة بمدن أخرى كمدينة قسنطينة مثلا .

[1] - Pelletie (J), Delfaute (CH), op.cit , pp 15 – 24.

[2] – شوقي عبد الله بوزيد ، **النمو الحضري وآليات الأطراف** ، ماجستير في التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 2002، ص 9

– المنطقة الشمالية تعرف نوعا من التضاريس زيادة على تشعبات تشغل مساحة 6504 كم ، أي 0.27 ٪ من المجال الوطني مقابل 127 كلم (700 12 هكتار) [1].

3– الخصائص الجيولوجية :

تقع مدينة سطيف بمنطقة تمتاز باختلاف كبير في تكويناتها الجيولوجية سواء من حيث العمر ، الطبيعة ، أو من حيث الانتماء إلى الوحدات البنائية ، وهذا ما توضحه الخريطة الجيولوجية للمدينة ، حيث تمتاز بثلاث مجموعات رئيسية هي :

أ – تكوينات الزمن الرابع (Quatermaire) :

1– تكوينات حالية وحديثة :

تتمثل في كل من الطمي ، الغرين ، الحصى ، توجد بالقرب من الأودية الرئيسية ، حيث الحفر لا يزال نشطا ، وهذه الترسبات تتسع وتشكل مجموعة من المسامات بالقرب من الأودية الرئيسية خاصة على طول وادي بوسلام.

2– تكوينات غير محددة :

تتشكل من ترسبات المنحدرات ، الطمي و الغرين وتشكل أراضي صالحة للزراعة ، تنتشر على طول الأودية الرئيسية على شكل ألسنة ، وتكون بعض الأحيان مجموعة من السهول الصغيرة أهمها سهل " فارماتو " .

3– تكوينات قديمة :

تتمثل في الكلس البحري وقشور من الفيلا فرونشيان مع خاصية تتميز بها السهول العليا السطايفية ، أفق حصوي .

ب – تكوينات من الزمن الثالث : (Miopliocene) :

- **تكوينات الميوبليوسان القاري :**

تتمثل في الرمل والحصى ، الطمي ، الكلس ، تتواجد على شكل شريط عريض في الجهة الشرقية ، ويضيق كلما اتجهنا نحو الغرب مع تواجد بعض الألسنة ، شمال وجنوب المنطقة ، وتشكل التكوينات القاعدة التي تتموضع عليها مدينة سطيف .

[1] – Said Atoui, **Problématique de l'urbanisation spontanée en Algérie (cas de Sétif)** , Thèse de magistère l'architecture 2001- 2002 , p 67

ج – تكوينات تلية :

وتتمثل في تكوينات جميلة تنقسم إلى :

1- تكوينات البيريسيان واللوتيسيان السفلي : تتمثل في كلس بنائي أبيض يحتوي على كسور سوداء من السيليس الأسود ، يتواجد على شكل مساحات صغيرة شمال المنطقة .

2- تكوينات الكامبينيان العلوي والماستريشيان السفلي:

(Componien supérieur,Masterchien inférieur) ،عبارة عن كلس أبيض وصوان أسود يتواجد غرب المنطقة (هضبة شوف الكداد) وجزء يتوسط سهل فرماتو .[1]

ثانيا : 1- الشبكة الحضرية في مدينة سطيف قبل 1830 :

يعود تاريخ مدينة سطيف لآلاف السنين لسلالة تنتمي إلى رجل " كوماينو " الذي انحدر منه أو من ذريته " الأمازيغ " والذين تنظموا على شكل قبائل ولم تظهر الدولة الجزائرية إلى الوجود إلا بعد القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد ، حيث برزت مملكتان : المملكة الميساسيلية التي يحدها من الشرق " واد بو مرزوق " الذي يصب في " وادي االرمال " ، ومن الغرب الملاية، وكان يحكم هذه المملكة " سيفاكس" ، وراء " واد بو مرزوق " توجد مملكة " ميسيليا " بقيادة " ماسينيسا " ، وكانت منطقة سطيف تابعة للمملكة الميساسيلية في سنة 225 قبل الميلاد ، وأثناء الحروب الفينيقية التي دامت من سنة 264 إلى 146 قبل الميلاد ، تحالف " سيفاكس " مع " قرطاجة " بينما بقي "ماسينيسا" حليفا مخلصا لروما ، وبعد انهزام قرطاجة تحصل "ماسينيسا" على توصية باجراء تحالفه مع روما (فتحصل على " نوميديا " وبقي تحت وصايتها) .

وبعد وفاته ووفاة ابنه " ماسينيسا " اشتدت المنافسة بين الأحفاد ومنهم " يوغرطة " الذي ينوي منح الاستقلال إلى نوميديا ، ولم يتمكن من تحقيق حلمه بعد وصوله للسلطة وهو ما سمح للرومان بالتدخل فقاوم الأهالي هذا الغزو ، وتحت قيادة "يوغرطة " الذي قاتل " ماريوس " قرب مدينة سطيف وانهزم في سنة 105 ق م .[2]

1-1- المرحلة الرومانية :

يدرجها الجغرافي الإغريقي " بطليموس " ودليل رحلة " أنطونيوس " ولوحة " بوتنغر " ضمن المستوطنات، لكنهم لا يوضحون إن كانت تنتمي إلى المستوطنات التي أسست خصيصا لاستقبال الجنود المسرحين من الخدمة

[1]- مرجع سابق ، شوقي عبد الله بوزيد ، **النمو الحضري وآليات الأطراف** ، ص 9.

[2]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية : مصلحة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، سطيف 1996 ، ط 12 ، ص 05 .

العسكرية " Colonie deducta " أم أن أحد الأباطرة منحها لقب مستوطنة " Colonie donato" و في هذا الصدد تبقى النقوش أفضل مصدر يعرفنا بالوضعية القانونية " سيتيفيس " .

فحسب المعلومات التي تتضمنها تنتمي هذه الأخيرة لمستوطنات القرن الأول ميلادي ؛ أسسها الإمبراطور نرفا «Narva» بين شهر سبتمبر سنة 96 م و 25 جانفي سنة 98 م ، لتوطين الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية ووضعها تحت رعاية الإله مارس ، فهي تعرف بإسم مستوطنة " نرفا أوغسطوس ماريتاليس سينيغانسيوم " للجنود المسرحين من الخدمة العسكرية . وما تجدر الإشارة إليه حسن اختيار الموقع الذي أسست فيه كغيرها من المستوطنات التي استقبلت الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية ، فهي لم تؤسس بمنطقة جرداء أو خالية من السكان ، وإنما أقيمت وسط التجمعات البشرية... وكانت سيتيفيس طيلة العهد الإمبراطوري الأعلى (القرنI و أواخر القرن III) تابعة لمقاطعة موريطانيا القيصرية التي امتدت حدودها آنذاك من وادي ملوية « Mulucha » غربا إلى الوادي الكبير « Ampsaya » شرقا ، ثم أصبحت بموجب التغيير الإداري الذي أحدثه الإمبراطور " دقليانوس " في أواخر القرن الثالث و مطلع الرابع عاصمة لموريطانيا السطيفية ، الممتدة من الوادي الكبير حتى دلس (Rusuccuru) بالشمال ومنطقة الحضنة بالجنوب .[1]

أما عن تاريخها الإداري ، فيتجلى من خلال أنها مستوطنة زودت بمجلس إداري يسهر على أمورها وفق ما تنص عليه القوانين الرومانية ، تتمثل مهمته في إصدار المراسيم المتعلقة بإقامة تمثال للإمبراطور أو للأشخاص الذين قدموا خدمات للمدينة والمراسيم التي تنص على بناء وترميم المباني العمومية التي تتولى المدينة تغطية مصاريفها زيادة على تعيين الموظفين وتوزيع الحصص الضريبية وجبايتها .

- يضم المجلس عموما 100 « ديكوريون Decuriounes» لكن هذا العدد قد يرتفع أو ينخفض حسب عدد سكان كل مدينة ، غير أن عددهم بالمجلس البلدي بسيتيفيس لا يزال مجهولا ، وتكتفي النقوش بالإشارة إلى 4 ديكوريون تواجدوا بهذا المجلس في فترات زمنية مختلفة .

ورغم استحالة رصد قائمة بأسماء كل الأشخاص الذين شغلوا مناصب إدارية بالمستوطنة فإن النقوش المتوفرة بين أيدينا تعرفنا على الأقل بهذه المناصب وببعض العناصر التي تقلدها من بينهم الريبومفيرس يحرسان مجلس الديكوريون ويسهران على تنفيذ الأشغال العمومية كما يحتمل انفرادهما بحق رئاسة الجلسات القضائية كمعالجة القضايا البسيطة التي تطرح على محكمة المستوطنة ،... ومن مهماتها مراجعة قوائم سكان المدينة وتسجيل أصحاب الثروات ، وشطب العناصر التي أصبحت تمارس مهام إدارية بمدينة أخرى ،.. زيادة على ذلك كان للمستوطنة

[1]- خديجة منصوري ، "**مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية – النشأة والنمو الاقتصادي** " ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 15 جوان (2001) ، ص 172.

الإيديليس «Aedilis » يتوليان مهمة حفظ الأمن بالأسواق والأمن الحضري وصيانة الطرقات والساحات وتنفيذ الأشغال العمومية ... وكذا الكويستور «Quiestors» المشرفان على الشؤون المالية .

من جهة أخرى سرعان ما استقبلت المستوطنة عناصر مدنية [1].

عناصر مدنية هاجرت إليها من المدن والمقاطعات الرومانية وأصبح مجتمع سيتيفيس نتيجة هذه الهجرات المدنية الفردية عبارة عن خليط يضم العناصر الليبية المعروفة لدى مؤرخين الغربيين بالأفارقة ، والأفارقة المرومنين، زيادة عن عناصر هاجرت من غاليا وسوريا وداسيا (رومانيا حاليا) ، وشبه الجزيرو اليونانية ، ومن قسنطينة وميلة ، ومداوروش (Madauros) بنوميديا ، ومن نابول(Neopolis) وزنفور (Assuros) بإفريقية البروقنصلية ، ومن بجاية و تيكلات (Tubusuctu) بموريطانيا القيصرية

ساهم هذا الخليط البشري في تعدد الديانات ، بعضها سماوية وأخرى وثنية فبالنسبة للديانات السماوية ، استقرت جالية يهودية بسيتيفيس ، وأقبل السكان على اعتناق المسيحية يذكر القدسيين أوغسطين (أوغسطينوس) في هذا السياق : " أن الزلزال الذي تضررت منه ستيفيس في عهده تسبب في خروج السكان من منازلهم وبقائهم في الحقول طيلة 30 يوما تم خلالها تعمير2000 شخص ، لكن لم يسلم المسيحيون الستيفنسيون من الاضطهاد الديني الذي شنته السلطات الرومانية ضد هذه العناصر ، وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المسيحية لم يقض على المعتقدات الوثنية ، بحيث استمر السكان بعبادة الآلهة الوثنية ، فعبدوا الآلهة المحلية المعروفة لديهم بآلهة الآباء (Dii patri) و الآلهة المورية (Dii Mourici) ..... والآلهة ساتورنوس (saturnus) الآلهة الأكبر الذي أقاموا له المعابد وقدموا له القرابين لعله يخصب لهم حقولهم ويوفر لهم محصولا جيدا ويراعى مواشيهم ويسهر على تكاثرها وينعم عليهم بالأولاد ، هذا الإله الذي أقبلت عليه مختلف الشرائح الاجتماعية الحضرية ولا سيما الريفية بنسب متفاوتة الأهمية .. وعبدوا بعض الآلهة الرومانية كالإله مارس [2] اله الحرب الذي وضعت المدينة تحت رعايته ..وبعض الآلهة الشرقية ... كالربة الآسيوية كيبال (Cybéle) ربة الخصوبة التي لها معبدا بالمدينة هدم أثناء حريق وأعيد ترميمه سنة 288 بفضل تبرعات المواطنين الذين يعبدونها .

أما عن النشاط الاقتصادي :

يتجلى مما تقدم مدى إقبال السكان على الآلهة التي لها علاقة بالنشاط الزراعي وهذا أمر طبيعي نظرا لأهمية النشاط الزراعي الذي عرفته سيتيفيس وضواحيها ، حيث تكثر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة هذه الأراضي التي استفاد

[1]- المرجع السابق ، خديجة منصوري ، " **مستوطنة ستيفيس في الفترة الرومانية** "، ص 174 .

[2]- المرجع السابق ، خديجة منصوري ، " **مستوطنة ستيفيس في الفترة الرومانية** "، ص175 .

منها الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية قطعا أرضية أو مبلغا ماليا بعد انقضاء خدمتهم العسكرية هذا واستحوذت العائلات السيناتورية المقيمة بالمستوطنة والأباطرة على مساحاتها الشاسعة من أراضي سيتيفيس ، وأراضي السهول العليا ... ولقد سمحت الأراضي الخصبة التي تزخر بها المنطقة من انتشار حقول القمح ، ومعاصر الزيت على انتشار الزيتون وكثرة الكروم ساهم هذا الإنتاج الفلاحي في تنشيط صناعة الزيت مثلما يتجلى من البنايات المزودة بالمعاصر التي لوحظت بالمدينة وضواحيها .

من جهة أخرى نذكر : إشراف والي المقاطعة " ليكينيوس هيوركلس " « Licinius Hierocles » سنة 227 على بناء أسوار خربة عين السلطان " Castellun Ciofactense" وعين الحاميات " Castellun Perdices" و ملول " Castellun Thib " وبئر حدادة وعين لحجر ، أما عن المبررات الحقيقية التي كانت وراء بناء هذه الأسوار فإننا نفتقر للمعطيات التي تدلنا عليها ... غير أن هذه الأسوار وإن ارتبطت بالوضع الجديد للكاستيلوم فإننا لا نستبعد أن يكون الخطر الذي هدد المنطقة قد أسرع بإنجازه،خاصة وأنها تزامنت مع خروج ليكنيوس هيوركلس على رأس حملة للقضاء على الاضطرابات التي شهدتها المنطقة .[1]

عرفت سيتيفيس وريفها نتيجة هذا النشاط الزراعي حركة تجارية نشيطة ، بحيث نشطت الأسواق الريفية « Nundinae » التي أقيمت بالضياع الكبرى التابعة للخواص وبالكاستيلوم في فترات تتناسب والنمط المعيشي لسكان الريف ، يلتقي فيها البائع والشاري لاقتناء حاجياتهم على الأقل مرتين في الشهر ، هذا ما نستخلصه من النقوش التي خلفها التجار الجوالين بسيتيفيس ... كانت هذه الأسواق ضرورية لسد متطلبات سكان الريف ... ومن جهة أخرى تقلل من تنقلات المزارعين إلى المدن لشراء حاجياتهم فهي توفر لمزارعي الضياع الكبرى والكاستيلوم السلع غير متوفرة بالضيعة ، وتتيح لهم فرصة التفاوض حول فائض الإنتاج مقابل مبالغ مالية لتسديد الرسوم المفروضة عليهم كما استغل الرحل فرصة إقامتهم بالقرب من مراعيهم لاقتناء حاجياتهم وبيع المنتوج الذي توفره الماشية هذا زيادة على الخدمات الهامة التي قدمتها لأصحاب الضياع إذ سمحت لهم بتسويق انتاجاتهم وأتاحت لهم فرصة توظيف اليد العاملة الزراعية الموسمية التي تفد إلى السوق لعرض خدماتها ، ودائما في إطار النشاط التجاري تدلنا المعطيات التاريخية على وجود حركة تجارية نشيطة بالمدينة ، نذكر من بينها أدوات الوزن التي وجدت بها واستقرار العناصر السورية واليهودية بالمدينة المعروفة منذ القدم بممارسة التجارة وانتشار عبادة الاله مركوريوس « Mercurius» اله التجارة ووجود ثلاث محطات للجباية للرسوم الجمركية المعروضة على السلع واحدة بسيتيفيس والثانية بأدبورتوم (Adportum) على الطريق الرابط بين سيتيفيس و سيفوس (Sigus) والثالثة ب : بريزديوم

[1]- المرجع السابق ، خديجة منصوري ، " **مستوطنة ستيفيس في الفترة الرومانية** "، ص 176 – 178 .

(Praesidium) دون إمكانية التأكد ان كان يقصد بها المحطة الغربية من زراي أم تلك التي تقع شمال غرب شط الحضنة .[1]

و أصبحت سيتيفيس سوقا كبيرا يستقبل حبوب و زيوت السهول العليا السطايفية لتوجه إلى احدى موانئ المقاطعة و تبحر بها السفن نحو روما .

انعكس الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته سيتيفيس على الثراء المادي للمدينة بحيث شهدت لاسيما خلال النصف الثاني من القرن الرابع حركة عمرانية واسعة أنجز من خلالها سورها ما بين 355 و 378 ، وبني السيرك في النصف الثاني من القرن الرابع ، والمدرج بعد زيارة الإمبراطور " ماكسيمان " لشمال إفريقيا سنة 297 وأعيد ترميمه في عهد الإمبراطور " جوليانوس " ، أما الحمامات المزينة بالفسيفساء ، سواء التي بنيت في مطلع القرن الثالث أو تلك التي تنسب للرابع الأول من القرن الخامس يستبعد إدراجها ضمن الحمامات العمومية المسيرة من طرف المدينة ويحتمل أن تكون حمامات خاصة تابعة للعائلات الأرستقراطية[2]

1-2- المرحلة الاسلامية :

تم دخول الجيوش الإسلامية الفاتحة لبلاد المغرب في بداية القرن السابع ميلادي بواسطة عسكريين منضبطين ومنظمين حملوا معهم رسالة إنسانية ... تتمثل في تساوي البشر ، واعتماد عقيدة جديدة تسمح للسكان المحليين ولأول مرة من تسيير أمورهم بيدهم وامتلاك حق حياتهم ولهذا فاعتناق السكان المحليين للعقيدة الجديدة زادهم تماسكا وتلاحما وافرو تنظيما اجتماعيا جديد المفاهيم والتصورات .

لم يدخل المسلمون الفاتحون منطقة سطيف إلا بداية من القرن الثامن ميلادي ، فأقاموا بها داخل القلعة البيزنطية التي كانت في ذلك الزمن لا تزال محصنة بأسوارها الضخمة والتي استقر بها أول جند إسلامي في قلب مدينة سطيف . لكن المصادر التاريخية لا تمدنا بالتاريخ الأكيد لدخول الجيوش الإسلامية للمدينة و لا توافد أولى عناصر العربية إليها ما عدا إشارة إلى قبيلة بني أسد في عهد الخلافة الأموية واستمر ذلك في عهد الدولة الأغلبية في تونس تحت حكم الخلافة العباسية ؛ وحاكم سطيف تلك الفترة من قبيلة " بني أسد" ، نصب بهدف مراقبة الحدود الغربية

[1]- المرجع السابق ، خديجة منصوري ، " **مستوطنة ستيفيس في الفترة الرومانية** "، ص 177 – 179 .

[2]- المرجع السابق ، خديجة منصوري ، " **مستوطنة ستيفيس في الفترة الرومانية** "، ص 182 .

وبلاد قبيلة كتامة بعد الانتصارات التي حققها الداعية أبو عبد الله الشيعي لنشر مذهبه في بلاد كتامة واختياره الاستراتيجي لمرتفعات الشمالية لمدينة سطيف ، " ايڤجان " ،

اتفق حاكم سطيف "علي بن حفص عسلوج " ، مع حاكم ميلة ويلزما للحد من النفوذ الشيعي بالمنطقة ، غير أنهم لم يتمكنوا من الوقوف في وجه التوسع الشيعي الذي واصل زحفه حتى أبواب القبائل بالحضنة وبعد سقوط "ميلة " ، وانشاء الامارة الأغلبية ، استقبلت سطيف جيشا كبيرا يقوده "عبد الله الأول " ، التابع للأغالبة والذي شارك في حملة الفتح التي قام بها في بلاد كتامة ، وخلال الحملة الثانية سنة 903 ، أصبحت سطيف ، مركز التراجع القوات الحكومية ، وبما أن سطيف كانت تمثل بعد ميلة للكتاميين هدفا أساسيا لما تمثله من تبعية ، ولاء وخضوعا للأغالبة ومركز تمويني للجيوش الأغلبية ومركز ايوائها فقد دخلها الداعي سنة 904 م .فبعد شهرين من محاصرتها ، توفي حاكمها " الأغلب علس بن حفص بن عسلوج " ، فاستسلم المحاصرون طالبين الأمان بعد أن تحطمت أسوار المدينة وهدمت قلعتها الأغلبية .تحت حكم الفاطميين ، احتوت قلعة سطيف على حامية للكتاميين الذين أكدوا ولائهم للعائلة الفاطمية سنة 945 م. خلال الحرب ضد " يازيد" صاحب الحصار وقائده أيوب .. وإذا كان سور المدينة قد هدم جزء منه خلال هذه الفترة ، فإن حصن القلعة بقي صامدا والمنطقة عادت الى رخائها المعهود .

بنهاية القرن العاشر تبعت سطيف ومنطقتها الامارة " الزيرية " كما تزعمت حركة مقاومة الكتاميين ضد اجراءات الضرائب التي أثقلت كاهلهم ، فإستغل مرة أخرى داعي فاطمي هو " أبو الفهم الخرصاني " غضبهم وتزعم هذه المقاومة .

وفي سنة 988 م .قدم الحاكم الزيري " المنصور" الى سطيف لهزم الثائرين والقضاء على من تزعم هذه المقاومة ، فدخلت سطيف تحت امارة الحاكم الجديد " درزاب أبو زبل " وضم حصنها حامية " صنهاجية " تدخلت لإعادة النظام سنة 990 م بقيادة المنصور .

- وفي النصف الأول من القرن الحادي عشر شهد المغرب الاسلامي غزوتين للقبائل الهلالية بأمر من الخليفة الفاطمي المستنصر انتهت بالقضاء على المركز الحضاري للخلافة الحمادية وانتقال مركزها من القلعة بالمعاضيد الى بجاية .وتنتج عن هذه الوضعية ضعف إفريقيا الشرقية ، وتوسع الحماديون على حساب الزيريين وأخذوا السهول العليا .

ففي سنة 1062 م .أعطى الأمير " الحمادي الناصر " حكم قسنطينة الى أخيه بلبار ، فأصبحت سطيف تابعة لنفوذ الدولة الحمادية التي يربطها بقسنطينة شبكة طرق استراتيجية تمر في أغلبها بمنطقة سطيف خلال القرن 11 م .

وبظهور الموحدين كقوة فاعلة في المغرب الاسلامي بدأت بوادر السيطرة تزحف من الغرب نحو الشرق ففي عام 1152 م خاض الجيش بموالاة القبائل الهلالية معركة دامت ثلاثة أيام بسهول مدينة سطيف وانتهت بهزيمة الحماديين والقضاء على آخر الخلفاء الحماديين " يحي بن عبد العزيز بن حمادو " بهدفها " حسن الوزان " خلال القرن الخامس عشر : " لم يتبق للعيان بسطيف إلا مئات المنازل " . وتقع على الطريق الرابط بين " فاس الى تونس " ، عندما زارها " ليون الافريقي " بحيث كانت تابعة للدولة الحفصية ببجاية .[1]

عند مجيئ العثمانيين الى الجزائر التي استنجدت بهم إثر الغزو الاسباني ، أخذ العثمانيون يتوسعون في مختلف أنحاء الجزائر في هذه المرحلة لم تكن السلطة العثمانية على سطيف مباشرة وإنما كانت تابعة لبايلك قسنطينة ، كما حكم المدينة عائلات كبيرة من المنطقة أو حكام يعينهم باي قسنطينة ، وقد وضع الاحتلال الفرنسي نهاية للعثمانيين بسطيف [2].

يجدر الذكر أنه خلال فترة العثمانية منطقة سطيف كانت تسيطر عليها عدة قبائل محلية كبيرة مثل " قبيلة عامر " ، بينما اقتصرت السيطرة التركية كما أشرنا سابقا " بقسنطينة " والمتمثلة في البايات على ايفاد قواد يجمعون الضرائب ويجمدون الثورات المحلية من حين لآخر وخضعت مدينة سطيف الى التنظيم الاجتماعي العثماني وهذا حسب ملف رقم 15 الذي يحمل تقرير المجلس المسيحي خلال الفترة الاستعمارية من السنوات (1863 – 1887) فقسمت قبيلة عامر التي تسيطر على المنطقة . الى ثلاث قبائل ابتداءا من 1849 هي عامر الظهرة ، عامر لقبالة ، و أولاد نابت .[3]

2– الشبكة الحضرية في سطيف بعد 1830 :

كانت الهضاب العليا تعد من المناطق الهامة في بايلك قسنطينة من حيث الفلاحة والتجارة ، فهي كانت تجمع بين نوعين من التضاريس هما الساحل و الهضاب ، كانت هذه المنطقة تسير من طرف أسر عريقة ذات النفوذ المحسوس ، أهمها أسرة آل مقران المسيطرة على منطقة مجانة و " ابن عاشور " على فرجيوة و " بوعزيزين قاتة " على المناطق الجنوبية من الهضاب .

[1]– " **سطيف خلال الفترة الوسيطية** " ، شذى الهضاب ، (مجلة ثقافية تصدرها مديرية الثقافة بولاية سطيف) ، العدد 7 ، ص 36 – 37 .

[2]– " **سطيف – لمحة تاريخية** " ، مجلة منوغرافيا سطيف ، مديرية السياحة – ولاية سطيف ، 2007 ، ص 04 .

[3]– شادية خلف الله ، " **سطيف خلال الفترة الوسيطية** "، شذى الهضاب سطيف ، العدد 7 ، (د ، س) ، ص 38 .

كانت هذه الأسر تتحكم في أسرات كثيرة متوطنة ومنتشرة بناحية سطيف هي على الوجه التالي :

- أولاد نابت – أولاد ماضي – أولاد صالح – بنو عادل
- أولاد علي بن خالد – أولاد عريب – بنو مرعي – مزيطة
- أولاد بويحي – أولاد سيدي حملة – بنو اسماعيل – درعات
- أولاد عبد الحق – أولاد دراج – الغزازلة – أولاد خلوف
- أولاد عياض – أولاد سليمان – أولاد طيار – أولاد سلطان
- المعاضيد – أولاد سلام – أولاد موصلي – بنو عباس
- الزناخرة – أولاد علي بن صابر – زمورة – أولاد علي بوناب
- أولاد علي بن داود – أولاد عموشة

كان شيوخ هذه الأسر يشكلون المجالس الإدارية الحاكمة بإسم النظام العثماني وكانوا يديرون شؤون المنطقة ؛ بحرية مقابل ضريبة يدفعونها إلى خزينة الباي ، وأعفيَّ بعض الشيوخ من الالتزامات الضرائبية مقابل قيامهم بجباية الضرائب من السكان ، والعمل في صفوف قوة " أحمد باي "، ونتيجة لهذا النظام المتبع اتسمت العلاقة بين السكان و البايلك بالهدوء ، الأمر الذي تولد عنه استقرار نسبي في الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى هذا قد تقرب النظام العثماني من شيوخ بعض الطرق " الصوفية" الذين كان لهم نفوذ ملموس في هذه المنطقة وقدموا خدمات لبايلك الشرق مقابل حصولهم على امتيازات زيادة على هذا كان النظام العثماني قد أحدث بهذه المنطقة قبائل اصطناعية مخزنة كقوة حارسة ومساعدة له .

ونظرا لأهمية هذه المنطقة قرر الفرنسيون احتلالها ، خاصة بعد تمكنها من احتلال مدينة قسنطينة ثم سطورة. بعد هذا وجهت حملات إلى كل من جميلة و جيملة ومنها إلى بيبان الحديد في أكتوبر 1839 ، وتذكر المصادر التي بين أيدينا وأهمها التقارير الفرنسية أن مدينة سطيف لم تكن عامرة أثناء دخول الفرنسيين إليها نهاية سنة 1839 ، إذ جاء في تقرير حول موقع سطيف ما يمكن ترجمته : " إن سطيف بأصلها لا بمتغيراتها كانت على مر الزمن حلقة وصل بين مناطق كثيرة ، كانت مركزا للتبادل التجاري الخاص بالإنتاج الفلاحي التلي ، ومورد القطاع الصحراوي (الجريد) وموارده المرتفعات الجبلية" .

ولم يقتصر دور سطيف على التبادل التجاري بين هذه القطاعات الثلاثة بل تعداها إلى القيام بدور التبادل التجاري بين هذه الموارد والتجارة الأوروبية وأن المعمرين الأوروبيين و خاصة سلطة " الدومين " لتجد في سطيف المدينة والمنطقة الجامعة للازدهار والخصب الفلاحي ، بالإضافة إلى ما كانت تحظى به من أسواق بلغت ثلاثة عشرة منتشرة عبر الأنحاء . و لعل هذا ما يفسر اهتمام السلطة الفرنسية بسطيف التي لم تتوان في تحويلها إلى مركز عسكري استراتيجي هام ، وأطلقت عليها اسم « فور دورليون Fort d'orléan » وهيأت لاستيعاب ألف (1000) ساكن ....

فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية لهذه المنطقة وبخاصة السكان منها إننا لم نتمكن من حصر عدد السكان قبل مجيء الفرنسيين ولا بعده مباشرة وتؤكد المصادر أن أوثق الإحصائيات كانت منذ 1850 نعني بها تلك التي قدمها قائد الأركان الفرنسي التي على ضوئها يفهم أن منطقة سطيف قسمت خلال تلك السنة إلى أربع دوائر هي : سطيف ، بجاية ، برج بوعريريج ، ، بوسعادة . وكانت سطيف عامرة بالسكان خلال هذه السنة بحوالي 1248 ن وبلغ عدد سكان الدوائر الأربع 200 ألف نسمة ، وتعدت قوتها الحربية الجزائرية 4000 فارس .

اتخذت السلطة الفرنسية من مدينة سطيف قاعدة للاحتلال منطقة الهضاب حيث وجهت حملات عسكرية متعددة إلى جهات مختلفة منها التي قادها " نيقريي – Negrier " في ماي 1841 ضد الشيخ " الحاج محمد " صاحب النفوذ الواسع بالحضنة ، وصلت هذه الحملة إلى مشارف مسيلة ، ومنها التي قادها شاسولامبا (Chasseloup lombart) عام 1845 جنوب مسيلة من أجل اخضاع منطقة المعاضيد الرافضة لأي لون من ألوان التبعية لفرنسا .

كانت قوة هذه الحملة 1545 محارب تمكنت من الحصول على ضريبة قدرت ب : 2000 فرنك من عند أولاد عياض وتثبيت سلطة الموالين لفرنسا من الشيوخ وفي مقدمتهم " ابن التونسي بن عبد الله " الذي تعين قائدا على بوسعادة .

وتعددت **الحملات العسكرية على هذه المنطقة** فكانت حسب الشكل الآتي :

جدول رقم 14: الحملات العسكرية على منطقة سطيف.

تاريخ وقائد الحملة	عدد أفرادها	ضد	نتائجها
18 مارس 1846 بادو .	1620	عين ياقوت و سيدي مبارك والبنية والدسين و بوقاعة و عين السبع ، وواد حبل و عين كحلة و بوسعادة وعين الهزع و واد الأصنام	ملاحقة قادة المقاومة ومحاولة التقرب إلى سكان المنطقة
جوان – جويلية 1846 الدوق " دومال "	4452	مولاي محمد بضواحي سطيف .	حرق المحاصيل الزراعية وكانت المقاومة عنيفة
		بوسعادة والبرج .	نصبت بوضياف قائدا مكان الشيخ بالكسكاس
14 ماي– جوان 1847 بادو .	1559	منطقة بجاية و سطيف .	فرض عقوبات .
سبتمبر 1849 و ماي 1850 . بازال		منطقة سطيف و بوسعادة .	إخضاع كثير من السكان وفي مقدمتهم مقدم زاوية شلاطة ، بجانب أعراش كثيرة هي : أولاد يحي ، أولاد عبد الله ، أولاد عابد ، أولاد رزوق ، أولاد خالف ، بنو إبراهيم ، بنو يعلى ، بنو شعبانة ، بنو عفيف ، بنو و تيلان .
ماي – أفريل 1851 كامو	5562	الثائر بوبغلة وسي محمد الزواوي	عقاب وفرض ضرائب وحرق .
1853 ماكما هون	2664	سكان بابور	خسر الطرف الفرنسي 104 محارب
منتصف عام 1856 قاستي		سكان البابور وخاصة ضد بني مرعي الذين قتلوا قائد الناحية	فرض عقوبات .

تؤكد هاته الحملات الكثيرة إصرار السلطة الفرنسية على احتلال هذه المنطقة وتؤكد أيضا الصعوبات الكبيرة التي واجهتها من مقاومة السكان ، ولم تمنع هذه الصعوبات الفرنسيين من إتباع سياسة معينة ، من أهم مظاهرها التقرب إلى شيوخ المنطقة وترهيبهم وإغراء البعض منهم بإسناد لهم مناصب إدارية مثلما حدث مع الشيخ " عبد الله بورنان " الذي عين على رأس" أولاد خيار " الذي خلفه " محمد بن الصخري " عام 1849 م ، ومع الشيخ " سي محمد بن الحاج المكي " الذي تولى رئاسة مجلس القضاء في سطيف عام 1848 و عين كذلك " محمد الراشدي بن الحملاوي " " خوجة " طرفا جزائري في مكتب الشؤون العربية العسكرية لسطيف عام 1848 . ومن مظاهر هذه السياسة تشجيع الهجرة الأوروبية إلى هذه المنطقة وتشجيع الاستثمار بها .

بالاضافة إلى استخدام مدن كسطيف منطلقا للرحلات العلمية الاستطلاعية . كتلك التي إلى بسكرة ومن بسكرة إلى جنوبها .[1]

ثالثا : مراحل التحضر و الحياة الحضرية في مدينة سطيف :

1- ما قبل الاحتلال الفرنسي :

يعود تاريخ نشأة مدينة سطيف إلى عصر ما قبل الرومان ، غير أن أول من حدد لها مجالها الجغرافي وأحاط بها أسوار، هم الرومان ، حيث تربعت على مساحة تقدر ب : 40 هكتار ، وشهدت حركة تنموية وتنظيما اداؤيا واجتماعيا خاصا ، حيث أعطوا للمدينة صفة جمالية وفنية و مازالت الآثار التي خلفتها شاهدة إلى يومنا هذا من حدائق ونافورات وحمامات أرضية مثل الذي عثر عليها أثناء الاستعمار الفرنسي في حديقة " رفاوي ساعد " ، وصفة دينية كالمعابد المسيحية التي تمثل اليوم " جامع ابن باديس " ، بالإضافة إلى حديقة " الأمير عبد القادر " التي تحتوي على 200 قطعة منقوشة وأعمدة بها كتابات لاتينية تشهد كلها على حضارة مدينة سطيف [2]، ثم بعدها أصبحت عاصمة لموريتانيا " سيتيفانسيس " .

أما في الفترة الإسلامية ، فلم تحض مدينة سطيف للأهمية التي حضت بها بعض المدن الجزائرية على غرار مدينة بجاية وتلمسان مثلا ، فالأتراك بعد دخولهم للجزائر خلال القرن 16 للميلاد ، عملوا فقط على تطوير المدن الساحلية لأغراض تجارية بعد نمو المبادلات مع الخارج وبذلك بقيت مدينة سطيف حتى دخول الاستعمار الفرنسي

[1]- أحميده عميراوي ، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط 2 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 117 -122 .

[2]- " سطيف عبر العصور الإسلامية " ، مجلة الشهاب الشهرية ، العدد الثاني محرم 1426 ، ص 07 .

واجهة لقلعة قوية تتصل مع الخارج عن طريق أربعة أبواب رئيسية وأصبحت مركزهم للمبادلات التجارية يحتل مركزها مساحة تقارب 40 هكتارا .

2– مرحلة الاحتلال الفرنسي :

أ– المرحلة الأولى : 1839 – 1954 : " نشأة النواة " .

منذ دخول المستعمر الفرنسي منطقة سطيف عرفت المدينة عدة تغيرات هامة في التوسع المجالي ونمط البناء ، فبعد أن كانت أنقاضا لبنايات يرجع تاريخها إلى العهد الروماني ، حولها إلى مدينة استعمارية سنة 1847 ، وتمثل سنة 1843 م ؛ تاريخ وضع أول مخطط حضري لمدينة سطيف le premier plan urbain de setif » » ، حيث تم إنشاء مركز للبريد ومسجد العتيق هذا الأخير الذي نشأ بأمر صدر سنة 1845 ، ثم صدر قرار عام 1847 م ، يتضمن إنشاء النواة الأوروبية حيث تم إنشاء من خلاله البنك سنة 1855 م ، ثم فندق المدينة وقاعة الحفلات سنة 1856 ، وتم أيضا استغلال الأراضي الخصبة ، ومنحت امتيازات لشركات أجنبية بمرسوم 26 أفريل 1863 م ، منها امتياز استغلال 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية لشركة " سويسرية " " compange genevoise " التي عملت على تشكيل عدة قرى محيطة بالمدينة منها : (عين السفيهة ، عين الطريق ، فارماتو ، الحاسي ، الباز ، عين الموس ... الخ) كما تم خلال هذه المرحلة إنشاء عدة تجهيزات داخل المدينة مثل : محكمة من الدرجة الأولى عام 1866 م ، وكنيسة " Saint Mornique " ، ثانوية " ابن باديس " حاليا سنة 1867 م ، وإنشاء مدرسة " collége coloniale " ، ثانوية قيرواني حاليا سنة 1873 ، ومراكز إدارية أخرى سنة 1874 م وعليه أخذت المدينة تتوسع خارج حدود الأسوار نميز فيها شارعين أساسيين هما :

- الشارع العسكري في الشمال : مكان القلعة ومحاط بثكنات عسكرية .
- الشارع المدني في الجنوب : يتميز باستغلال كبير للمجال ، يعكس مظاهر الحياة للمعمرين في تلك الفترة حيث : [1]
  - طرق واسعة مع أرصفة مزينة بأشجار .
  - محلات ودكاكين .
  - مساكن وعمارات .
  - تجهيزات متنوعة .

وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث شوارع أخرى – نهج – وهي :

[1] -Said Atou, ibid , p 58.

- Avenue Jean Jaurés – أول نوفمبر 1954 " حاليا" .
- Avenue Clemenceau – 8 ماي 1945 " حاليا " .
- Avenue Paul Doumer – السعيد بوخريصة " حاليا " .

بالإضافة إلى تجمع قديم على أرضية البلدية تم كرائه 1881 م لبعض السود أصبح فيما بعد يدعى village miégres أو ما يعرف بالزمالة .

وبعد 1881 م ظهر تموضع سكاني آخر يتميز ببنايات فخمة من نوع " فيلا" بحدائق منزلية تسكنها الطبقة الأوروبية المتوسطة وهي حي " Beau marché " بالجنوب الشرقي – حي ثليجان حاليا –كما استفادت مجموعة من العائلات بقطع أرضية صغيرة لاستغلالها في نشاطاتها الحرفية و يتموقع هذا الحي بالشمال ويسمي بحي " الهواء الجميل " Bel-air .

أما عام 1896 فقد تم إنشاء مسرح بالمدينة ووضع تمثال عين الفوارة سنة 1889 م من طرف : Français de Saint Vidal بالإضافة إلى إنشاء الحدائق العامة مقابل عين الفوارة "Place Joffre" ، وسوق الكنيسة وبعد الحرب العالمية الأولى استمرت السلطات في استغلال المجال بحيث خصصت أحياء خاصة بقدماء الحرب (1914 – 1918) تدعى حي قدماء الحرب في الجنوب الغربي للمدينة ، وحي آخر يعتبر الثاني من نوعه بحي ثليجان يدعى : Cite Levy سنة 1925 .

وخلال هذه المرحلة أوصلت المدينة بخط سكة حديدية باتجاه مدينة قسنطينة بالجنوب الشرقي للمدينة وهدمت الأسوار التي كانت تحيط بها وعوضت بشوارع امتدت في كل الاتجاهات وهكذا يمكن القول أنه تأكد أول تعامل خارج القلعة وبالتالي ظهور أول وعي حضري خارج أسوار هذه المدينة وتميزت بظهور :

باب بجاية القلعة الشمالية : ترك المجال فارغا للأغراض العسكرية

باب الجزائر في الغرب : تشكل حدائق والذي يتميز بكثرة منابع المياه بالإضافة إلى حديقة التنزه " الأمير عبد القادر حاليا " ، والتي تعتبر كمتحف مفتوح على الهواء نظرا للآثار والتماثيل التي كانت تحتويها بالإضافة إلى مستشفى مدني سنة 1939 م [1] .

باب بسكرة في الجنوب : وتشكل أحياء محاطة وراء قصر العدالة والمركز الرئيسي للشرطة ، تموضع عليه " سوق العرب Marché Arabe " ونهج Leclerc وملعب Egirunt ، قصاب حاليا ، وحديقة Erlacier وثانويتين – قيرواني – و ثانوية جديدة للبنات – مليكة قايد – حاليا .

[1] -Donise Moiel : **Sétif de ma jeunesse** , septembre, 2001 , p 12 (CD)

باب قسنطينة في الشرق : هي المحطة يحوي مساكن بالإضافة إلى مطاحن ومخازن الحبوب (Compagne genevoise) يتموضع هذا الحي أمام مسجد " أبو ذر الغفاري " والذي أنشئ سنة 1928 م ومقبره مسيحية وحي عمال المحطة والذي يتميز بمساكن تضم حدائق خاصة تسكنها البرجوازية المتوسطة بحواف الطريق الوطني رقم (05) .

هذا النمو على أساس نواة إيضاحية وفرت كل المرافق الضرورية من خدمات التجارة ، إدارة ، نقل ، صناعات صغيرة ، حرف .... الخ والتي تعتبر كمؤشر للدور الذي كانت تمارسه التجمعات الحضرية الأوروبية في المدن الجزائرية ومدينة سطيف كمثال عنها .[1]

ب- المرحلة الثانية : 1954 – 1962 م : " ظهور الأحياء المحيطة "

مع اندلا ع الثورة التحريرية ، أصبح القطاع الزراعي يضم أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى انخفاض الأجور وزيادة نسبة البطالة و أما السياسة العسكرية المتبعة من طرف المستعمر في هذه الفترة من إقامة المحتشدات وسياسة الاضطهاد والتقتيل والتعذيب ..... كل هذا أدى إلى زيادة نسبة النازحين من الريف إلى المدينة بحثا عن الأمن والاستقرار وبذلك نشأت عدة أحياء وتجمعات سكانية بحواف المدينة النواة التي أسسها المستعمر الفرنسي ومنها :

ظهور حي يحياوي (طابجة) 1954 م : بعدما اشترى المضطهدون النازحين من الريف قطع أرضية صغيرة و قاموا ببناء منازل فوقها وتزامن ظهور هذا الحي بتموضع مراكز المراقبة منها Ancien parc a fourrage – الحماية المدنية حاليا في الغرب ، Grand mobile مركز الدرك الوطني حاليا مع بناء مدرسة ابتدائية " l'école Matemelle " سنة 1956 م ، مدرسة الشيخ عبدو حاليا في الجنوب مقابل المقبرة الإسلامية ، مع تواجد مقبرة للمسلمين و اليهود في الجنوب .

في هذه الأثناء تم بناء عمارات جماعية لديار النخلة وتركز تجزئة Piene gailler للمدنيين الجزائريين ، وبعد عام 1956 م سمي بشارع " بيرڤاي " وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجال كان عبارة عن حقول قمح ، وبنيت هذه المساكن حول شارع الإمام " بونشادة " في الجنوب الغربي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 28 نحو مدينة بسكرة .

بناء منازل جماعية من نمط الحارة في الأحياء المحيطة بالمحطة.

[1]– مرجع سابق ، فاروق يعلى ، **التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة** ، ص ص 108 – 111 .

ظهور حي لندريولي سنة 1959 .

وعليه أصبحت المدينة مقرا للمحافظة سنة 1956 م ، كما تم إنشاء عدة مرافق أخرى كمركز التكوين المهني والتقني سنة 1957 م بمحاذاة باب بسكرة (Cent) ومحكمة جديدة سنة 1959 ومركز رئيسي للشرطة سنة 1960 .

كما استفادة مدينة سطيف من مخطط أو مشروع قسنطينة سنة 1958 – 1962 م ، الذي كان يهدف إلى إقامة عدة مشاريع لتخفيف من حدة الثورة والتي كانت في هذه المرحلة على أوجها ومن خلاله تم انجاز ما يلي :

- حي المستقبل سنة 1960 م .
- حي السيلوك يحتوي على 180 مسكن سنة 1960 م .
- حي 130 مسكن في نفس السنة .
- حي 66 مسكن ، السور القديم سنة 1961 م .
- و حي بيلار – الهواء الجميل _ 103 مسكن في نفس السنة مع حي الموظفين .

وفي عام 1958 م ، تم بناء المستشفى العسكري الفرنسي شمال حديقة " الأمير عبد القادر " وهو المستشفى الجامعي " سعادنة عبد النور " حاليا .

وقد شهدت مدينة سطيف عموما في هذه الفترة توسعا عمرانيا فوضويا خاصة في الشمال الشرقي للمدينة .وهذا أصبحت مدينة سطيف تتربع على مساحة قدرها 285.15 هكتار وفي سنة 1960 م تم تعميم كامل للتشريع الحضري الفرنسي في الجزائر ، ولأول مرة أنجزت دراسات خاصة ، وتم وضع المخطط الحضري الموجهPUD سطيف ، ومثل باقي مدن الشرق الجزائري استفادت المدينة بعدد من السكنات والمشاريع لإنجاز أحياء (PUD) الذي وضع ما بين 1959 – 1960 م ، هذا المخطط جاء لتنظيم المجال الحضري وتصحيح نماذج التحضر الموجودة عامة والسكن خاصة ، وتطرق لمشاكل التهيئة ووضع سياسة عامة للحركة الحضرية وتهيئة المجال وتوجيه بذلك التحضر في المستقبل .

3- مرحلة الاستقلال :

أ- مرحلة المخططات التنموية :

عرفت فترة ما بعد الاستقلال المخططات التنموية ، وكان أول هذه المخططات المخطط الثلاثي 1967 – 1970 م والذي كان موجها بالدرجة الأولى للاستثمار في القطاع الصناعي أما بالنسبة للعمران فهذه الفترة تميزت بإتمام إنشاء بعض المشاريع السكنية التي تركها المستعمر في " إطار مخطط قسنطينة" ، وأهم هذه المشاريع نذكر :

- حي الهواء الجميل 130 مسكن سنة 1962 م .
- حي السور الجديد 121 مسكن سنة 1966 م .
- حي سينستال 230 مسكن سنة 1968 م .
- حي بوعروة 150 مسكن سنة 1969 م .
- حي بيزار 120 مسكن سنة 1970 م .
- حي 80 مسكن سنة 1970 .

وقد بلغت مساحة المدينة في آخر هذه المرحلة 490.2 هكتار أي بوتيرة نمو 18.82 هكتار/ السنة .

ب- مرحلة التجمعات السكانية الكبرى :

تميزت هذه الفترة بظهور نمط آخر من السكن وهو التجمعات السكنية الكبرى والتي جاءت لتلبية حاجات المواطنين من السكن بإعتبار أن هذه الفترة عرفت أزمة سكن حادة ، هذا ما جعل قطاع السكن يفرض نفسه 99/ المخططات التنموية – الرباعي الأول ، الرباعي الثاني ، المخططات القطاعية ، القطاعات الولائية ويتصدر هذه المرحلة انجاز المشاريع التالية :

- 750 مسكن بيلار .
- 600 مسكن في الشمال .
- 300 مسكن حي المعبودة (طريق الجزائر) .
- 1000 مسكن في جنوب المدينة (طريق مسيلة) .
- 400 مسكن في جنوب المدينة (طريق مسيلة) .

– 1014 و 1006 مسكن بالإضافة إلى مشاريع المنطقة الحضرية الجديدة (ZHUN) ، و ظهور تخصيصات في كل من : – فرماتو 116 قطعة أرض .

–عين الطريق 266 مسكن .

وبعض المرافق مثل : ثانوية الخنساء ، مدرسة التكوين الشبه طبي ، مركز بلدي كما شهدت المدينة امتدادا نحو الشمال والشمال الشرقي ضف إلى ذلك إنشاء مرافق تعليمية هامة منها جامعة فرحات عباس من الشمال غربي فازدادت بذلك مساحتها لتصل نحو 895 هكتار أي ما يعادل استهلاك 44.97 هكتار / السنة .

جـ– مرحلة الوكالات العقارية : 1985 – 1998 :

تميزت هذه الفترة بالاتجاه نحو اقتصاد السوق ، بحيث لعبت الوكالات العقارية دورا مهما في المضاربة العقارية من جهة وانجاز المشاريع السكنية من جهة ثانية ، كما تحكم النمط الفردي في هذه السياسة الجديدة تمكين الطبقات الاجتماعية من تحقيق مشروع سكن ، فتوسعت المدينة من الشرق والشمال الشرقي " تكملة البرنامج CNEP " الاجتماعي لـ 1014 مسكن ، برنامج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالإضافة إلى 1006 مسكن .

وتم تحويل السكان نحو القرية الضحوية (عين الطريق) واستمرار البرامج السكنية لها بالإضافة إلى انجاز مشاريع سكنية و تخصيصات كتوسيع حي حشمي (تجزئة رقم 01 ، حي بوعروة – دالاس ، حي أول نوفمبر ، تجزئة أولاد براهم) ، استغلال المجالات أو IAP التعاونيات العقارية لتجزئة " شادلي" ، " مرواني " ، والجيوب الفارغة في كل مكان من حي يحياوي ، ثليجان ، المعدومين الخمسة ، ووضع مشروع : " – CNAST ERIAD" – مرافق عمومية وشركات بحي بيزار ، والبرنامج الجامعي (300 مسكن ، حي الهضاب ، ظهور تخصيصات في كل من شوف لكداد ، عين السفيهة ، الحاسي ...) .

بالإضافة على توفر المدينة على تجهيزات أخرى كالفنادق ، حديقة التسلية ، الأرشيف ، الجامعة ، مؤسسة سونلغاز في بوعروة ، السوق المغطاة لحي " المستقبل " ، مدارس ابتدائية في (بن بقاق شمال يحياوي ، المعبودة ، مركز يحياوي ، المنطقة الحضرية الجديدة) .

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل من حيث استهلاك المجال [1] بحيث المساحة المعمورة للمدينة 895 هكتار لسنة 1980 إلى 2073 هكتار سنة 1990 م . أي تضاعفت بزيادة تقدر بـ 1178 هكتار ، ومتوسط سنوي يعادل 107 هكتار/ السنة .

[1]– مرجع سابق ، شوقي عبد الله بوزيد ، ص 22 .

بالإضافة إلى المشاريع الترقية العقارية بحيث تتربع على 1008.88 هكتار أما باقي المساحة 162.22 هكتار فتشغلها مشاريع صناعية واقتصادية إذ تم إنشاء وحدة العتاد بالمنطقة الشمالية الغربية للمدينة ، كما شهدت توسعا في كل من" ONAMA " الفلاحي و المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات ، وبلغت في آخر هذه المرحلة مساحة المدينة 2210 هكتار ، أي بزيادة 137 هكتار عن سابقتها وبمعدل استهلاك سنوي قدره 11.42 هكتار/ سنة [1] .

على هذا يمكن القول أن التوسع الحالي امتد في جميع الاتجاهات ، إلا أن الناحية الشمالية الشرقية و الجنوبية الشرقية عرفنا تطورا أكبر من الجهات الأخرى ، متبعا " خطة النمو المركزي " للعالم " آرنست بيرجس BERGESS " ، متخذا شكلها العام ، لكن تركيب الحلقات متناوب وهذا ما تمتاز به المدن ذات النشأة الاستعمارية الواقعة في السهول حيث نجد أن المركز الأوروبي محاط بأحياء المعمرين ، تليها حلقة من أحياء الضواحي الكلاسيكية ثم الضاحية الجديدة (مبادرة الدولة) كما شكلت رابع حلقة للتجمعات الثانوية المدروسة .

ت- مرحلة السكن التساهمي : من 1998 إلى يومنا هذا :

عرفت هذه المرحلة ظهور نمط آخر للسكن وهو السكن التساهمي والذي كان نتيجة لقرار الوزاري الصادر في 15 مارس 1998 ، يتمثل هذا النمط في السكن في عملية مساهمة بين الدولة والمواطن في عملية بناء وامتلاك مسكن وهو موجه للطبقات التي لا تستطيع شراء مسكن حيث يقدم الصندوق الوطني للسكن مساهمة مالية لكل مستفيد من السكن ؛ لم تتغير ملامح أزمة السكن في المدينة إلا في هذه المرحلة ، أين حدث نمط السكن التساهمي تحت إشراف " والي الولاية السيد نور الدين بدوي " الذي أعطى إشارة انطلاق الشطر الأول من البرنامج الموجه للسكن التساهمي بحصة 7000 وحدة تنجزها 60 مؤسسة بناء ، اختارتها السلطات الولائية [2].

وقد عرفت مدينة سطيف عدة مشاريع للسكن التساهمي تمركزت أغلبها في حي الهضاب الموسع وحي 500 مسكن – الفيراي ، وقد أحدث هذا النمط من السكن فرقا حقيقيا في عدد المساكن المنجزة في العشرية الأخيرة ، وهي المرحلة التي عرفت أكبر انجاز لمشاريع سكنية بالإضافة إلى صبغة السكن التساهمي ، عرفت المدينة عدة مشاريع للسكن الاجتماعي والتي تموقعت في حي الهضاب و شوف لكداد بالإضافة إلى عين الطريق وعدة مشاريع سكنية في إطار القضاء على السكنات الهشة حيث وصل عدد المساكن في سنة 2005 إلى 9311 20 مسكن بما فيها

[1]- مرجع سابق ، علوي جميلة ، ص 42 .

[2]- رسالة والي ولاية سطيف – مجلة سيتيفيس ، العدد الثاني، مارس ،2005 .

المساكن الفردية والسكن الجماعي بمعدل استغلال المسكن قدر بـ : 7.14 ٪ حيث عرفت سنة 2004 انجاز 5683 سكن ما بين سكن تساهمي وسكن اجتماعي .[1]

رابعا : مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف :

يعتمد في دراسة النمو الديمغرافي على استعمال نتائج مختلف الإحصائيات الوطنية ، ولاستيعاب عمليات النمو السكاني يجب التمييز بين ما هو ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان و ما هو ناتج عن الهجرة ، ومن خلال هذه المؤشرات الاجتماعية و الديمغرافية ، يمكننا فهم خصوصيات السكان ومعرفة ما نتج عن النمو السكاني من تطور في المشاريع السكنية لذلك يجب تحليل مراحل النمو السكاني وتطور عدد المساكن ، ووتيرة نمو المدينة و الأسباب المؤثرة في كل مرحلة .

على هذا يمكن القول أن مدينة سطيف شهدت عبر مراحل تاريخية تزايد كبيرا في عدد السكان خاصة خلال الفترة التي تلت مباشرة استرجاع السيادة الوطنية ، وهذا راجع إلى موجات الهجرة الوافدة في مناطق الريفية المجاورة لها ، أي ارتفاع معدل النزوح الريفي مما أدى إلى تضاعف عدد سكانها خلال مدة زمنية قدرها 32 سنة ، عبر مراحل ، تتسم كل منها بخصائص .

1- المرحلة الأولى : 1954 – 1966 م (ارتفاع معدل النمو الديمغرافي) :

تميزت هذه المرحلة بمعدل نمو سكاني عالي، حيث قدر عدد سكان المدينة ب 42000 نسمة، وارتفع ليصل 88212 نسمة سنة 1966 ، أي (35490 جزائري و 6510 أوروبي) سنة 1954 م ، بمعدل نمو قدره 6.38 ٪ [2] معدل يفوق المعدل الوطني للفترة نفسها. إلى جانب 1090 ساكن بتجمع " فرماتو" بهذا وصل معدل النمو السنوي إلى 7.88 ٪ .[3]

يعود هذا إلى حركة النزوح الريفي الحادة التي عرفتها المدن والمراكز الحضرية الجزائرية في ظل السياسات الاستعمارية المنتهجة ضد سكان الريف من تقتيل جماعي واعتقالات ، على اعتبار أن سكان الأرياف هم أول من احتضن الثورة وساندها .

[1]- لطرش سارة ، " **تأثير النمو السكاني في تغيير مورفولوجية المدينة – دراسة ميدانية لمدينة سطيف**" ، إشراف : دبلة العالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة فرحات عباس – سطيف .

[2]- مرجع سابق ، جميلة العلوي ، **واقع الأحياء المتخلفة في مجتمع مدينة سطيف** ، ص 43 .

[3]- مرجع سابق ، سارة لطرش ، **تأثير النمو السكاني في تغيير مرفولوجيا المدينة** ، ص 60 .

من جهة أخرى نجد سياسة الدولة التي انتهجتها بعد الاستقلال والتي عملت على تحريك سكان الأرياف نحو المزارع الحكومية القريبة من المراكز العمرانية وبناء القرى الاستثمارية في إطار الثورة الزراعية ومبدأ التأميمات بالإضافة إلى تعميم نموذج التسيير الذاتي في باقي المؤسسات الاقتصادية التي تركها الأوروبيين ، هذا ما أدى إلى استقطاب اليد العاملة الريفية بعدد كبير بسبب الفوارق في الأجور والامتيازات المهنية الحضرية الأخرى .إلى جانب شغور المباني والعمارات التي تركها المعمرون ، هذه الأخيرة عرفت ضغطا كبيرا حيث بلغت معدل شغل المسكن في مدينة سطيف في آخر المرحلة نحو 12 فرد / مسكن ، مما يدل على عجز كبير في السكنات اذ اقتصرت على المباني التي تركها المعمرون في : عمارات ديار النخلة الناتجة عن مخطط قسنطينة ، حي سينستال وحي الهواء الجميل .[1]

2- المرحلة الثانية : 1966- 1977 م (تراجع في معدل النمو الديمغرافي) :

عرفت هذه المرحلة ظهور عدة تجمعات محيطة بالمدينة وتزايد عدد سكانها بنسبة كبيرة ، حيث قدر عدد سكان المدينة بـ : 126020 ساكن والحاسي بـ : 452 و شوف لكداد بـ : 886 ساكن وتزايد عدد سكان فرماتو إلى 1906 ساكن ، وتجمع عبيد علي 317 ساكن ، وعين الطريق بـ 575 ساكن ، وقدر معدل النمو الطبيعي بـ : 5.2 ٪ .

لكن على الرغم من هذا عرفت مدينة سطيف في هذه المرحلة تراجعا في معدل النمو الديمغرافي رغم ما شهدته الجزائر في هذه الفترة من نمط جديد من التنظيم الاقتصادي الموجه ، فاستعملت فيه وسائل التخطيط المركزي من مخططات تنموية وأخرى خاصة ، وهذا ما يبين اختلاف[2] هذه المخططات استفادت منها 10 ولايات وعلى رأسها سطيف سنة 1970 .

رغم هذا لوحظ تناقض كبير بين مؤشرات النمو الذي عرف تراجعا كبيرا والامتيازات الاقتصادية التي منحت لمدينة سطيف ، مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود توزيع النمو في الضاحية السطايفية ، وفي إطار التوجه الاقتصادي للدولة نحو الصناعة واعتبارها المخرج الوحيد من التخلف ، بمعنى التوجه نحو سياسة التصنيع والاستثمار في هذا المجال ، تحولت أقاليم كانت معروفة سابقا بتوجهها الفلاحي إلى أقطاب صناعية ، وكذا كان شأن مدينة سطيف ونتج عن هذه السياسة توفير مناصب شغل في الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية ، وتولدت عنها الأزمة السكانية التي ظهرت في بداية الثمانيات ونتجت عنها زيادة سكنية كبيرة في أطراف المدينة .

[1]- مرجع سابق ، جميلة العلوي ، **واقع الأحياء المتخلفة في مجتمع مدينة سطيف** ، ص 44.

[2]-مرجع سابق ، بشير التجاني ، **التحضر والتهيئة العمرانية** ، ص 28 .

3- المرحلة الثالثة : (1977 – 1987) مرحلة انخفاض معدل النمو السكاني :

تميزت هذه المرحلة ، برغبة في توجيه حركة التعمير وبناء قاعدة صناعية في المدينة ، في ظل المخططات الرباعية الأول والثاني وتحت الضغط السكاني الكبير ، تم الانطلاق في مشاريع التجمعات السكنية الكبرى (ZHUN) ذات الطابع الاجتماعي ، فكانت حلا آنيا لمشاكل السكن المتفاقم ، افتقدت إلى المرافق و المستلزمات الضرورية من جهة ، بحيث لم يكن اختيار هاته المناطق مدروسا مما أدى إلى تشوه النسيج العمراني للمدينة ، بالموازاة لهذه المشاريع السكنية ، برزت ظاهرة البناء الفردي على قطع أرضية يملكها الخواص وعمليات شغل الجيوب الفارغة وتكثيف الأحياء الفوضوية ، حي كعبوب و حي بيزار في غياب إشراف مصالح الدولة .

إلى جانب ظهور و نمو تجمع السفيهة ، والتجمع السكاني العشوائي " قاوة " الذي بلغ عدد سكانه بـ : 443 ساكن وسكان عين السفيهة بـ : 649 ساكن ، على هذا وصل عدد سكان المدينة في هذه المرحلة إلى 167498 ساكن ومع نهايتها إلى 179384 ساكن بمعدل 8 أفراد / سكن .

أما عن انخفاض معدل النمو السكاني فتقول" جميلة العلوي" : " أن هذه المرحلة استمر بها انخفاض معدل النمو السكاني الذي قدر بـ : 2.88 ٪ (هو معدل ضعيف) إذا ما قورن بنظيره المسجل بمدينة باتنة (5.86 ٪) ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني إلى تثبيت سكان الأرياف خاصة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 ، حيث ظهرت مراكز صغيرة بأطراف مدينة سطيف ساهمت في امتصاص تدفقات الهجرة نحوها ، كأقطاب نمو لتخفيف حركة النزوح نحو مدينة سطيف . (كتجمع عين السفيهة وقاوة كما أشرنا سابقا).

4- المرحلة الرابعة (1987 – 1998 م) :

شهدت مدينة سطيف في هذه المرحلة انخفاضا محسوسا في معدل النمو السكاني ليبلغ 2.16 ٪ وهو أقل بكثير من المعدل الوطني لنفس الفترة المقدر بـ 3.57 ٪ شأنها في ذلك شأن مدينة باتنة التي قدر معدلها بـ 2.86 ٪ . في حين عرف قطاع السكن تطورا كبيرا من حيث عدد المشاريع السكنية انخفض معدل الشغل المسكن الواحد في حدود 5 أفراد / مسكن .

ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها تدهور الوضع الاقتصادي الذي وعلى أثره انخفض المستوى المعيشي للسكان ضف إلى ذلك ثبات حركة السكان بفعل ظهور مراكز جذب أخرى محيطة بمدينة سطيف ، ناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 م التي وضعت حدا لحركة السكان بواسطة سياسة التخصيصات في كل البلديات

التابعة للولاية بالإضافة إلى عملية توجيه السكان نحو التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة أو ظهور مدن الضواحي والأطراف .

قدر عدد سكان المدينة في نهاية هذه المرحلة بـ : 211859 ساكن ، والحاسي بـ : 1339 ساكن و شوف لكداد ب . : 5623 وفرماتو : 4883 و عبيد علي 1002 ، قاوة بـ 1006 و السفيهة 977 ، وعين الطريق بـ : 6303 ليصبح عدد سكان المدينة بالإضافة إلى التجمعات الثانوية 232992 ساكن .

ونشير هنا إلى لجوء الدولة بقوة لعملية التخصيص وهذا النوع من السكن أدى إلى تشجيع البناء الفردي في المدينة ، وظهور أحياء جديدة ، كحي حشمي وحي 1 نوفمبر ، كما عرفت البناء في صيغة الترقوي في منتصف الثمانينات نموا معتبرا ، بعد تحرير السوق العقارية وتراجع دور الدولة في تسيير وتوجيه العمران بشكل عام ، و كانت النتائج واضحة على الواقع العمراني الذي اتسم بالفوضى والعشوائية وظهور أقطاب سكنية جديدة تفتقر إلى التجهيزات والمرافق الضرورية ، وتشكل نقاطا سوداء في النسيج الحضري للمدينة كحي شوف لكداد .

وقد حاولت الدولة وضع أدوات تخطيط وتنظيم العمران والتحكم في نموه ، حيث تم إعداد المخطط التوجيهي للعمران (PUD) في 1982 لتعديل مخطط 1978 الذي افتقد إلى الوزن القانوني والفاعلية [1].

5- المرحلة الخامسة 1998 إلى يومنا هذا :

استمرت السياسة السكنية في صيغة الترقية العقارية مما أدى إلى نمو كبير للحظيرة السكنية حيث ارتفع عدد المساكن من 31000 سكن في 1991 م لتبلغ 43402 مسكن في 1998 م .

وفي ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق تحولت قضية السكن من" حق يكفله الدستور لكل مواطن ، باعتباره حاجة اجتماعية على الدولة تلبيتها إلى منتوج اقتصادي يخضع لآليات العرض " وفي ظل التحرر العقاري عرفت المدينة توسعا عمرانيا حيث بلغت مساحة المدينة في نهاية هذه المرحلة إلى 2073 هكتار[2] .

ومن حيث أدوات التخطيط فقد تمت سنة 1991 مراجعة المخطط وفي 1997 تمت مراجعة المخطط (PUD) التوجيهي للعمران لمحاولة مسايرة المدينة و (PDAU) التوجيهي للتهيئة والتعمير في نموها السريع وتوفير الأوعية العقارية لبناء السكنات والمرافق التابعة والتجهيزات الضرورية .أما مرحلة ما بعد 2000 والتي تميزت بالتوسع المجالي الكبير للمدينة ، حيث تم اختراق الحدود الجنوبية ، إلى ما وراء الطريق الوطني رقم 5 الذي شكل ولفترة طويلة خطا أحمر أمام توسع البناء على حساب الأراضي الزراعية وقد نتج عنه تلاحم المحيط العمراني للمدينة بتجمع عين

[1]- مرجع سابق ، عبد الحكيم كبيش ، **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف** ، ص 3 .

[2]- نفس المرجع ، ص ص 3 – 4 .

السفيهة ، أما في الجهة الغربية فالتمدد الحضري للمدينة قد تجاوز وادي بوسلام ليعم الباز ، أما على الجهة الشرقية ، فالمدينة تتوسع باتجاه منطقة الحاسي من خلال توسع حي الهضاب وانجاز القطب الجامعي الثالث وكذا دراسة مشروع اليمامة [1].

قدر عدد السكان في مدينة سطيف بـ : 272371 ساكن سنة 2005 .

بـ سنة 2008 فقد قدر عدد السكان بـ : 288461 ساكن [2] .

جدول رقم 15 : يبين التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن الأسر العادية والجماعية لبلدية سطيف كما يلي :

البلدية	التجمع الحضري الرئيسي	التجمع الحضري الثانوي .	المنطقة المبعثرة	المجموع
سطيف	54491	6652	701	61844

(جدول يبين التوزيع الإجمالي لحظيرة السكان لبلدية سطيف حسب إحصاء 2008).

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .

أما **الجدول الموالي فيوضع توزيع المساكن المشغولة ، حسب نوعية البناء** :(حسب إحصاء 2008) .

جدول رقم 16.

البلدية	العمارة	المسكن الفردي	المسكن الجماعي	المسكن الآخر	البناية القصديرية	غير المصرح بها	المجموع
سطيف	17792	24430	2145	189	1838	973	47367

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .سطيف

[1] – – نفس المرجع ، ص4 .

[2] – مرجع سابق ، سارة لطرش ، **تأثير النمو السكاني على تغير مرفولوجيا المدينة** ، ص 61.

جدول رقم 17 : يوضح توزيع عدد سكان المدينة حسب إحصاء 2008 .

اسم الحي		عدد السكان	
9234	وسط المدينة	28326	حي يحياوي
4574	حي كعبوب	9222	حي الهضاب
8000	حي 600 مسكن	5709	حي القصرية
6589	1014 مسكن	6349	حي المعبودة
7760	حي بلير	20296	حي حشمي
9232	حي 500 مسكن	9249	حي أولاد براهم
8380	حي لعرارسة	10770	حي عين تبينت
7688	شوف الكداد	6294	حي ثليجان
1521	قاوة	5958	حي بيزار
12433	عين الطريق	5948	حي 1000 مسكن /20 أوت
2359	الحاسي	8207	حي 750 مسكن
6804	فرماتو	3863	حي عمر دڤو
		983	عبيد علي

المصدر : مديرية الإحصاء والإعلام الآلي لبلدية سطيف

خامسا :خصائص التحضر في مدينة سطيف:

1-تزايد في نمو السكاني ونشاط حركة التعمير :

بلغ عدد سكان مدينة سطيف حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008 م ، 251676 ن مقابل 214.82 ن سنة 1998 أي بمعدل نمو بلغ 1.59 ٪ هو معدل يقارب المعدل الوطني لتلك الفترة والبالغ 1.72 ٪ حسب الديوان الوطني للإحصائيات .

في المقابل عرفت مساحة المدينة نموا معتبرا عبر مختلف الفترات فقد ارتفعت من 283 هكتار سنة 1960 لتبلغ 646 هكتار سنة 1974 م لتصل إلى أكثر من 1780 هكتار سنة 1987 ، لتصل مساحة المدينة إلى استهلاك في المجال فاق 80 هكتار سنويا حيث وصلت سنة 2008 إلى أكثر من 3000 هكتار .

ويتم قياس التمدد الحضري بالمقارنة من جهة بين وتيرة النمو للمساحات المبينة والمساحات المخصصة للخدمات التابعة لها من شبكة طرق ومرافق إدارية وتعليمية ... الخ ومن جهة أخرى وتيرة نمو السكان في المدينة ،ويعبر عن التمدد الحضري بأنه كبير إذا كان النمو المجالي يفوق النمو السكاني لها .

2-تعاظم الدور الاقليمي للمدينة :

استطاعت مدينة سطيف بفعل موقعها العام في مركز السهول العليا الشرقية وخصائص الاتصال التاريخية التي تتميز بها بالإضافة إلى أنها نقطة تقاطع لأهم محاور النقل ، أن تحقق وزنا اقتصاديا هاما ، يتمثل في تدعيم القطاع الاقتصادي بإستثمارات القطاع الخاص ، خاصة في مواد البناء والصناعة الغذائية ... كما أصبحت المدينة قطبا خدماتيا هاما من خلال توفرها على هياكل تعليمية كبيرة أهمها الأقطاب الجامعية التي بلغ عدد الطلبة المسجلين فيها خلال السنة الدراسية 2007 /2008 حسب المصالح الجامعية 46088 طالب من مختلف مناطق الولاية والولايات القريبة منها ، أما بالنسبة للخدمات الصحية والرياضية فقد استفادت المدينة من مشروع مستشفى كبير بمنطقة الباز بالإضافة إلى المدينة الرياضية التي يتم بناؤها شمال المدينة . ويعتبر انجاز مطار 8 ماي 1945 م وفتحه أما الملاحة الجوية الداخلية والخارجية مساهمة كبرى في دفع الحركية الاقتصادية للمدينة وإقليمها .

3-ضعف التخطيط والتسيير العمراني :

جاءت المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير نظريا لتنظيم وتوجيه النمو المجالي والسكاني للمدينة ، وتحديد احتياجاته المستقبلية ، من تجهيزات ومرافق من جهة ، والاحتياطات العقارية التي يتم عليها التوسع المستقبلي للمدينة

ومن جهة أخرى ، لكن عمليا ؛ افتقرت هذه الأدوات إلى الوزن القانوني ، والى الميكانيزمات التي تضمن احترامها وتنفيذ التوصيات التي جاءت بها . كما تميزت هذه الأدوات بالجزئية والنظرة المحدودة في معالجة وضعية النسيج العمراني للمدينة والمشاكل الحضرية التي تعيشها . حيث غالبا ما يتم التوسع بشكل عشوائي مما يؤدي إلى تقطع وتشوه النسيج الحضري وظهور أحياء سكنية تفتقر لأدنى التجهيزات .[1]

فبالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية 1997 ، قد أوحى بضرورة التحكم في النمو الحضري للمدينة من خلال إنشاء أقطاب نمو تخفف من حدة الضغط على المراكز ، مثل عين آرنات و أولاد صابر و الأوريسيا و مزلوق كما أكد على تنمية المراكز الريفية لتحقيق توازن داخل إقليم المدينة من شأنه تثبيت سكان الأرياف ، لكن ميدانيا يلاحظ غياب آليات تنفيذ لهذه التوصيات كما افتقر هذا المخطط إلى أدوات التحليل الدقيقة للواقع الحضري ، و التي يتم من خلالها تحديد الاحتياجات المستقبلية للتوسع ، حيث يتم كل مرة استنفاذ الاحتياطات العقارية المحددة بسرعة مما يؤدي إلى نمو المدينة عشوائيا [2].

[1]- مرجع سابق ، عبد الحكيم كبيش ، **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف** ، ص ص 8-9 .

[2]- المرجع السابق ، عبدالحكيم كبيش، **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف** ، ص10.

خلاصة الفصل:

سارت مدينة سطيف عبر مراحل مختلفة للتحضر على الرغم من اختلافه من فترة لأخرى ومن تواجد لأخر إلا أنها كانت تتطور مع كل مرحلة جديدة تدخلها أهما كانت المرحلة الرومانية و الاستعمار الفرنسي و الفترة الحالية التي تشمل عديد المخططات لاسيما السكنية منها.

مدينة سطيف اليوم تتمتع بطابع حياة حضرية أكثر ما يقال عنه اليوم انه بالغ الوضوح منه في الولايات الجزائرية الأخرى حيث تظهر للعيان الحدود الحضرية و تظهر أيضا الحدود الريفية للمدينة.هذه الحدود الجغرافية أما عن الثقافة الريفية و الحضرية في المدينة فهذا ما سنحاول معرفته في الإطار الميداني للدراسة.

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للدراسة

أولا : مجالات الدراسة.

ثانيا: صعوبات الدراسة.

ثالثا: العينة وكيفية اختيارها

رابعا: خصائص العينة

تمهيد:

أصبح من البديهيات النظرية و المنهجية لأي باحث خاصة في علم الاجتماع بأنه وبعد استفاء موضوعه من التراث النظري لابد للباحث و أن يتجه إلى الميدان الواقعي لتحصيل أجوبة لتساؤلاته، وتحقيق صدق فرضياته واستنتاج نتائج دراسته للعودة إلى النظر في موضوع دراسته و نظرياته لتحقق من مدى واقعيتها وصدقها.

ارتأينا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان الإجراءات الميدانية للدراسة؛ تفصيل مجالات الدراسة وهي ثلاث: المجال المكاني والزماني والبشري إضافة إلى مراحل إعداد أداة البحث وصعوبات التي واجهت البحث والعينة وكيفية اختيارها مرورا إلى خصائصها.

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني:

و نقصد به المجال العام للدراسة أو مجتمع البحث، و في بحثنا هذا ارتأينا أن تمثله مدينة سطيف بكل أحيائها دون ضواحيها أو أريافها بغية التحقق من مدى انتشار الثقافة الحضرية فيها و بكل أحياءها و على حد قول سكانها "كارطياتها أو حوماتها"، على اعتبار أنه كل لديه ثقافته فللريفي ثقافته الريفية و للحضري ثقافته الحضرية و كما نعرف لكل من المجالين خصائصه المرفولوجية و الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه عن غيره.

2- المجال البشري:

بلغ عدد سكان مدينة سطيف حسب مكتب الإحصاءات لدى المجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف سنة 2008 "288.461" ن بعد ما كان سنة 1998" 239.195" ليصل سنة 2012 "327.707"ن ؛هذا الحجم السكاني للمدينة يعتبر المجال البشري للدراسة و نقصد به هنا سكان المدينة الذين يقطنون بها اليوم بغض النظر عن كونهم مولودون بها أو على العكس من ذلك بشرط أن لا يكون المبحوثين يسكنون خارج المدينة .

3-المجال الزماني:

نقصد بالمجال الزمني للدراسة الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة للانجاز و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين؛ الأولى كانت مرحلة إعداد الجانب النظري للدراسة و التي كانت من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2014؛ تخلل هذه الفترة عدة خرجات ميدانية لعل أهمها زيارات لمديرية التهيئة و التعمير لولاية سطيف شهر فيفري 2013 التي زودتنا بمختلف الوثائق و المخططات عن ولاية سطيف و بلدية سطيف الى جانب زيارات للمجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف الذي زودتنا أيضا فيه مصلحتي التهيئة العمرانية و الحضرية بالمخططات و مصلحة الإحصائيات؛ بالإحصائيات المختلفة عن مدينة سطيف و سكانها (السكان،الأسر،السكن) شهر أفريل 2013 الى جانب استطلاع عدة أحياء في المدينة القديمة و

الجديدة شهر ماي 2013 . الأمر الذي ساعدنا في تشكيل صورة كاملة عن المادة النظرية للموضوع ،ميدان الدراسة ، العينة و استمارة البحث.

أما عن الجانب الميداني فتم توزيع الاستمارات التجريبية في الفترة الممتدة من 16 إلى غاية 30 نوفمبر 2014 أردنا من خلالها تحديد الطلبة الذين تشكل أسرهم العينة الى جانب اختبار الاستمارة قبل إعدادها في الشكل النهائي.

تم توزيع الاستمارات النهائية واستلامها في الفترة الممتدة من 4 إلى غاية 16 جانفي 2015 والمتمثلة في 250 استمارة ليتم استرجاع 220 استمارة منها 175 استمارة صالحة وهي المشكلة لعينة البحث.

ثانيا: صعوبات الدراسة

على مدار وقت انجاز البحث صادفنا عراقيل عدة جعلت من البحث كل هذا الوقت أي 3 سنوات للانجاز صنفناها ما بين عراقيل شخصية وأخري موضوعية.

أما عن الصعوبات الموضوعية فكانت من خلال تغيير مجال الدراسة من ولاية الجزائر إلى ولاية سطيف، من حي باب الوادي إلى أحياء مدينة سطيف، وكان ذلك بطلب من الأستاذ المشرف، الأمر الذي استدعى تغيير كثير من ملامح البحث: وكان هذا الاعتبار أننا لسنا من ولاية الجزائر العاصمة، الأمر الذي سيؤخذ وقتا كبيرا في التنقل بين الولايتين لإنجاز البحث، وكذلك لاعتبار أنه بالنسبة لنا مجال جغرافي غير معروف لا جغرافيا ولا اجتماعيا وحتى ثقافيا..

بالإضافة إلى عراقيل المرحلة الاستكشافية لأحياء مدينة سطيف التي كانت مشيا على الأقدام وتحت ظروف مناخية قاسية، إلى جانب أصدامنا وللأسف بأفراد من مجتمعنا لا يقدرون البحث العلمي ولا العلم بحد ذاته، الذين كان كل همهم عدم دخول منازلهم والتعرف على خباياها الأمر الذي هدانا إلى اعتماد عينة طلبة الأقسام النهائية في ثانوية المعز لدين الله الفاطمي، كذلك الوقت الذي ضاع في انتظار قبول إجراء مقابلات.

أما عن الصعوبات الشخصية فكانت صعوبة التنقل للجزائر العاصمة لظروف صحية قاهرة خاصة بالنسبة للزوج الكريم الأمر الذي يمنع التنقل سواء معه أو بدونه والأمر كذلك الذي قلص ساعات الإشراف.

إلى جانب مرورنا بمرحلة الحمل والولادة الأمر الذي أدى إلى تضييع كثير من الوقت اللازم للإنجاز البحث.

أما صعبوبة البحث الحقيقية فتمثلت لتعرضنا لسرقة جهاز الحاسوب الذي تضمن الرسالة بكل تفاصيلها النظرية و الميدانية إلى جانب ضياع كل البطاقات الشخصية و الدراسية.

ثالثا: العينة وكيفية اختيارها

العينة: هي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تغيير جزءا من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أي تكون ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة إذن هي جزء معين للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ثم تعمم نتائج الدراسة للمجتمع كله. [1]

بمعنى آخر لما كان من الصعب أو من المستحيل اختبار جميع أفراد المجتمع للتعرف على خواصه فإن الدراسات العلمية تجري على عينات من هذا المجتمع وبالتالي العينة هي عدة أفراد مكونة للمجتمع، أخذت منه لتمثله ويتوقف صدق تمثيل العينة للمجتمع، أخذت منه لتمثله ويتوقف صدق تمثيل العينة على طريقة اختبار العينة (أي المعاينة) وحجم العينة.

ولأننا قصدنا دراسة المدينة الجزائرية من خلال استقرار ثقافتها الحضرية عبر إحدى وحداتها المجالية ألا وهو "الحي" أو الحومة، عمدنا العينة القصدية، والعينة القصدية هي العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من طرف الباحث وذلك لتوافر الخصائص في أولئك الأفراد دون غير هم، وتلك الخصائص تعتبر هامة بالنسبة للبحث وأهدافه. [2]

ولأن العينة القصدية تعتبر من العينات غير الاجتماعية، فإنه لا يتوافر فيها قاعدة السبر أي مجتمع البحث غير معروف وبالتالي فإن الباحث في هذه الحالة هو من يقوم باختبار حجم العينة.

وعلى هذا ولأنه كان هذا من الصعب اختبار حي دون باقي أحياء المدينة، وكان هذا القرار بعد الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في كل من حي باب الوادي بالعاصمة، وحي الهواء الجميل بمدينة سطيف وحي

[1] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 267.

[2] محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 96.

الهضاب بمدينة سطيف أيضا على اعتبار أن الحيين الأولين هما حيين شعبيين والحي الأخير هو حي حضري جديد وتفاديا للحصول على نفس الإجابات من نفس أفراد الحي، قمنا باختبار العينة القصدية من خلال مجموعة من الأسر لطلبة لطلبة الأقسام السنة النهائية في ثانوية المعز لدين الله الفاطمي على اعتبار أن هدف الثانوية تتوسط مدينة سطيف، وعلى شرط أن تكون أسر الطلبة تقطن مدينة وليس على أطرافها أو ضواحيها أو أريافها، جاء توزيع الاستمارة بهذا الشكل بغية الحصول على معلومات مختلفة ومتنوعة من أسر وأفراد وأحياء مختلفة من المدينة وبغية كسب الوقت أيضا.

قمنا بهذا بمساعدة أستاذة الأقسام النهائية وذلك في انتقاء الطلبة الجادين والقاطنين بمدينة سطيف، بحيث كان مجموع طلبة الأقسام النهائية 418 طالب من المجموع الكلي للطلبة والمتمثل في 1039 طالب موزعون كالآتي: شعبة اللغات بقسم واحد بـ 45 طالب وشعبة العلوم التجريبية بـ 6 أقسام بـ 252 طالب وشعبة الفلسفة بقسم واحد بـ40 طالب وشعبة الاقتصاد بقسمين بمجموع 58 طالب وشعبة الرياضة بقسم واحد بـ 23 طالب، حيث قمنا بتوزيع 250 استمارة على طلبة الأقسام النهائية لنتحصل في النهاية على 220 استمارة 175 منها استمارة صالحة للبحث وهي عينة البحث.

رابعا: خصائص العينة

بعد الانتهاء من عملية جمع المعطيات من الميدان تم تفريزها تبوبيها وعرضها حسب الجداول الآتية، والتي ستحاول من خلالها معرفة خصائص العينة من خلال معرفة خصائص المجيبين على أسئلة الاستمارات والمتمثلين في أرباب أسر الطلبة، لتحاول فيما بعد ربط متغيرات الدراسة في جداول لتحقق من صدق فرضيات الدراسة وهذا ما سنراه في الفصول الآتية:

جدول رقم (18): توزيع المبحوثين حسب الجنس:

الجنس	تكرار	%
ذكر	115	65.71
أنثى	60	34.29
المجموع	175	100

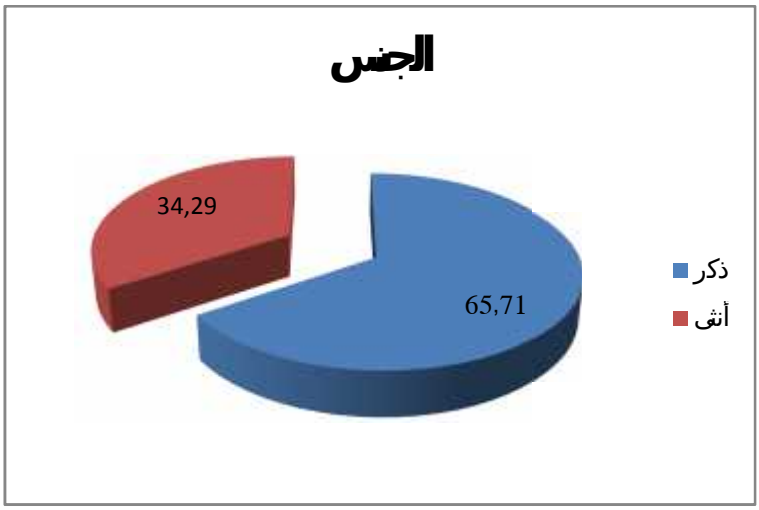

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس

من خلال الجدول والعرض البياني نجد أن نسبة العينة الأكبر عددا هي نسبة الذكور من أرباب الأسر 65,71 % في المقابل نجد أن نسبة الإناث بلغت 34,29% ويعود هذا إلى أن الأسرة الجزائرية لا تزال قيادتها ذكورية أي تحت سيطرة وحكم الأب أو رب الأسرة وبالتالي فإن المرأة قليلة المشاركة في شؤون أسرتها الشكلية، نقول هذا من منطلق واقع معيش جعل من المرأة الرقم واحد في تسيير شؤون أسرتها أو عائلتها وتدبير أمور بيتها، والرقم 2 في تسيير أمور أطفالها الشكلية كالإجابة على استمارة بحث أو حضور لتبرير غياب ابنها.

الجدول رقم (19): توزيع المبحوثين حسب السن:

السن	تكرار	%
{35-20}	17	9.71
{55-36}	135	77.14
{56 سنة فأكثر}	27	13.14
المجموع	175	100

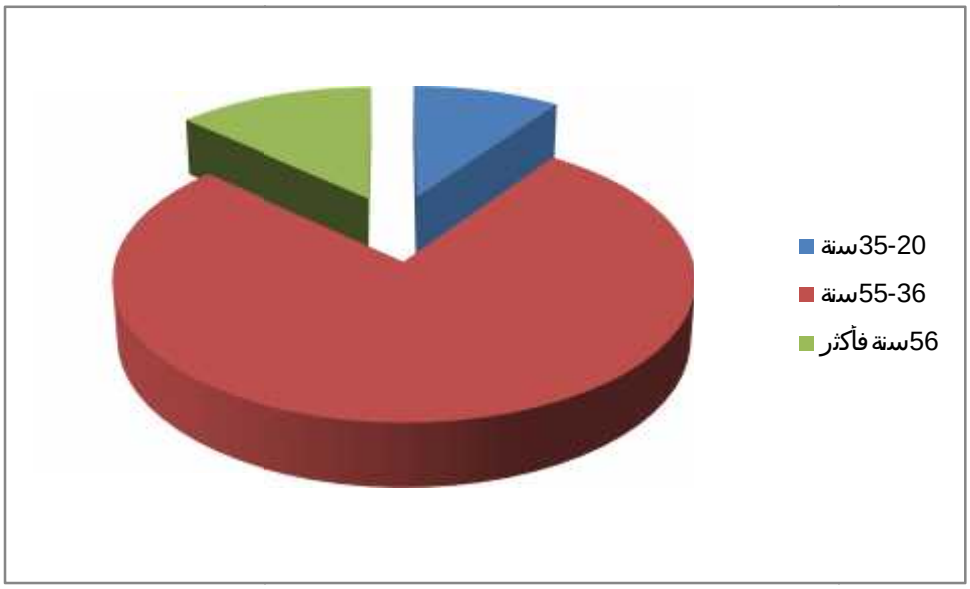

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب السن

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر لنا أن أكبر فئة عمرية للعينة هي الفئة الثانية {36-55 سنة} بنسبة 77.14 % وهي الفئة العمرية المتوقعة في كبر حجمها على اعتبار أن هذه الفئة لديها أطفال يدرسون بالطور الثانوي وخاصة النهائي وفي المقابل تجد أن فئة الثانية هي فئة {56 سنة فأكثر} بنسبة 13.14 % هذه الفئة هي الأخرى عبارة عن أرباب أسر لديهم أيضا أطفال في سن الطور الثانوي غير أن هذه الفئة وكما سنرى فيما بعد هي فئة كان معظم المجيبين فيها تجاوز سنهم 59 سنة وهي فئة أغلب أفرادها متقاعدين عن العمل.

أما عن النسبة الأقل 9.71 فكانت للفئة العمرية الأولى {20-35} وهي فئة كل الجيبين فيها كان الأخ أو الأخت الأكبر على اعتبار أن سن المجيبين فيها تراوح بين (23-34) سنة وهو العمر الذي لا يسمح بأن يكون فيه لأرباب الأسر أطفال في سن الطور الثانوي، وهذه أيضا خاصية من خصائص المجتمع الجزائري وهي إنابة وتكوين الفرد الأول أو الطفل الأول في الأسرة للقيام بأدوار الأبوين فيما تعلق بشؤون أطفالهم الدراسية خاصة في حال ما كان الأبوين غير متعلمين.

الجدول رقم 20: توزيع المبحوثين حسب الوضعية العائلية:

الوضعية العائلية	التكرار	%
أعزب	17	9.71
متزوج	141	80.57
مطلق	4	2.28
أرمل	13	7.42
المجموع	175	100

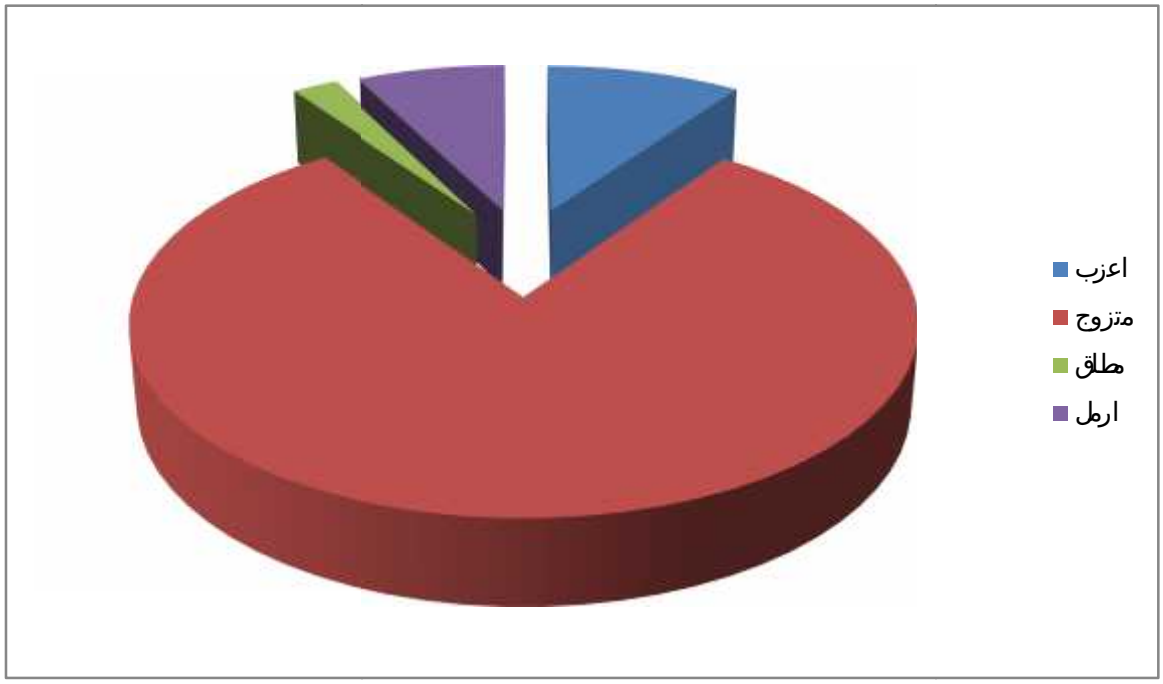

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب الوضعية العائلية

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر لنا أن النسبة الأكبر في العينة هي نسبة المتزوجين بـ 80.57 % ما يعني أن معظم أسر المجيبين متكاملة الأركان (الزوج والزوجة)، تليها نسبة 9.71 % وهي نسبة العزاب والتي كما قلنا قبل هذا هي تعود للطفل (ة) الأول أو الأخ(ة) الأكبر في الأسرة، تليها نسبة الأرامل بـ7.42 % وهي الفئة التي كان معظم الأرامل فيها ذكورا في المقابل نجد فئة المطلقين بنسبة 2.28 % وهي نسبة لها حضور ووقع في مجتمع المدينة على اعتبار أن هذه الفئة هي فئة المطلقات غير أن وجدنا أنه هناك حالة طلاق واحدة يعيش فيها رب الأسرة مع أولاده وهي الحالة التي تؤكد لنا أن مجتمع المدينة الجزائرية اليوم في تغير مستمر بعيد عن ما ألفه من عادات وتقاليد، فعادة المرأة المطلقة هي من تحتفظ بأطفالها بعد الطلاق لكن وجدنا العكس.

الجدول رقم 21: يبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	%
دون المستوى	13	7.42
ابتدائي	15	8.57
متوسط	30	17.14
ثانوي	67	38.29
جامعي	50	28.57
المجموع	175	100

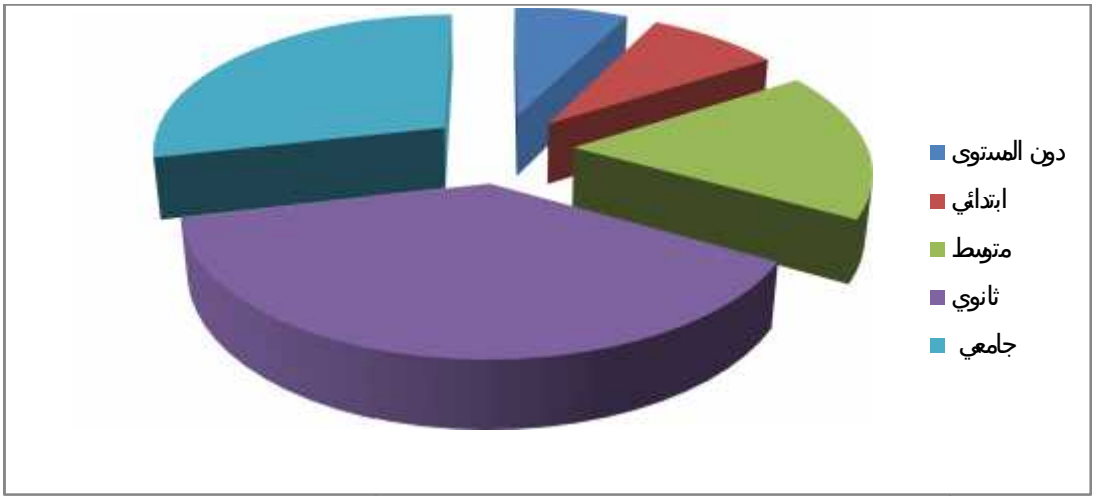

دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي

يظهر لنا خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المجيبين هم ذو مستوى تعليمي ثانوي بـ 38.29 % تليها نسبة المجيبين ذو المستوى الجامعي بـ 28.57 % ثم المستوى المتوسط بـ 17.14 % ثم يأتي المستوى الإبتدائي بنسبة 8.57 % بالتقارب مع فئة ذو دون المستوى بـ 7.42% ونرى أن مجتمع المدينة اليوم بدأت تظهر فيه اليوم زوال الأمية دليل ذلك انخفاض المستويات التعليمية (دون المستوى، ابتدائي) مقارنة بالمستويات (المتوسط، الثانوي، الجامعي).

الجدول رقم 22 : يبين توزيع المبوحثين حسب الحالة المهنية

الحالة المهنية	التكرار	%
موظف	119	68
بطال	39	22.28
طالب	5	2.85
متقاعد	12	6.85
المجموع	175	100

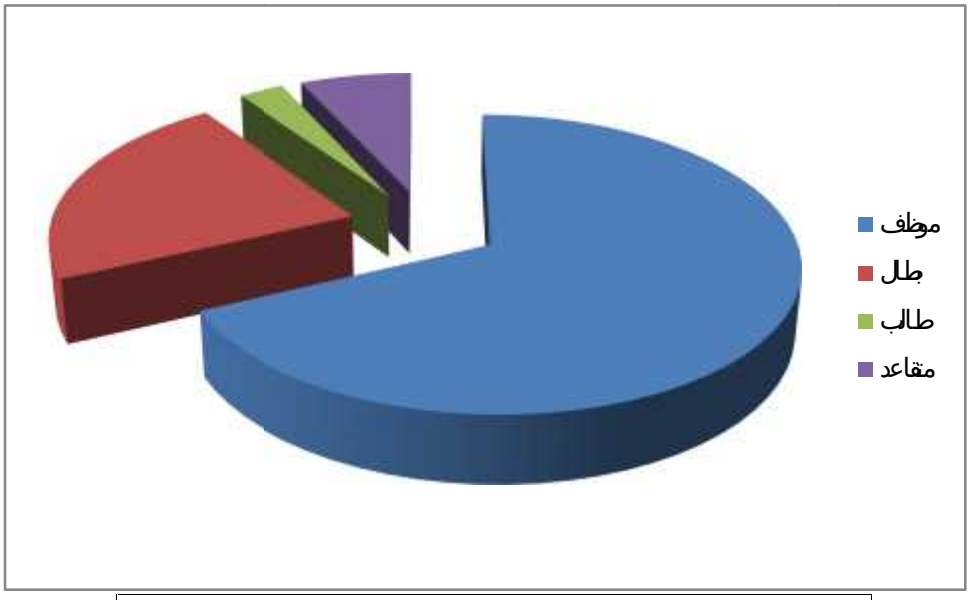

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب حالتهم المهنية

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر أن النسبة الكبيرة من المبحوثين هم موظفون بـ 68% تتراوح وظائفهم ما بين (الهندسة، التعليم بكل مستوياته، السمركة، البناء، الإدارة...) أما النسبة التي تليها فهي نسبة البطالين بـ 22.28 %.

وهو في الغالب تعددت أسبابهم في العمل حسب الطلب كعمال البناء، إلى جانب سبب المرض والتحجج بعدم وجود العمل، أما عن فئة المتقاعدين فتقدر بـ 6.85 % أما عن فئة الطلبة والذين قلنا عنهم فيما قبل يعتبرون الأولاد الكبار في الأسرة فنجد نسبتهم تقدر بـ 2.85 %، جاءت هاته النسب متباينة ومختلفة على المدينة وهذا ما لاحظناه فعلا في نوع الوظائف لدى المجيبين.

بالإضافة إلى أنه هذا ما ذهب إليه علماء الاجتماع الحضري وذلك بعمل الأفراد في قطاع الخدمات، والتجارة والقطاع الصناعي وعدم قبولهم على المهن الفلاحية.

خصائص العينة:

انطلاقا من ميدان الدراسة والتعرف على خصائص العينة تسنى لنا التعرف على بعض خصائص المدينة الجزائرية وبالخصوص المدينة السطايفية، سنحاول فيما بعد التعرف على الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية ومنه السطايفية والتعرف على الشخصية الحضرية التي يرسمها ويشكلها الأفراد حول أنفسهم، حيهم ومدينتهم.

وبالعودة إلى خصائص العينة فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– أنه وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة في خلق علاقات مع الجيران ومحيط بيتها، إلا أنها لا تتمتع بالسلطة الطلقة لا في تركيب علاقات مع الجيران بسبب عقلية وتركيبة زوجها النفسية والاجتماعية والثقافية التي في كثير من الأحيان تفرض عليها الانعزال والتحفظ في تشكيل علاقاتها في الحومة.

ناهيك على استحواذ رب الأسرة على الشكليات التي تخص الأولاد خاصة المتعلقة بالمحيط الخارجي للأسرة لا سيما المدرسة، المتوسطة، الثانوية.

ومنه نستنتج أن المرأة الجزائرية لا تزال لا تؤدي دورها الكامل في تسيير شؤون أولادها، إلى جانب عدم إتاحة لها، السلطة الكاملة أيضا في انتقاء الجيران والتفاعل معهم في الحومة.

– تعيين لنا أنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهدته المدينة الجزائرية في جميع مجالاتها والتفتح على التعليم والتكنولوجيا إلا أن الفرد الجزائري الأول في الأسرة (الإبن، البنت الكبرى) لا يزال لديه السلطة في التحكم وتسيير شؤون الأسرة داخلها وخارجها أي بالحومة هذا ما دلت عليه النسبة 9.71% وهي نسبة لديها حضور.

– كذلك لعل من أهل خصائص عينتنا هو أن الأسر المختارة للبحث هي أسر متكاملة الأركان من زوج وزوجة، غير أننا صادفنا أسر أرامل خاصة من جهة الزوجة (أي الزوجة هي المتوفية) الأمر الذي دعانا إلى التوقف والتساؤل لأنه من عادة الرجل الجزائري أنه وبعد وفاة الزوجة الإقدام على الزواج من أخرى، بعد مرور وقت سواء كان وقت قصير أو طويل وهذا مؤشر آخر إلى أن الحومة والفرد الجزائري هو الآخر في تغير مستمر.

إضافة إلى حضور كل من فئة العزاب والمطلقين بنسبة 9.71% و2.28%.

– أما عن المستوى التعليمي لأفراد العينة فغلب المستوى الثانوي والجامعي عليها إلى جانب حضور المستويات الأخرى، المتوسط والابتدائي ودون المستوى، كانت نسب هاته المستويات تدل على تخلص الفرد الجزائري ولو نسبيا من الأمية وهي ميزة أصبحنا نجدها اليوم أكثر بمدننا عكس أريافنا.

– وظهر أن معظم أفراد العينة هم أفراد موظفون سواء في القطاع العام أو الخاص تحت مختلف القطاعات التجارة، الصناعة، الخدمات....إلى جانب بروز فئة البطالين والذين كانوا في الغالب أصحاب مهن حسب الطلب (البناء) أو من انتهت عقودهم في العمل.

خلاصة:

يظهر من خلال المشاهدة اليومية لواقع المدينة الجزائرية والريف الجزائري أنهما ظاهريا يختلفان كثيرا خاصة من ناحية الشكل ومنه المدينة السطايفية، وخاصة أحيائها بين ما هو شعبي وما هو عصري ، ما هو قديم وما هو حديث، بين ما يسمونه في حومات وكارطيات سطيف بأبناء سطيف وبرانيتها، فأين هي الثقافة الحضرية في مدينة سطيف ؟ هذا ما سنعرفه في الفصل القادم.

الفصل السادس: الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية من خلال الحومة

1-استنتاج الفرضية الأولى:

- العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة الجزائرية واكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

2-استنتاج الفرضية الثانية:

-العلاقة بين نوع الحومة من حيث الجدة و القدم و اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

3-استنتاج الفرضية الثالثة:

-نوع علاقات الجيرة في الحومة من حيث القوة و الضعف يؤثر في اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

تمهيد:

بعد التعرف على خصائص العينة نتوجه في هذا الفصل إلى عرض و تحليل مؤشرات الفرضيات التي طرحناها بأول الرسالة بغية التعرف على الثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية كيف تظهر لنا و هل هي واضحة المعالم في السلوكات اليومية للأفراد من خلال عيشهم و استعمالهم لفضاء الحومة أم أنها خفية و لا تكاد تدرك من الرؤية الأولى هذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل.

أولا: استنتاج الفرضية رقم: 01

–العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة الجزائرية واكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية:

*** جدول رقم 23: يبين توزيع المبحوثين حسب مدة إقامتهم بالمدينة من خلال مكان الميلاد:**

مكان الميلاد	ت	%
مدينة سطيف	115	65.17
خارج المدينة	60	34.29
المجموع	157	%100

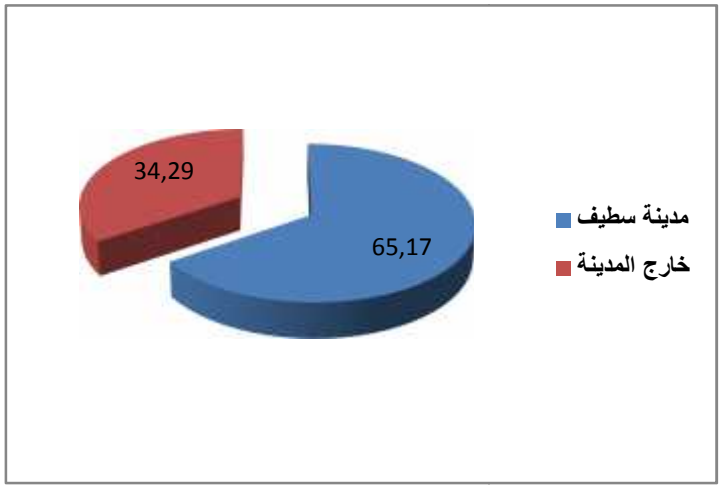

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب مدة إقامتهم بالمدينة

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر لنا أن معظم المبحوثين هم من مدينة سطيف بالميلاد وذلك نسبية 65.71% في المقابل نجد:

نسبة الأفراد القاطنين بها غير المولودين بها سواء ذوي أصول مدينة أو ريفية تقدر بـ 34.29%.

النسبة التي كانت من خلال الهجرة التي عرفتها مدينة سطيف خاصة خلال العشرية السوداء وسنوات ما بعد الاستقلال لما وفرته المدينة من مساكن شاغرة للمعمرين إلى جانب تنامي الصناعية نستنتج من خلال هذا أيضا أن المدينة السطايفية ومنه الجزائرية تعيش خاصية اللاتجانس التي هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركيز ويشير مصطلح اللاتجانس إلى العملية التي يحدث عن طريقها، الانفصال والتخصص والتفاعل واكتساب أشكال متخصصة من الوظائف وما يصاحب هذه العملية من نتائج.

هذا ما ذهب إليه "ويرث" الذي يرى أن اللاتجانس هو إحدى خصائص المدينة ونتيجة حتمية للكبر الحجم والكثافة العالية. [1]

خاصية اللاتجانس هنا ظهرت لنا من خلال اختلاف المبحوثين من حيث مكان الميلاد ،سنرى هل سيشكل هذا المتغير فرق في إجابات المبحوثين في ما يلي أم سنجد التطابق في الإجابات.

جدول رقم 24: يبين العلاقة بين مكان الميلاد وموقع الحي من المدينة:

مكان الميلاد	موقع الحي في المدينة										المجموع	
	وسط المدينة		شمالها		غربها		جنوبها		شرقها			
مدينة سطيف	72	41	13	7.42	7	4	15	8.75	8	4.57	115	65.71
خارجها	27	15.43	8	4.57	8	4.57	5	2.85	12	6.85	60	34.29
المجموع	99	56.43	21	12	15	8.57	20	11.42	20	11.42	175	100

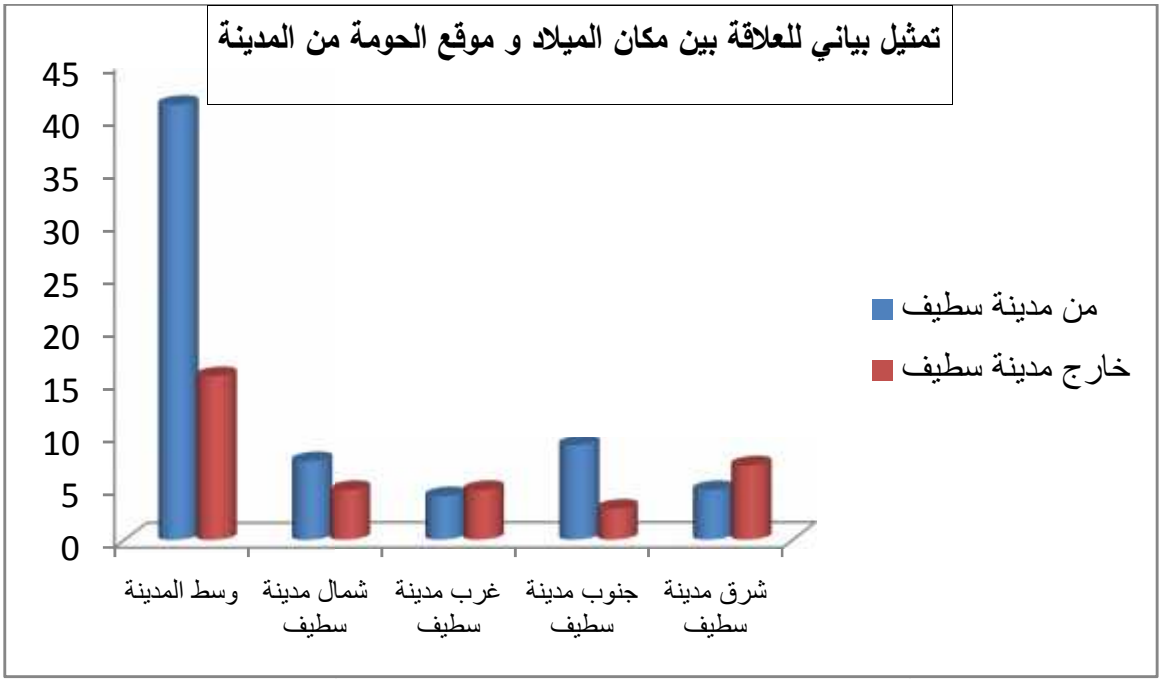

يظهر لنا من خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين تقطن بوسط المدينة بنسبة 56.43 % تليها نسبة المبحوثين الذين يقطنون شمال المدينة، تليها نسبة من يقطنون جنوب وشرق المدينة بـ

[1] مرجع سابق، حميد خروف وآخرون، الإشكالات النظرية والواقع، ص 59.

11.42%، تليها نسبة من يقطنون وسط المدينة هي الأكبر إذ تقدر بـ 41. % مقابل ذو الميلاد خارج المدينة يسكنون وسط المدينة بنسبة 15.43% وهي النسبة المتوقعة على اعتبار أنه من المنطقي أن تكون العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة والإقامة بوسطها، علاقة طردية، ****** إحداهما الأخرى، لتليها نسبة المقيمين شمال المدينة وهي نسبة أيضا متوقعة على اعتبار أن المنطقة الشمالية للولاية (سطيف) (بوقاعة، قنزات) هي من أكثر المناطق التي تعرضت للهجرة إلى المدينة وبالتالي من المنطقي أن تتركز بشمال المدينة وذلك للظروف التي عاشتها إبان الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال وأثناء العشرية السواء، لتتقارب مواقع الحومات أو الأحياء من جهات الشرق، الغرب والجنوب ما بين {8.57 % إلى 11.42%} إلا أننا نجد، دوما نسب ذوي مكان الميلاد بالمدينة أكبر من خارجها غير أن المنطقة الشرقية تغلبت فيها نسبة ذوي الأصول الجغرافية خارج المدينة بـ 6.85% مقابل ذوي أصل مدينة سطيف بـ 4.57%، وهذا يعود لما قلنا سابقا لما عاشته ضواحي الولاية من ظروف معيشة صعبة، جعلتها تلجأ إلى الأجرة إضافة إلى الثقل الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته المدينة لتصبح مركز جذب خاصة من ولايتي ميلة وقسنطينة.

هذا ما ذهب إليه أيضا لويس ويرث كلما كبر حجم المدينة كلما امتدت أطرافها خارج حدودها التقليدية ما يستدعي إيجاد وسائل جديدة وإضافية لربط هذه الأطراف بمركز المدينة وهذا ما يدل عليه اليوم التنوع في وسائل النقل داخل المدينة ما بين سيارات الأجرة Taxi Radio، حافلات بين الخواص وUTUS وإضافة إلى مشاريع إنجاز الترموای.

الجدول رقم 25: يبين العلاقة بين مدة الإقامة بمدينة سطيف وتاريخ الحي:

مكان الولادة	تاريخ الحي لدى المبحوث						المجموع
الميلاد	قبل الاستقلال		بعد الاستقلال		لا أدري		
مدينة سطيف	39	22.28	47	26.85	29	16.57	115
خارجها	15	8.57	22	12.57	23	13.14	60
المجموع	54	30.85	69	39.42	52	29.71	175

تمثيل بياني للعلاقة بين مكان الولادة و علم المبحوثين بتاريخ حوتهم

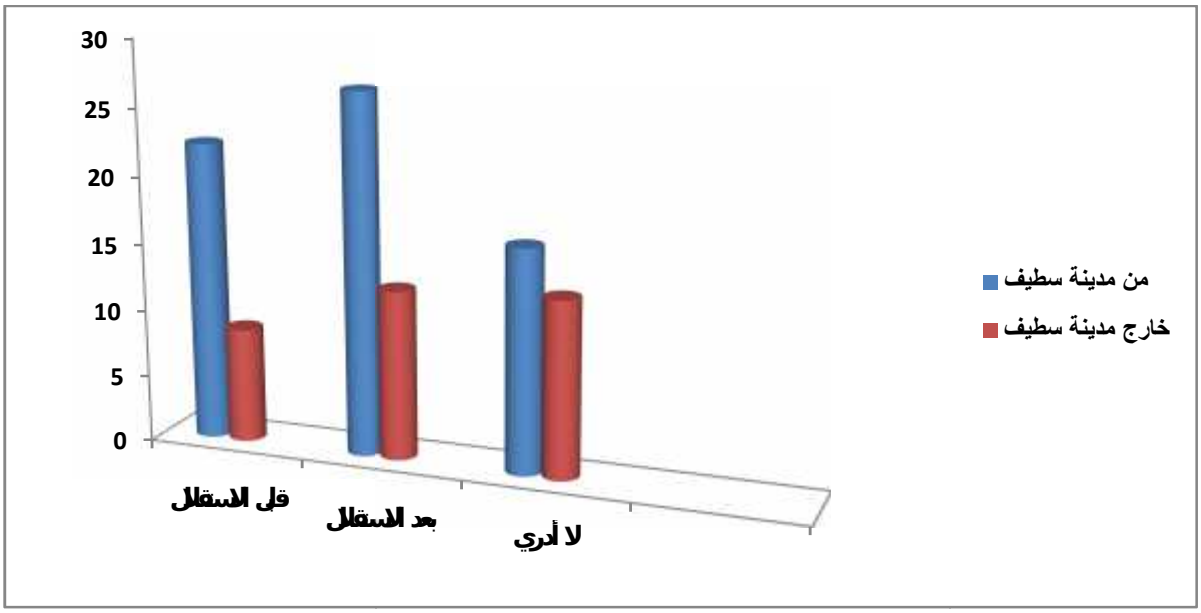

يظهر لنا من خلال الجدول والعرض البياني أن معظم المبحوثين يعلمون تاريخ حيهم بنسبة 70.27% مقابل 29.71 % لا يعرفون تاريخ حيهم، أما بالنسبة للساكنين في أحياء ما بعد الاستقلال فتقدر بـ 26.85% لدى المبحوثين ذوي أصل جغرافي من مدينة سطيف مقابل 12.57% وهي نسبة المبحوثين ذوي أصل الخارجة من سطيف.

أما عن فترة ما قبل الاستقلال فنجد أيضا نسبة ذوي أصل جغرافي من مدينة سطيف أكبر من المبحوثين ذوي أصل جغرافي خارج مدينة سطيف بنسبة تقدر بـ 22.28% مقابل 8.57%.

يعود ارتفاع نسبة الأحياء الكائنة بعد الاستقلال كما أشرنا سابقا إلى أيضا إلى حركة الهجرة التي عرفتها البلاد من الأرياف إلى المدن وذلك على أثر حركة التصنيع، حيث أصحى الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف بالرغم من سياسة التحديث الريفي التي أنتاجها الثورة الزراعية، وهذا راجع إلى المدينة، مكنت هؤلاء من دخل أفضل وبأقل جهد ومكنتهم من مكانة اجتماعية أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي.[1]

[1] علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، مختبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، عنابة، 2006، ص 207.

ويظهر لنا من الجدول من خلال تاريخ الحي أن أكبر نسبة من المبحوثين لديها فترة طويلة في المدينة ولم نغير حي سكنها، وهذا ما يدل على قلة الحراك المجالي لأسباب أهمها.

أولا: موقع الحي من المدينة، وثانيها صعوبة إيجاد المسكن، وثالثها ارتفاع سعر العقار بمدينة سطيف.

جدول رقم 26: العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة وسبب اختيار الحي للإقامة به.

مكان الميلاد	سبب اختيار الحي للإقامة به												المجموع
	مولود فيه		قربه من أصدقاء		فيه جيران قدامى		به أقارب		قربه من العمل		صدفة		
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
م.سطيف	51	29.14	7	4	14	8	5	2.85	17	9.71	35	20	115
خارجها	0	0	5	2.85	5	2.85	5	2.85	12	6.85	19	1.85	60
المجموع	51	29.14	12	6.85	19	10.85	10	5.71	29	16.57	57	30.85	175

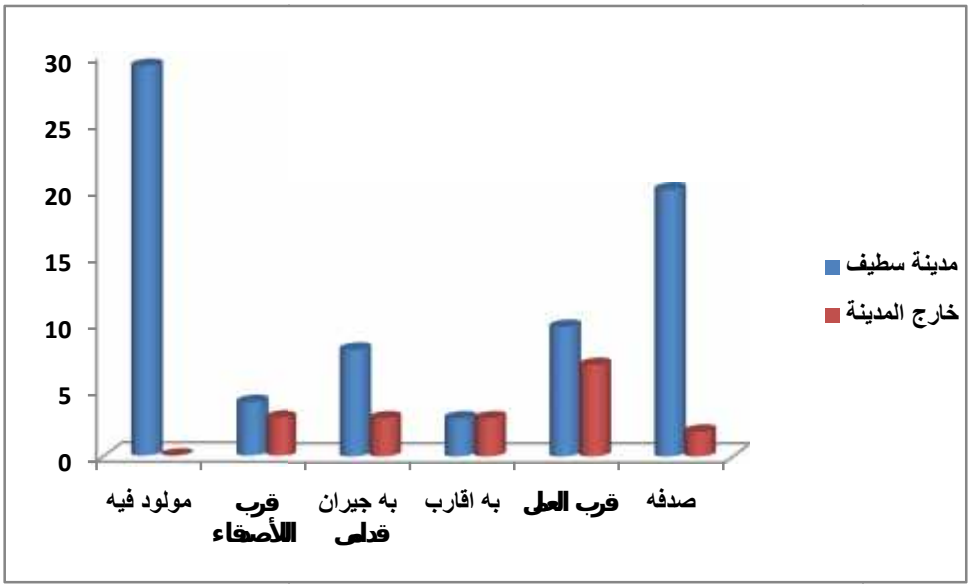

تمثيل بياني للعلاقة بين مكان ميلاد المبحوثين و سبب اختيارهم الإقامة في حوماتهم

يظهر لنا من خلال الجدول والرسم البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين اختاروا الحي للإقامة به عن طريق الصدفة بنسبة 30.85% تليها نسبة المبحوثين الذين قالوا أنها مولودون بالحي بنسبة 29.14% تليها نسبة المبحوثين الذين قالوا أن سبب اختيارهم الحي للإقامة به هو قربه من مكان العمل 16.57% لتليها نسبة من

قالوا أن سبب اختيار الحي هو وجود في جيران قدامى بهم بـ 10.85%، تليها نسبة من قالوا أن سبب اختيارهم للحي هو قربه من أصدقاء لهم بـ 6.85% لتأتي في الأخير نسبة من قالوا أنه به أقرابه بـ: 5.71%، ويظهر لنا من خلال هذه النسب أنه لم يعد الفرد الجزائري يختار حيه أو حومته على أساس القرابة وصلاتها، على عكس ما حدث غداة الاستقلال حيث كانت تنتقل الأسر والأفراد إلى المدينة والحي بالخصوص بعد ما يسكن لها قريب في ذلك المكان، ليترك الأمر إلى الصدفة الراجعة إلى مكان الحي وذلك حسب إمكانية المادية وموقع الحي، لا تحت أي سبب ظاهر أو خفي وهو نفس الشأن الذي كان في سبب اختيار المبحوثين للإقامة في الحي سبب قربه من العمل على أسباب قربه من الجيران القدامى أو حتى الأصدقاء، وهذه النسب لم تختلف كثيرا فيما بين المبحوثين من ذوي أصل جغرافي من مدينة سطيف أو خارجها إلا فيما عدا التكرارات، الأمر الذي يدعونا إلى القول أن شخصية الحضري الجزائري ذهب للخروج على ما هو مألوف في اختيار الحي للإقامة به وذلك تباعا لمصلحتها الشخصية كالقرب من مكان العمل للإقامة به وذلك تباعا لمصلحتها الشخصية كالقرب من مكان العمل وإمكاناتها المادية وهذا ما ظهر لنا في أعلى النسب الخاصة بالصدفة.

الجدول رقم 27: يبين العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة وترحيب بالساكن الجديد في الحي:

مكان الميلاد	الترحيب بالساكن الجديد في الحي				المجموع
	مرحب به	%	غير مرحب به	%	
مدينة سطيف	47	26.85	68	38.85	115
خارجها	26	14.28	34	19.42	60
المجموع	73	41.71	102	58.28	175

يظهر لنا من خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أنه غير مرحب بالساكن الجديد في الحي بنسبة تقدر بـ 58.28% سواء كان المبحوث من مدينة سطيف أو خارجها بالميلاد، في المقابل تجد أن نسبة 41.71 %هي نسبة المبحوثين الذين يرون أن الساكن الجديد بالحي شخص مرحب به هذه النسب تعكس هي الأخرى الشخصية الحضرية التي يعيشها الجزائري اليوم وهي تشكيل حقل علاقات حذر، ومتردد مكانته في الحي والتي قدرها المبحوثين سنة سكن أو أكثر... وهو ما ذهب إليه روبرت بارك في أن الإنسان الحضري عليه أن يتعامل بعقلانية أكبر في المدينة على عكس مجال الريف القائم على علاقات جيدة وقوية وعفوية.

جدول رقم 28: يبين سبب رفض الجار الجديد عند سكنه أول مرة الحومة.

	سبب رفض الجار الجديد						المجموع	
	الجهل بأصله الجغرافي		الجهل بتربيته		خصوصية الحومة لا تقبل البراني		ت	%
مدينة سطيف	16	15.68	28	27.45	24	23.52	68	66.66
خارجها	10	9.80	16	15.68	8	7.84	34	33.34
المجموع	26	25.48	44	43.13	32	31.37	102	100

يظهر لنا من خلال الجدول أكبر نسبة من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يرفضون الجار الجديد عند سكنه حومتهم كان سببهم فيها أنهم يجهلون تربيته وأخلاقه وسيرته التعاملية من الناس بـ 43.13% تليها نسبة من يقولون أنهم يرفضون القادم الجديد إلى الحومة بسبب الجهل بأصله الجغرافي (قبايلي، شاوي، تارقي، مرزابي....) بنسبة 25.48% غير أن من قالوا أن خصوصية حموتهم لا تقبل البراني فكانت تقدر بـ 31.37%، وهي نسب لم تختلف ما بين المبحوثين من ذوي أصول مدينة سطيف أو خارجها إلا من خلال عدد التكرارات.

يفسر هذا ما ذهبنا إليه سلفا إلى أن الجزائري اليوم أصبحت لديه عقلية * يواجه بها المتغيرات اليومية التي تطرأ عليه في المدينة من إحاطة نفسه بهالة من الحذر في التعامل مع الغير إضافة إلى إقامة علاقات شخصية تنفع مصالحه فما دون ذلك والخارج عن مصلحته لا يتقبله ولا بمستقبله غير وأن نسبة 31.37% وهي نسبة لها حضور قوي فتشير إلى أن الجزائري ومن جهة أخرى لا يزال يتصرف وفق منطق البراني والبايلك *.

وهي مفاهيم تداولها الجزائريون في مرحلة ما بعد الاستقلال في محاولة تقبل الواقع الجديد يقول دريس النوري أن: "البرّا: Berra" هو من أهم التعابير التي تستعمل في الخطاب الشعبي الجزائري للاستشارة إلى كل المجالات (الأماكن) التي تقع خارج المنزل أي أن هذا التعبير يرسم الحدود الفاصلة بين المجال الخاص (الداخل) والمجال العام (البرا) وتقول "نسيمة دريس": أنه هناك نوعان من البرا، البرا القوي والبرا الضعيف، بحيث "البرا القوي" هو الذي يبعد أكثر من الداخل لأنه لا يحترم فيه المعايير والقيم الاجتماعية كما تحترم من الداخل، أي أن الرقابة الاجتماعية

* البايلك: تعبير يشار به في الخطاب الجزائري إلى كل المجالات التابعة للدولة، وهو حسب نسيمة دريس يفصل بين الأملاك الخاصة والأملاك التابعة للدولة.

ضعيفة في هذا البرا البعيد جدا من الداخل، يمكن أن نجد هذا النوع من (البرا) في مركز المدينة ياعتباره المكان الذي يخضع بالدرجة الأولى للضبط الاجتماعي الرسمي (الدولة) أما البرا الضعيف، فهو ذلك المجال المحاذي مباشرة للمجال الخاص (الداخل)، أن هذا المجال يخضع لرقابة اجتماعية غير رسمية لكنها صارمة يقوم بها سكان الحي.

لذلك يلاحظ أن الأفراد فيها، يسعون قدر الإمكان إظهار الاحترام للمعايير والقيم الاجتماعية المشتركة داخل الحي.[1]

*** نتائج الفرضية الأولى:**

إن المدينة باعتبارها "هيئة اجتماعية مفتوحة وتمتاز بكثرة سكانها واتساع مساحتها وطول المواصلات فيها، فيعيش الفرد فيها بين أفراد آخرين غرباء عنه، ويقل أصدقاؤه ومعارفه، بل تقل فرص رؤيتهم والاجتماع بهم وتؤثر الحياة في المدينة على نظم اجتماعية كبيرة كالأسرة والجوار والدين والعرف والتقاليد فتضعفها وتشييع التفكك الاجتماعي بين ثناياها، وهذا يتيح الفرصة للتحرر من قيود الضوابط الاجتماعية إلى درجة لا يستهان بها في المدن عنها في القرى والبادية[2].

ومن جهة أخرى وعلى اعتبار أن الحضرية هي طريقة في الحياة في مجتمع المدينة والتي تتميز بطبع سلوك القاطن فيها بثقافة سماها "لويس ويرث الثقافة الحضرية" والتي تتميز بعدد من الخصائص مثل اللاتجانس واعتماد السكان الكبير بعضهم على الآخر، والطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية والاتجاه إلى استخدام العقل والتبرير المنطقي عند السكان، ولعل اعتماد السكان في المدينة بعضهم على الآخر هو أهم طابع تميز المدينة الحديثة إلى جانب عدم احساس السكان الشديد باعتمادهم على الطبيعة والذي جعل علماء الاجتماع الحضري يلتفتون إلى هذا الموضوع هو محاولتهم التفرقة بين طابع الحياة الريفية وطابع الحياة الحضرية باعتبارهما يمثلآن نظريتين مختلفتين للحياة، فالريفي يتعين في بيئة طبيعة يخضع لتقلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة: وتقوم حياته الاجتماعية على أساس الانتماء إلى وحدات صغيرة تعطيه كثيرا من مقومات حياته كما أن الطبيعة من ناحية أخرى تخرج الريفيين إخراجا واحدا، لذلك هم يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية والاجتماعية، من أجل هذا يكون التجانس والاعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروي أما الحضري فإنه يعيش وسط بيئة ضعها الإنسان وبالتالي يقل جدا إحساسه بالطبيعة، وفي مجال علاقاته الاجتماعية ينتمي إلى أكثر من وحدة

[1] مرجع سابق، دريس النوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري سنة 2007/2006.

[2] عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص 76.

اجتماعية ولا يشعر بالانتماء الشديد أو الولاء لأي منها، ولذلك فسكان الحضر غير متجانسين، يعتمدون على الإنسان أكثر من اعتمادهم على الطبيعة، الأمر الذي يجعلهم غير متشابهين وفي حاجة دائمة إلى عمل بعضهم البعض.

على هذا ولما كانت الثقافة الحضرية أسلوب حياة يمكن أن يعيشه من خلا الفرد في الريف ويكتسب خصائص الثقافة الحضرية ويمكن أن يعيش في المدينة ويكتسب خصائص الثقافة الريفية غير أننا وبالفعل ومن خلال استخلاص هذه النتائج:

1- أنه على الرغم من اختلاف المبحوثين في الأصل الجغرافي من خلال مكان الميلاد من مدينة سطيف أو خارجها إلا أننا وجدنا أنه لا يوجد اختلاف في إجابات المبحوثين وأن الحومة الجزائرية لا تزال تزخر بالتنوع الثقافي والجغرافي.

2- أنه وعلى كبر حجم مدينة سطيف واتساعها نحو الضواحي يبقى سكان المدينة المولودون بها يرتكزون بوسطها الحضري على عكس الوافدين إليها الذين في الغالب يتجهون إلى أطرافها وضواحيها للسكن بأحياد المدينة على اعتبار أن وسط المدينة يبقى مشغول السكن، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار مقولة: "أنا ولدر سطيف على اعتبار أنه ولديها وثانيها سكن بوسطها" وهذه ظاهرة منتشرة في كل المدن الجزائرية كالعاصمي الذي يقول "أنا وليد القصبة".

إلى جانب هذا لا ننسى حجم المدينة السكاني والذي يشير إلى عملية التحول والانتشار المكاني وذلك باتساع المدينة إلى ضواحيها وإقامة الأحياء الحضرية الجديدة كفرماتو، وقاوة وشوف لقداد وعين سفيهة وذلك لاستيعاب الحجم السكاني بها.

3- على عكس الانتشار المكاني للأطراف يشهد وسط المدينة الحضري حوماته المختلفة قلة الحراك الحالي على اعتبارات جغرافية كموقع الحي من المدينة واعتبارات مادية كصعوبة إيجاد مسكن أفضل وارتفاع العقار بمدينة سطيف هذا ما جعل من ساكتي أحياء وحومات المدينة ينشئون بحي سكنهم على اختلاف مكان ميلادهم سواء بالمدينة أو خارجها.

4- عادة ما تصنف القرابة إلى ثلاث درجات هي: الدرجة الأولى وتمثل الآباء والأبناء والأخوة، والدرجة الثانية تمثل الأعمام والأخوال والأصهار، الدرجة الثالثة وتمثل فروع وامتدادات الدرجتين الأولى والثانية، القرابة وهي

السمة التي تتميز بها المدينة العربية عن المدينة الغربية[1] الحديثة، إلا أننا وجدنا أن السبب الأول لاختبار الأفراد أحبائهم وحوماتهم يرجع إلى الصدفة تحت تأثير موقع الحي وإمكانات الفرد المادية، لا على أساس القرابة التي اتخذت موقع السبب ما قبل الأخير في اختيار الحومة للسكن وهذا وان دل إنما يدل على التغير المستمر الذي تلحظه المدينة الجزائرية، كان هذا من دون وجود فروق جوهرية بين إجابات المبحوثين المولودين بمدينة سطيف والمولودون بخارج المدينة.

5- أصبح للفرد الجزائري شخصية وعقلية حضرية يستقبل بها المتغيرات المتجددة التي تطرأ عليه يوميا تحت تأثير المدينة، ومعنى العقلية كما هو متداول على الصعيد الشعبي يعني المزاج أو القابلية السيكولوجية التي يتعامل بها الإنسان في حياته اليومية والتي قد يكون مصطلح "Caractère" يشير إليها، فلا جرم أن مصطلح "العقل" إذا ما أحال عليه الخطاب الأكاديمي، فإنه يفيد القدرات الذهنية والقابليات النفسية والإدراكية التي يتميز بها الكائن البشري قياسا بالحيوان أو النبات بل لقد قر أن الحيوان نفسه له عقل غريزي يسير به حياته ويكيفها مع الطوارئ، غير أننا وجدنا أيضا وفي هذا الشأن لا توجد اختلافات جوهرية ما بين المبحوثين المولودين بمدينة سطيف والمولودين خارجها في اعتبار أن القاطن الجديد بالحومة غير مرحب حتى يتم التعرف على تربيته وأخلاقه حتى تتم استقباله في الحومة وهو عكس ما أتى به "لويس ويرث" في اعتبار ما سماه التسامح الاجتماعي والذي قصد به "بشكل عام الرغبة في منح الحريات المدينية للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة أو السماح لهم للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقا لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية"[2]

استنتاج الفرضية الثانية: العلاقة بين نوع الحومة من حيث الجدة و القدم و اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

جدول رقم 29: يبين توزيع المبحوثين حسب نوع الحي:

نوع الحي	ت	%
حي قديم	98	%56
حي جديد	77	%44
المجموع	175	100

[1] مرجع سابق، محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية، ص 238.

[2] مرجع سابق، محمد ياسر خواجة، علم الاجتماع الحضري، ص 25.

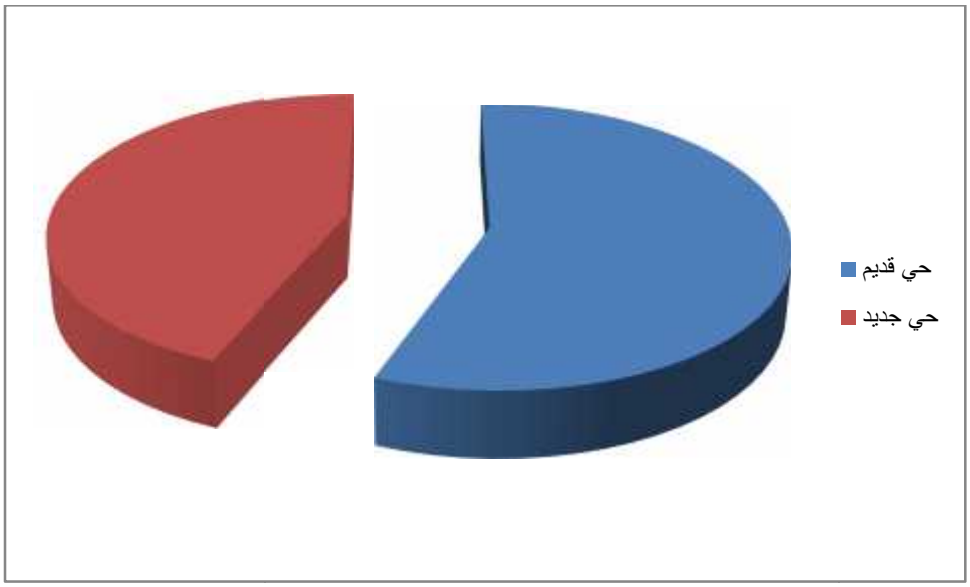

دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثين حسب نوع الحي

يظهر لنا من خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي تقدر بـ 56% يسكنون الأحياء الشعبية بمدينة سطيف أما نسبة وهي نسبة المبحوثين الذين يسكنون بأحياء جديدة بمدينة سطيف.

ويعود ارتفاع نسبة من يسكنون الأحياء الشعبية بمدينة سطيف إلى اعتبار أنهم من الأفراد المولودون بالمدينة والذين تواجدت أحيائهم ونيت قبل الاستقلال تحي "بلير" "وشامينو" و"لانقار" و"كومباط" و"بيرقاي".... والأحياء التي بنيت بعد الاستقلال وذلك لتركز المهاجرين فيها كحي يحياوي حاليا (طابجة)، حي 750 مسكن، حي المعبودة، "لابيناد" في المقابل نجد أن سنة من يسكنون في الأحياء الجديدة تقدر بـ 44% ومنها الأحياء المتجددة كالحومة الشمالية أو الكارطي الشمالي لحي بلير بحيث قام السكان الجدد بتهديم السكن الأولى والمادة بناء محله سكنا جديدا بطوابق وفي كثير من الأحيان على شكل "فيلا".

- جدول رقم 30: يبين العلاقة بين نوع الحي ومدة الإقامة به:

نوع الحي	مدة الإقامة في الحي						المجموع
	أقل من 10 سنوات		{10 سنوات-19}		{20 إلى 30}	31 سنة فأكثر	
	9	5.14	21	12	9	59	33.71	98
جديد	39	22.28	25	14.28	13	0	0	77
المجموع	48	27.42	46	26.28	22	59	33.71	100

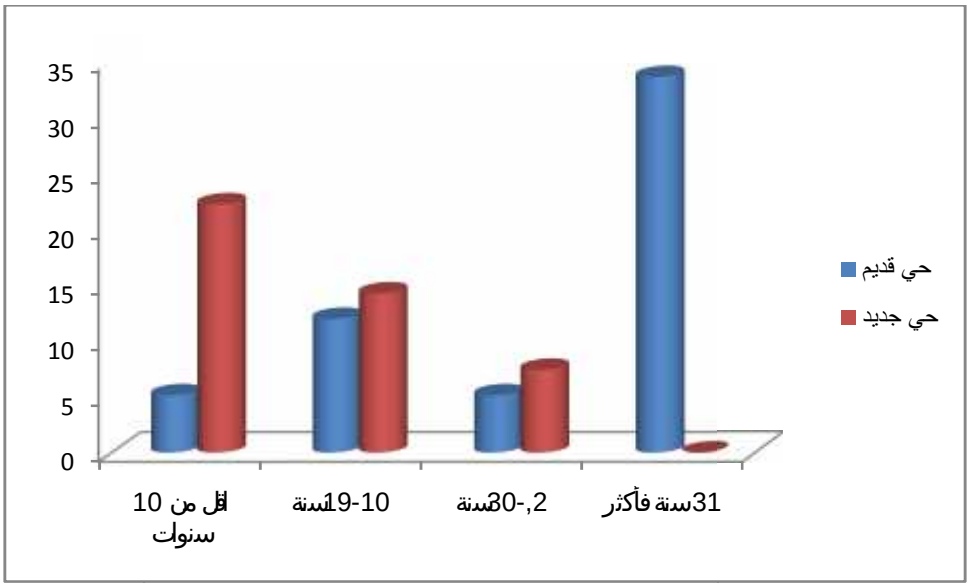

تمثيل بياني للعلاقة بين نوع الحي ومدة الاقامة به

يظهر لنا خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين تسكن في أكثر من 31 سنة تقدر بـ 33.71 وهي النسبية التي تحصلت عليها الأحياء الشعبية في المدينة في المقابل لم نجد في نفس هذه المدة الزمنية (أكثر من 31 سنة) من سكن حي جديد وهو الأمر المنطقي والمتوقع، تليها فئة المبحوثين القاطنين بأحيائهم لمدة تقل على أقل من 10 سنوات بنسبة 27.42%، بحيث بلغت نسبة المبحوثين الساكنين في الأحياء الجديدة لهذه الفترة بـ 22.42% مقابل 5.14% وهي نسبة المبحوثين الذين يسكنون في أحياء شعبية للفترة زمنية {الأقل من 10 سنوات}.

تليها نسبة فئة المبحوثين الساكنين في أحيائهم ما بين {10-19 سنة} والتي تقدر بـ: 26.28 بحيث نجد أيضا أن فئة المبحوثين الساكنين في أحياء الجديدة تقدر بـ 14.28% مقابل 12% بالنسبة للمبحوثين الذين يسكنون أحياء شعبية أما عن الفئة الرابعة والأخيرة فهي نسبة المبحوثين القاطنين بأحيائهم للفترة الزمنية ما بين {20-30 سنة} والتي تقدر بـ 12.57% بحيث تتعدى نسبة المبحوثين القاطنين بأحياء جديدة، من المبحوثين القاطنين في الأحياء الشعبية بـ 7.42% مقابل 5.14% للأحياء الشعبية.

رغم تقدم نسب الأحياء الجديدة في مختلف فترات مدة الإقامة في الحومات إلا أننا نجد أن أكبر نسبة للمبحوثين تسكن أحياء شعبية ولا سيما في الفترة الزمنية لما يفوق 31 سنة ويعود أسباب هذا الاختلاف إلى اعتبار أن معظم المبحوثين يقطنون مدينة سطيف ولفترة أمنية طويلة، لا سيما المولدين بتلك الأحياء في المقابل نجد أن الأحياء الجديدة ارتبط تواجدها بحركة التعمير التي شهدتها المدينة ما بعد الاستقلال وما بعد سياسات

الإصلاح والبناء التي عرفتها أيضا وهذا ما دلتا عليه اختلاف بسبب المبحوثين فيما قبل 30 سنة سكن في الحي وأكثر من 31 سنة سكن في الحي.

جدول رقم 31: يبين العلاقة بين نوع الحي ونوع سكن المبحوثين

نوع الحي	نوع السكن								المجموع
	فيلا		سكن تقليدي		شقة		بيت هش		
حي شعبي	7	4	59	33.71	30	13.14	2	1.14	98
جديد	12	6.85	25	14.28	36	20.57	4	2.28	77
المجموع	19	10.85	84	48	60	34.28	6	3.42	175

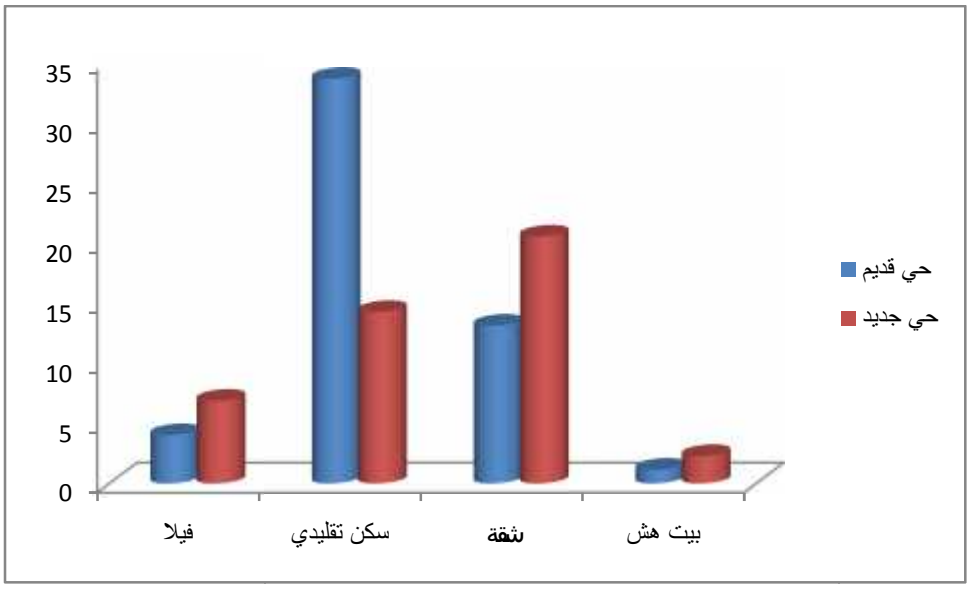

تمثيل بياني يوضح علاقة بين نوع الحي و نوع سكن المبحوثين

يظهر لنا من خلال الجدول والعرض البياني أن أكبر نسبة من المبحوثين المقدرة بـ 48% هي نسبة المبحوثين الذين قالوا أنهم يسكنون البيت التقليدي أو المسكن التقليدي وتقصد به ما يسمى عند سكان مدينة سطيف "الحارة" وهي بناء صغير المساحة نسبيا تمتد من طابق أرضي إلى عدة طوابق فوقه والجديد بالذكر هنا أنه لا يزال نوع آخر من التجمعات السكانية والذي يعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي ويسمى أيضا "الحارة" ولكنها على عكس النوع الأول الذي ذكرناه فهي عبارة عن بناية كبيرة المساحة تتشكل من عدة شقق ويسكنها عديد من

الأفراد وتتميز في كثير من الأحيان بجود فناء صغير يتوسطها وباب كبير للدخول لها مثل الحارة هنا مثل الدار الكبير، أو دار السبيطار في رواية محمد ذيب "الحريق"، والحارة هنا أيضا تختلف فما هي في المشرق العربي فإن كانت هناك تسمى الحارة فالمجتمع الجزائري يسميها الحومة.

بالعودة إلى النسب نجد أن نسبة المبحوثين الذين يقطنون الأحياء الشعبية في مساكن تقليدية تقدر بـ 33.71% ويعود هذا إلى أن كثير من أرباب الأسر من وسط المدينة ومن السكان القدامى للمدينة في المقابل نجد أن نسبة المبحوثين من الأحياء الحديثة والتي تسكن المسكن التقليدي تقدر بـ 14.28%، وتعود هذه السنة إلى اعتبار أن الفرد الجزائري اليوم يلجأ إلى الشقق في السكن بالأحياء الجديدة على اعتبار أن سعر العقار. ويطلق سكان مدينة لفظ الحارة على مساكنهم للتفرقة بين "الفيلا والشقة" ويوجد بوسط المدينة، حارة الحضرة، حارة حرافة....للبناء يفوق 10 دينار جزائري.

أما النسبة الثانية فهي نسبة المبحوثين الذين قالوا أنهم يسكنون شققا بالمدينة وتقدر بـ: 34.28% بحيث نجد أن المبحوثين الذين يقطنون الأحياء الجديدة تقدر بـ: 20.57% بينما المبحوثين الذين يسكنون شققا بالأحياء الشعبية فتقدر بـ 13.14%.

إن ارتفاع طلب الجزائري اليوم على الشقق ناتج عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية....التي طرأت على المدينة الجزائرية اليوم والمجتمع ككل لعل أهمها انقسام العائلة الجزائرية إلى أسر نووية إضافة إلى انتشار الفردية وسط الأسرة الجزائرية على اعتبار أن الجيل الأخير أي ما بعد الاستقلال وخصوصا ما بعد العشرية السوداء أصبح أكثر تكلفا في الاستقلالية والفردية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة على حد السواء وهو أيضا من جانب آخر مؤشر على أن المدينة الجزائرية اليوم تضغط بكل مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الفرد الجزائري ودليل ذلك انتشار الفردية في المدينة وامتدادها إلى أطرافها وأريافها.

في المقابل أيضا نجد أن نسبة المبحوثين الذين قالوا أنهم يسكنون "الفيلا" تقدر بـ 10.85% بحيث نجد أن هذا النمط منتشر أكثر في الأحياء الجديدة بنسبة 6.85% عنه في الأحياء القديمة أو الشعبية المقدرة بـ 4% هذه النسب تعود إلى سكان أحياء "دالاس"، "فيلا القصرية" وحي "حشيشية" الذي هو عبارة عن حي مكون من عدة "فلل" يحوطها جدار وبها بوابة كبيرة وبها حارس، يسكنها أصحاب النفوذ والمال بالمدينة، هذا النوع الجديد من الأحياء غريب عن أحياء المدينة الجزائرية والسطايفية بالخصوص يشير إلى انعزال الطبقة الغنية عن باقي أفراد المدينة وهذه سمة جديدة للثقافة الحضرية في المدينة الجزائرية، ليس الانعزال على أساس الاصل الجغرافي و إنما على أساس الطبقة الاجتماعية.

بينما نجد أن فئة من قالوا أنهم يسكنون البيت الهش تقدر بـ: 3.42% بحيث تقدر في الأحياء الجديدة بـ: 2.28% في المقابل تقدر في الأحياء القديمة بـ 1.14 وتعود هذه النسب إلى البناء الفوضوي الذي عرفته المدينة على أثر أزمة السكن وارتفاع سعر العقار في مدينة سطيف.

جدول رقم 32: يبين العلاقة بين نوع الحي ووضعية المنزل

نوع الحي	الوظيفة السكنية				المجموع
	ملك		مستأجر		
قديم	88	50.28	10	5.71	98
جديد	60	34.28	17	9.71	77
المجموع	148	84.57	27	15.42	175

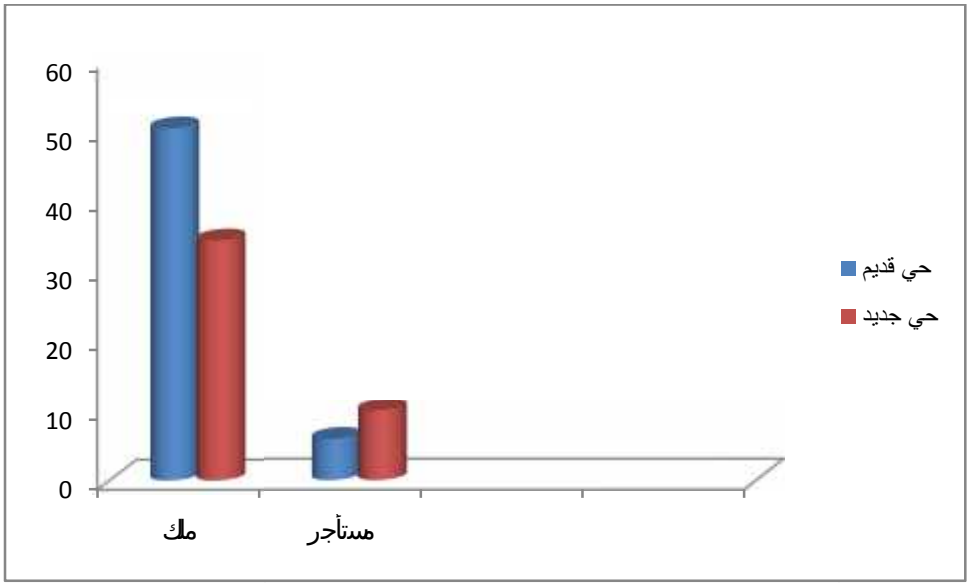

تمثيل بياني يوضح العلاقة بين نوع الحي و وضعية منزل المبحوث

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين تمتلك منزلها وتستأجره بنسبة 84.57% غير أن المبحوثين الساكنين الأحياء القديمة هم أكبر نسبة بـ 50.28% في المقابل نجد ذوي الأحياء الجديدة من هذه الفئة نسبتهم تقدر بـ 34.28%.

بينما نجد فئة المستأجرين تقدر بـ 15.42% بحيث بلغت ساكني الأحياء الجديدة من هذه الفئة نسبة 9.71% وهي نسبة أكبر من ساكني أحياء قديمة من هاته الفئة وتقدر بـ 5.71.

وتعود هاته النسب إلى اعتبار أن المبحوثين من وسط المدينة والكثير منهم لم يغيروا مكان إقامتهم ولا أحيائهم لاعتبارات ارتفاع سعر العقار والتمسك الفرد السطايفي بوسط المدينة من منطلق أن من يسكن وسط المدينة هو "ولد سطيف"، من جهة أخرى في هذا اشارة إلى أن مدينة سطيف لا تعرف الحراك الاجتماعي وسط المدينة في المقابل يتجه السكان القادمون إليها والأفراد المنشقين فيها عن عائلتهم وتأسيس للأسر النووية إلى أطراف وضواحي المدينة.

يصل بنا هذا إلى القول المدينة الجزائرية في مسألة ملك السكن واستأجره وعلى الرغم من وجود اختلاف بسيط في اعتبار أن من يسكنون الأحياء الجديدة هم الكثرة المستأجرة، إلا أن المدينة الجزائرية على عكس المدن الغربية ولا سيما الأمريكية التي نمط السكن فيها الاستئجار، ومن جهة أخرى يؤكد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون في أن "غاية البدوي التمدن" بحيث ما إن وصل الفرد الجزائري وتمكن من السكن وكان ملكه فإنه لا يسعى إلى تغييره إلى أن تصادفه ظروف قاهرة لتضطره للبيع أو التغيير.

جدول رقم 33 : يبين العلاقة بين نوع الحي ونوع الأسرة من خلال عدد أفرادها

نوع الحي	نوع الاسرة								المجموع	
	أقل من 3 أفراد		4-6 أفراد		7-9 أفراد		أكثر من 10 أفراد			
	2	1.14	24	13.71	58	33.14	14	8	98	56
حي جديد	11	6.28	24	13.71	24	13.71	18	10.28	77	44
المجموع	13	7.42	48	27.42	82	46.85	32	18.28	175	100

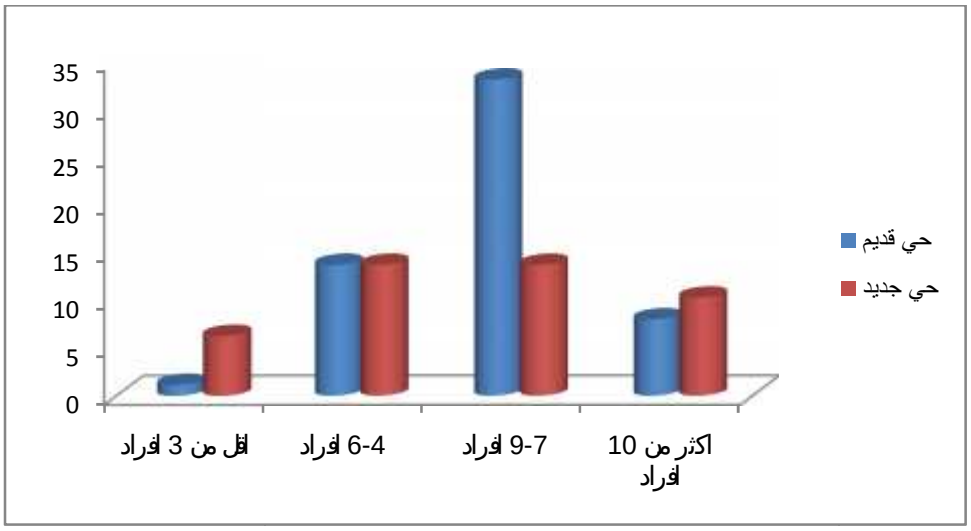

تمثيل بياني بين العلاقة بين نوع الحي و نوع الأسرة

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين 46.85% هي نسبة المبحوثين الذين قالوا أن عدد أفراد أسرهم 87 أفراد في الأسرة غير أن المبحوثين الذين يقطنون الأحياء القديمة هم أكبر نسبة بـ 33.14% مقابل 13.71% بالنسبة للأفراد الساكنين الأحياء الجديدة ويعود ارتفاع نسبة هذه الفئة إلى اعتبار أنها فئة المبحوثين المولودين قبل الاستقلال وبعد الاستقلال بقليل حيث كانت البلاد بحاجة إلى تعويض خسائر الاستعمار البشرية بقبول الأسر الجزائرية على الإنجاب إضافة إلى الوازع الديني الذي كانت تعتقده المرأة آنذاك في أن حبوب منع الحمل محرمة الاستعمال غير أننا وجدنا أن هذه الأسر الغالب فيها هي أسرة نووية.

تليها نسبة المبحوثين الذين قالوا أن عدد أفراد أسرهم ما بين {4-6 أفراد} تقدر بـ 27.42% بحيث وجدنا أن الأحياء القديمة والجديدة متساوية النسبة بـ 13.71%، لتليها نسب المبحوثين الذين قالو أن عدد أفراد أسرهم يزيد عن 10 أفراد بـ 18.28% غير أننا وجدنا أن الأحياء الجديدة تقدر هذه الفئة بنسبة 10.28% مقابل 8% بالنسبة لهذه الفئة ممن يسكنون الأحياء القديمة ويرجع هذا إلى قدم مساكن هاته الأخيرة وعدم احتوائها هذا العدد من الأفراد، خصوصا في أحياء مثل "لانقار" و"بلير" اللذان يتمزيان بضيق السكن الذي لا يتسع حتى لـ 5 أشخاص.

أما عن فئة {أقل من 3 أفراد} فتقدر نسبتها بـ 7.42% غير أننا وجدنا أعلى نسبة للمبحوثين هي لذوي الأحياء الجديدة تقدر بـ: 6.28% في مقابل 1.14% بالنسبة للأحياء القديمة، وبالتالي يمكننا القول أنه وعلى رغم الاختلاف في نسب عدد الأفراد ما بين الحي القديم والحي الجديد إلا أننا نجد أن معظم اسر المدينة هي أسر نووية.

الجدول رقم 34 : العلاقة بين نوع الحي وعدد الغرف بالمنزل

نوع الحي	عدد الغرف						المجموع		الامتناع عن الإجابة	
	1-3 غرف		4-6 غرف		7 غرف فأكثر					
قديم	23	17.29	22	16.54	11	8.27	57	42.85	42	24
جديد	29	21.80	37	27.81	12	9.02	76	57.14		
المجموع	53	39.84	59	44.36	23	17.29	133	76		

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين التي تقدر بـ 76% هي فئة المبحوثين الذين قاموا بالإجابة على هذا السؤال فيها نجد نسبة 24% من المبحوثين رفضوا الإجابة على هذا السؤال.

غير أننا نجد أن أكبر نسبة من المجيبين والتي تقدر بت 44.36% هي نسبة فئة المجيبين يتوفر منازلهم على 4-6 غرف وعلى العكس نجد أن فئة ذوي الأحياء القديمة بـ 27.81 مقابل 16.54 لذوي الأحياء القديمة.

تليها نسبة المجيبين الذين قالوا أن عدد غرف منازلهم ما بين 1-3 غرف تقدر بـ 39.84% ونجد أيضا أن نسبة المجيبين من الأحياء الجديدة أكبر وتقدر بـ 21.29% بمقابل ذوي الأحياء القديمة بـ 17.29%.

أما عن نسبة المجيبين الذين قالوا أن منازلهم تحوي أكثر من 7 غرف فتقدر بـ17.29 %، بحيث تتقارب النسب الأحياء القديمة والجديدة بحيث تقدر في الأحياء الجديدة بـ 9.02% والأحياء الجديدة 8.27%.

يعود اختلاف عدد الغرف ما بين الأحياء الجديدة والقديمة إلى اعتبار أن هذه الأخير كانت نتيجة لسيرورة ووضع ثقافي واجتماعي وتاريخي مغاير لما هو عليه حال الفرد الجزائري اليوم على اعتبار أن السكنات في الحومات القديمة ذات طابع استعماري ذا أسر نووية تتمتع بقلة عدد أفراد أسرها وبالتالي غرفها على عكس الأحياء الجديدة التي تتمتع بكل أنواع صيغ السكن ما بين الشقق والبناء الذاتي والفيلات.

جدول رقم 35 : يبين العلاقة بين الحي وفكرة تغيير السكن

نوع الحي	التفكير في تغيير المنزل												
	نعم										لا		
	سكن أوسع للعائلة		سكن خاص		شقة		بناء ذاتي		حي شعبي		حي جديد	ت	%
حي قديم	30	23.25	23	17.82	12	9.30	41	31.78	32	24.80	50	38.75	46	26.28
حي جديد	42	32.55	34	26.35	18	13.95	58	44.96	21	16.27	25	19.37		
المجموع	72	55.81	57	44.18	30	23.25	99	76.74	53	41.08	75	58.13		
	128		73.71		129		73.71		129		73.71		46	26.28

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين تفكر في تغيير المنزل بنسبة 73.71% في المقابل 29.28% من المجيبين ترفض تغيير المسكن، بالنسبة إلى سعة المسكن يرى 55.81 من المجيبين أنه لابد أن يكون المنزل كبير ليسع الأسرة غير أننا نجد أن نسبة 32.55% من سكان الأحياء الجديدة بنسبة 32.55% يرغبون في ذلك وهو الأمر غير المتوقع في المقابل نجد أن نسبة 23.25% من المجيبين من ذوي سكان الأحياء القديمة ترغب في سكن أوسع للعائلة، على العكس نجد أن نسبة المجيبين من ذوي الأحياء الجديدة يرغبون في سكن خاص بهم بنسبة 26.35% وفي المقابل نجد أن 17.82% من المجيبين يرغبون في سكن خاص بهم من السكان ذوي الأحياء القديمة.

أما عن نوع السكن المرغوب فيه فـ 76.74% من المجيبين يرغبون في البناء الذاتي مقابل 23.25% من المجيبين الذين يرغبون في سكن الشقة غير أننا وجدنا أن نسبة المجيبين من الأحياء الجديدة يرغبون في سكن البناء الذاتي بنسبة 44.96% في المقابل نجد المجيبين من الأحياء القديمة يرغبون في البناء الذاتي بنسبة 31.78%.

أما عن سكن الشقق فنجد أن نسبة المجيبين من الأحياء الجديدة تقدر بـ 13.95% في المقابل نجد المجيبين من ذوي الأحياء القديمة يرغبون في سكن الشقة.

أما عن اختيار المبحوثين لمكان السكن فنجد أن نسبة 58.13% من المجيبين يرغبون في سكن الحي الجديد، بحيث كانت نسب سكان الأحياء القديمة أكبر من نسبة سكان الأحياء الجديدة بـ: 38.75% مقابل 19.37% لمجي الأحياء الجديدة.

على العكس نجد أن نسبة المجيبين الذين اختاروا الحي الشعبي تقدر بـ 41.08% بحيث كانت نسبة سكان الأحياء القديمة تقدر بـ 24.80% في المقابل نجد أن نسبة المجيبين من سكان الأحياء الجديدة تقدر بـ 16.27%.

وبالتالي يمكن القول أن معظم أفراد مدينة سطيف من الأحياء الجديدة يرغبون في الحصول على مساكن أوسع للعائلة عن طريق اختيار البناء الذاتي في حي جديد.

أما عن ساكني الأحياء القديمة فيرغبون أيضا في سكن أوسع للعائلة من خلال البناء الذاتي وفي حي جديد، ويعود اختيار المجيبين بهذا الشكل إلى اعتبارات عدة أهمها الرغبة في مختلف مجالاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية...إلى جانب خلق جو مناسب لذلك عن طريق الانعزال النسبي الذي يجده الفرد الجزائري في البناء الذاتي وفي الحي الجديد وذلك تفاديا لعدم مشاركة الآخرين حياته الشخصية والخاصة.

ورأينا أيضا من اختيار الأحياء القديمة والجديدة من المجيبين السكن الخاص لا سيما من ذوي الأحياء الجديدة، والسكن في شقة وفي حي شعبي لاعتبارات رآها المبحوثين مهمة لعل أهمها أن السكن الخاص يتيح الحرية الفردية بعيد عن ضغط الأسرة والعائلة ككل عن طريق الشقة على اعتبار أنها أرخص ثمنا من البناء الذاتي إلى جانب خلق جو للتعايش والتفاعل يغطي نوعا الفرد للأسرة إلى جانب اختيار الحي الشعبي على حد قولهم: لأن به الحياة "أكثر من الحي الجديد الذي هو بنظرهم "حي جامد".

الجدول رقم 36 : يبين العلاقة بين نوع الحي وملائمة للوظيفة التي يشغلها المبحوث

نوع الحي	عدد الغرف						المجموع		الامتناع عن الإجابة	
	1-3 غرف		4-6 غرف		7 غرف فأكثر					
قديم	23	17.29	22	16.54	11	8.27	57	42.85	42	24
جديد	29	21.80	37	27.81	12	9.02	76	57.14		
المجموع	53	39.84	59	44.36	23	17.29	133	76		

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المجيبين ترى أن الحي يلائم الوظيفة التي تشغلها بـ: 81.71% غير أن سكان الأحياء القديمة أكبر نسبة بـ 48% من سكان الأحياء القدامى بـ 33.71%.

في المقابل نجد أن 18.28% من المجيبين يرون أن الحي الذي يسكنونه لا يتلائم مع الوظيفة التي يشغلونها، غير أننا وجدنا نسبة 10.28% من سكان الأحياء الجديدة ترى أن الحي لا يتلائم مع الوظيفة وهي نسبة أكبر نسبيا مع نسبة المجيبين من سكان الأحياء القديمة التي تقدر بـ: 8% تعود أسباب هذا الرفض إلى أسباب أغلبها أخلاقية على اعتبار أن سكان الحي لا يحترمون المبحوث والوظيفة التي يشغلها وأيضا سكنه معهم بالحي.

جدول رقم 37 : يبين العلاقة بين نوع الحي وتواجد المرافق الثقافية فيه

نوع الحي	تواجد المراكز الثقافية في الحي														المجموع	
	مكتبة		دار شباب		نادي ثقافي		نادي أنترنت		جمعيات ثقافية		سينما		مسرح		لا توجد مرافق		
حي قديم	10	%5.71	8	%5.57	7	%4	13	%7.42	3	%1.71	0	%0	3	%1.71	42	%24	86	%49.14
حي جديد	9	%5.14	12	%6.85	9	%5.14	20	%11.42	9	%5.14	4	%2.28	2	%1.14	24	13.71%	89	%50.86
المجموع	19	%10.85	20	%11.42	16	%9.14	33	%18.85	12	%6.85	4	%2.28	5	%2.85	66	%37.71	175	%100

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي تقدر بـ 62.29% ترى أن أحيائها سواء كانت قديمة أو جديدة بها مرافق ثقافية بينما نجد نسبة 37.71% وهي نسبة المبحوثين الذين يرون أنه لا توجد مرافق ثقافية في حيهم سواء كان قديما أو جديدا.

ويظهر لنا كذلك أن نسب تواجد المرافق في الأحياء من غير تواجدها تختلف ما بين الحيين القديم وما بين 50.86% للأحياء الجديدة و 49.14% بالنسبة التي تحصب عليها الحي الجديد والتي تقدر بت 13.71%، كما نجد أن نسب تواجد مرافق كالمكتبات بـ 5.71% في الحي القديم مقابل 5.14% في الحي الجديد إضافة إلى نسبة من قالوا أنه يوجد مسرح في حيهم القديم وتقدر بـ 1.71% وهي أكبر من نسبة الحي أكبر مقابل الحي القديم 6.85% مقابل 5.57% بالإضافة إلى أن نسبة المجيبين الذين قالوا أنه يوجد في حيهم الجديد أندية ثقافية تقدر بـ 5.14% مقابل 4% للمجيبين الذين قالوا أنه يوجد بحيهم القديم أندية ثقافية على التوالي (11.42% مقابل 4.42%) و(5.14 مقابل 1.71% للجمعيات الثقافية).

أما عن نسب من قال من المجيبين أنه توجد "دار سينما" في حيهم الجديد فهي أكبر، عند مجيبي الحي القديم والتي تنعدم مقابل 2.28 % أنه هاته النسب بهذا الشكل على اعتبار أن معظم الأحياء القديمة هي أحياء شعبية وإن تواجدت مراكز ثقافية فهي موجود في وسط المدينة والذي بدوره يعتبر قديما لنجد مثال ذلك "المسرح" والذي يزال قائما منذ العهد الاستعماري والذي يبعد عدة أمتار عن معلم عين الفوارة بالإضافة إلى انتشار المكتبات في الأحياء القديمة عن الجديدة على اعتبار أن جاءت لتكرس النهضة الاجتماعية والثقافية لوقت ما بعد الاستقلال، أما عن دار السينما ففي وسط المدينة توفق العمل فيها ما بعد سنوات 1980 لاعتبارات عدة أهمها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر ما بعد الثمانين إلى بداية الأزمة واستمرارها سنوات التسعينات.

غير أننا وجدنا من المجيبين الذين قالوا أن أنه بأحيائهم "دار سينما" وهي في الحي الجديد 400 مسكن وهي منسوبة للقطاع الخاص أما عن باقي المرافق الثقافية كالأندية الثقافية، ودور الأنترنت والجمعيات الثقافية فهي تنشر في الأحياء الجديدة منها في الأحياء القديمة على اعتبار التفتح والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته المدينة سنوات 2000 والذي يشير إلى تزايد التخصص وتقسيم العمل والاهتمام بالفرد الحضري في كل جوانبه الحياتية.

جدول رقم 38: الذهاب إلى هاته المرافق الثقافية

نوع الحي	الذهاب إلى المرافق الثقافية				المجموع	
	نعم		لا			
قديم	24	%22.01	19	%17.43	43	%93.44
جديد	27	%24.77	39	%35.77	66	%60.55
المجموع	51	%46.78	58	%53.21	109	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين تعتبر بأنها لا تذهب إلى المرافق الثقافية الموجودة بحيها سواء كان قديما أو جديدا وتقدر بت 53.21% وفي المقابل نجد أن 46.78% من المبحوثين يعتبرون بأنهم يذهب إلى مرافق حيهم سواء كان جديدا أو قديما الثقافية.

غير أننا نجد أن نسبة 35.77% من سكان الأحياء الجديدة لا تذهب إلى هاته المرافق مقابل 17.43% من سكان الأحياء القديمة والذين يقولون أنهم لا يذهبون إلى مرافق حيهم الثقافية.

كما نجد أن نسبة من يقرون أنهم يذهبون إلى هاته المرافق من سكان الأحياء الجديدة أكبر من سكان الأحياء القديمة كالتالي 24.77% مقابل 22.01% بالنسبة للأحياء القديمة.

ويعود هذا التباين في النسب إلى عدة عوامل أهمها توفير الأنترنت بالمنازل والتي بدورها تعوض كثير من النشاطات، كنشاط المكتبة ودور الأنترنت والجمعيات الثقافية.

أما عن الاختلاف ما بين الأحياء القديمة والجديدة فيعود إلى اعتبار أن سكان الأحياء القدامى هم من الفئة الكبيرة التي تعوض هذه المرافق بالجريدة اليومية بكل أنواعها سواء كانت ملموسة أو رقمية.

جدول رقم 39: يبين العلاقة ما بين نوع الحي و تواجد مرافق الاجتماعية فيه

نوع الحي	المرافق الاجتماعية في الحي														المجموع	
	دور حضانة		مساحات خضراء وحدائق		سوق		مقهى		مسجد		مدارس		لا توجد			
قديم	4	%2.28	9	%5.14	12	%6.85	10	%5.71	12	%6.85	8	%4.57	2	%1.14	57	%32.57
جديد	16	%9.14	5	%2.85	14	%8	12	%6.85	11	%6.28	18	%10.28	42	%24	118	%67.43
مجموع	20	%11.42	14	%8	26	%14.85	22	%12.57	23	%13.14	26	%14.85	45	%25.70	175	%100
	131								74.85							

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أنه توجد مرافق اجتماعية في حيها سواء كان قديما أو جديدا بنسبة 74.85% في المقابل نجد نسبة 25.70% من المبحوثين يرون أنه لا توجد تلك المرافق الاجتماعية في حيهم، بحيث بلغت عند سكان الحي الجديد 24% في مقابل الحي القديم 1.14% على اعتبار أن معظم الأحياء الجديدة أما هي عبارة عن ترقيات عقارية أو سكن تساهمي واجتماعي خاضع لأزمة السكن القاتلة الأمر الذي استدعى اليوم توفير أحياء جديدة دون مرافق اجتماعية تلبي حاجات الفرد ودليل الحي الذي ستقدم مفاتيحه خلال الأيام القادمة " " الذي لا يوجد به لا مدرسة والمؤسسات التكميلية التعليمية التي بعدها إضافة إلى عدم توفر المسجد ليس في هذا الحي فقط بل في عدة أحياء المدينة بحيث يعود دوما بناءه إلى الأعمال الخيرية والتبرعات.

خلال الأيام القادمة " " الذي لا يوجد بدلا مدرسة والمؤسسات التكميلية التعليمية التي بعدها إضافة إلى عدم توفر المسجد ليس في هذا الحي فقط بل في عدة من أحياء المدينة بحيث يعود دوما بناءه إلى الأعمال الخيرية والتبرعات.

وبالعودة إلى توزيع المرافق الاجتماعية حسب الحي القديم والجديد نجد أن نسب المدارس في الأحياء الجديدة تقدر بـ 10.28 مقابل 4.57% للأحياء القديمة ويعود هذا إلى اعتبار أن هاته الأخيرة مدارسها تعود إلى الحقبة الاستعمارية (مدرسة الفتح أو شكولة الحجر) أو سنوات الاستقلال كمدرسة "بلخير حسان" تتطابق نسبة السوق في الأحياء الجديدة أكبر مقابل الأحياء القديمة والتي تقدر بت (8% بالمقابل 6.85%) في الأحياء القديمة ويعود هذا إلى اعتبار أن سوق المدينة "Marché Couvert" كان ولا يزال يلبي حاجات سكان وسط المدينة وما جاورها، أما عن المساحات الخضراء فنجد نسيتها أكبر في الأحياء القديمة بـ 5.14% مقابل 2.85% ويعود هذا إلى السبب أن الأحياء الجديدة في معظمها أحياء مبينة على ضغط أزمة السكن هدفها الأساسي الإسكان وفقط على عكس نجد وسط المدينة وسيما الأحياء القديمة تتمتع بتواجد حدائق أهمها حديقة الأمير عبد القادر ويعود وجودها إلى العهد الاستعماري* إضافة إلى حديقة محمد قصاب إلى حديقة " Marché Couvert"... وعلى العكس نجد أن المقاهي تنتشر أكثر بنسبة 6.85% في الأحياء الجديدة تنقسم حاليا ما بين المقاهي وهي الخاصة بالرجال وقاعات الشاي المختلطة بين الرجال والنساء، مقابل 5.71% في الأحياء القديمة وهي المقاهي القديمة وهي التي يعود وقتها إلى سنوات الاستقلال منها مقهى بيلير باب بسكرة، قهوة الصوابر في "شيمينو" وعلى العكس نجد أن دور الحضانة نسبتها أكبر في الأحياء الجديدة بـ: 9.14% مقابل 2.28% في الأحياء القديمة والتي تعتبر فيها دور الحضانة جديدة، جدة دور الحضانة في المدينة الجزائرية والتي انتشرت أكثر 10 سنوات الأخيرة تبعا لخروج المرأة للعمل وانتشار نمط الأسرة النووية الذي يدفع يوضع الأطفال في الحضانة على عكس العائلة الممتدة التي كان دورها الأساسي تربية الأولاد والحفاظ عليهم مسئولية كل فرد في العائلة.

* توجد لوحات ذات رموز ونقوش تعود إلى الفترة البيزنطية تحكي تاريخ المدينة القديمة.

جدول رقم 40: يبين العلاقة بين نوع السكن والمشاكل التي يعاني منها:

نوع الحي	مشاكل الحي										المجموع	
	طرق ضيقة		طرق المياه		توزيع الكهرباء		التلوث		لا توجد			
قديم	21	12	11	6.28	7	4	6	3.42	54	30.85	99	56.57
جديد	19	10.85	12	6.85	8	4.57	11	6.28	26	14.85	76	43.43
مجموع	40	22.85	23	13.14	15	8.57	17	9.71	80	45.71	175	100
	95						54.29					

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من المجيبين يرون أن أحيائهم سواء كانت قديمة أو جديدة بها مشاكل فيزيولوجية بـ 54.29% في المقابل نجد أن نسبة 45.71% من المجيبين يرون أن أحيائهم لا توجد بها مشاكل خارجية، غير أننا نلاحظ أن نسبة 30.85% من المجيبين من الأحياء القديمة لا توجد بها مشاكل خارجية في المقابل نجد 14.85% من سكان الأحياء الجديدة يرون أن أحيائهم ليس بها مشاكل خارجية.

على عكس تواجد المشاكل الخارجية في الأحياء الجديدة كالتالي (صرف المياه 6.85) توزيع الكهرباء 4% (التلوث 3.42).

أما عن الطرق الضيقة فنجد نسبتها أكبر في الأحياء القديمة منها في الأحياء الجديدة بـ (12% مقابل 10.85 في الأحياء الجديدة) بالإضافة إلى هاته المشاكل أضاف المجيبين عدة مشاكل أهمها الازدحام وطرق غير المهيئة أو المهترئة.

وبالتالي نجد أن الأحياء الجديدة تعاني المشاكل الخارجية أكثر مما تعانيه الأحياء القديمة على اعتبار أن هذه الأخيرة تعود في معظمها إلى التخطيط يراعي الجمالية والهندسية والتخطيط في المدينة، أما عن الأحياء الجديدة فنجد أن مشاكلها الخارجية خاضعة لتخطيط احتواء أزمة السكن.

جدول رقم 41: يبين العلاقة بين نوع الحي وانتشار السلوكات السلبية فيه

نوع الحي	السلوكات السلبية														المجموع	
	السرقة		المشاجرات		الانتحار		معاكسة الفتيات		المخدرات		شرب الكحول		لا توجد			
قديم	16	9.14	6	3.42	2	1.14	10	5.71	8	4.57	5	2.85	51	29.14	98	56
جديد	18	10.8	4	2.28	3	1.71	12	6.85	16	9.14	9	5.14	14	8	77	44
المجموع	34	19.42	10	5.71	5	2.85	22	12.57	24	13.71	14	8	65	37.14	175	100
	110						62.85									

يظهر لنا من خلال الجدول أي أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن حوماتهم بها سلوكات سلبية بنسبة 62.85% في المقابل نجد أن نسبة 37.14% ترى أن حوماتهم لا تعاني المشاكل السلبية ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 29.14% من سكان الأحياء القديمة ترى أن أحيائها لا تعرف مشاكل سلبية في المقابل نجد أن نسبة 8% فقط من سكان الأحياء الجديدة ترى ذلك.

وعلى العكس نجد نسب انتشار سلوكات سلبية في الأحياء الجديدة أكبر منه في الأحياء القديمة كالتالي (السرقة 10.28%)، (معاكسة الفتيات 6.85%)، (تعاطي المخدرات 9.14%)، (شرب الكحول 5.14)، (الانتحار 1.71%) وفي المقابل نجد في الأحياء القديمة انتشار هذه المشاكل السلبية كالتالي (السرقة 9.14%)، معاكسة الفتيات 5.71%) (شرب الكحول 2.85%)، (الانتحار 1.14%).

وعلى العكس نجد أن نسبة المشاجرات أكبر في الأحياء القديمة بـ: 3.42 في المقابل نجد 2.28% في الأحياء الجديدة على اعتبار أن سكان الأحياء القديمة يعرفون بعضهم البعض في معظمهم وأن معظم المشاجرات تأتي بالدرجة الأولى بسبب الأطفال.

غير أن نسب المشكلات السلبية في الأحياء الجديدة أكبر منها في سابقا يعرفون بعضهم البعض ولا يزال بعض القيم السائدة فيها كاحترام الجار واحترام الكبير والفرد وأن أراد سلوكا أخلاقيا سلبيا فإنما يرتكبه خارج حدود الحومة.

جدول رقم 42 : يبين العلاقة بين نوع الحي وسبب انتشار السلوكات السلبية فيه:

نوع الحي	سبب انتشار السلوكات السلبية						المجموع	
	البطالة		مشاكل أسرية		عدم توفر الأمن			
قديم	21	19.09	16	14.54	12	10.90	49	44.55
جديد	33	30	15	13.63	13	11.81	61	55.45
المجموع	54	49.09	31	28.18	25	22.72	110	100

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن نسب انتشار هذه السلوكات الأخلاقية السلبية يعود إلى البطالة بنسبة 49.09% غير أن سكان الأحياء يرون أن البطالة سبب هاته السلوكات بنسبة 30% في المقابل نجد نسبة من قالوا أن سبب هذه السلوكات من أحياء القديمة هي البطالة بنسبة 19.09% يلي سبب المشاكل سبب المشاكل الأسرية بنسبة 28.18% بحيث نسبة سكان الأحياء الجديدة بـ 14.54% مقابل 13.63% من الأحياء الجديدة.

أما عن سبب عدم توفير الأمن فنجد نسبة من قالوا هذا السبب من سكان الأحياء الجديدة تقدر بـ 11.81% مقابل 10.90% من سكان الأحياء القديمة ممن اختاروا هذا السبب، هذا السبب الذي كان مجموعه 22.72% وأضاف المبحوثين إلى هاته الأسباب سبب عدم التقيد بأحكام الدين الإسلامي في التعامل مع الأفراد والجماعات.

ويعود سبب اختلاف نسب أسباب انتشار السلوكات السلبية المذكورة سبقا بين الأحياء القديمة والأحياء الجديدة إلى اعتبار أنها أحياء بنيت بعيدا عن وسط المدينة القديمة ذا الأفراد والجماعات القدامى في المدينة والذين يسمون أنفسهم "أولاد سطيف".

نذهب في هذا إلى ما ذهل إليه جورج زيمل في اعتبار أن المدينة عبارة عن عامل للتغيير النفسي والاجتماعي، يرى أن الحضرية تسبب الانحراف والسلوك الإجرامي.

جدول رقم 43: يبين العلاقة بين نوع الحي وتساوي سكانه في المكانة الاجتماعية

نوع الحي	تساوي سكان في المكانة الاجتماعية										المجموع	
	نعم		لا يتساوون في									
			الدخل		المهنة		المستوى التعليمي		الأصل الجغرافي			
قديم	34	19.42	14	8	24	13.71	18	10.28	20	11.42	110	62.85
جديد	20	11.42	8	4.57	9	5.14	12	6.85	16	9.14	65	37.14
مجموع	54	30.85	22	12.57	33	18.85	30	17.14	16	9.14	175	100
	30.85		69.14									

نلاحظ من خلال والرسم البياني أكبر نسبة من المجيبين ترى أن سكان الحي غير متساوون في المكانة الاجتماعية بنسبة 69.14%.

في المقابل نجد أن نسبة 30.85% من المبحوثين يرون أن سكان الحي متساوون في المكانة الاجتماعية، غير أننا نلاحظ سكان الأحياء القديمة يرون ذلك بنسب أكبر من الأحياء الجديدة كالتالي (يختلفون في الدخل 8%)، (المهنة 13.71%) (المستوى التعليمي 10.28%) و(الأصل الجغرافي 11.42%) في المقابل نجد هذه الظروف كالتالي:

(الدخل 4.57%) (يختلفون في المهنة بـ 5.14%)، (المستوى التعليمي 6.85%) و(الأصل الجغرافي 9.14%) بحيث بلغت فروق المهنة أكبر نسبة بالنسبة لسكان الأحياء القديمة بـ 13.71%، أما بالنسبة لسكان الأحياء الجديدة فكان الأصل الجغرافي هو سبب الفروق 9.14%.

ويعود هذا إلى اعتبار أن مدينة سطيف اليوم تعيش بوتقة تختلف فيها الأجناس خصوصا بالأحياء الجديدة وبالأخص مع قدوم اللاجئين السوريين وقدوم العمالة من بلدان جنوب الجزائر (النيجر، تشاد، مالي...)، بالإضافة إلى التقدم الصناعي والخدماتي التي تعيشه المدينة ما جلب معه التنوع السكاني وهو ميزة الحضرية.

أما بالنسبة للأحياء القديمة فيرون أن الفارق الاجتماعي الوحيد هو المهنة، وهذا ما ذهب إليه "سميث" أن تقسيم العمل والاقتصاد المالي المتقدم يرفع الحواجز التي أبرزتها الثقافة الموضوعية.

– استنتاج الفرضية الثانية: نوع الحي من حيث الجدة والقدم يؤثر في اكتساب أفراده الثقافة الحضرية

يعرف مارك كوت المجال بأنه الركيزة الأساسية التي تجري فوقها الأحداث المميزة للمجتمع[1]. والذي يتم تنظيمه من طرف الأفراد تبعا لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، ثقافية، ويختلف استعمال المجال من فئة اجتماعية إلى أخرى يحددها "هال" بالأمتار، يقول "إن الأفراد يدخلون في علاقات اجتماعية عند استعمالهم ما بين (1-6) أمتار".

هؤلاء الأفراد يميزهم البعد الثقافي الذي يترجم من خلال ممارسات مجالية أنه يفرض على سكانه التقيد الإجباري بممارسات وأساليب اجتماعية وما يحسبه هذه الممارسات فقدان الروابط الأصلية للإنسان الحضري مع جذوره الاجتماعية وهذا ما يؤدي بالمجال الحضري للإنتاج علاقات وممارسات وروابط اجتماعية جديدة، لقد بينت التحاليل السوسيولوجية في هذا المجال أن المجتمعات التقليدية بسيطة في تشكيلها، ويخضع تنظيم المجال فيها لنفس القواعد المشتركة والمبادئ الجماعية التي تتناسب ورغبات كل الأفراد وحاجياتهم، أما البناء الاجتماعي الحضري فنجده متميزا بعلاقات اجتماعية ثانوية وذاتية ويتكون من عدة طبقات كل طبقة اجتماعية تنتج ثقافة مجالية مختلفة عن الطبقة الأخرى، ومن هنا فمن الصعب حدوث تجاني وانسجام في حالة وجود طبقتين اجتماعيتين مختلفتين في حي أو مجال موحد مثل السكن في العمارة.[2]

على هذا الأساس اخترنا متغيرا الجدة والقدم في أحياء مدينة سطيف على اعتبار أن كل من الحيين له مقوماته التي تختلف من الآخر لكن سنرى أن كان هذا المتغير أن يؤثران في اكتساب الثقافة الحضرية لأفراده عن الآخر.

1- أكبر نسبة من المبحوثين تسكن أحياءا قديمة بنسبة 56% مقابل نسبة 44% من المبحوثين الذين يسكنون أحياء جديدة.

2- أكبر نسبة من المبحوثين تسكن أحياء قديمة لفترة تتجاوز 31 سنة، لاعتبار أن معظم المبحوثين يقطنون مدينة سطيف ولفترة زمنية طويلة لاسيما المولودون بتلك الأحياء في المقابل نجد أن الأحياء الجديدة ارتبط تواجدها بحركة التعمير التي شهدتها المدينة ما بعد الاستقلال وما بعد سياسات الإصلاح والبناء التي عرفتها المدينة.

[1] Mark Cote, l'algerie ou l'espace retourné, editions flamnaroin, 1988, p9.

[2] مرجع سابق، محمد بومخلوف، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضرين، ص ص 71-79.

3- إن نمط السكن السائد في الحي القديم هو السكن التقليدي أو ما يعرف عند "السطايفية" بالحارة التي هي عبارة عن بناء يفوق مساحة 50 متر^2 تمتد من الطابق الأرضي إلى عدة طوابق تعلوه، أما الأحياء الجديدة فيغلب عليها طابق الشقة لاعتبارات أهمها أن العقار في مدينة سطيف ارتفع ليضل أسعار خيالية وغير متوقعة.

4- الملاحظة ظهور الأحياء الخاصة بمدينة سطيف كحي "حشيشية" وهو الحي الخاص بأصحاب المال والأعمال، حي يحوطه جدار إسمنتي كبير به بوابة كبيرة، وله حارس لا يأذن بدخولك إلا بعد وصوله إشعار ممن تذهب أنت إليه في ذلك الحي.

هذا النمط من الأحياء الجديدة التي تعرفها المدينة الجزائرية اليوم يدعوا إلى عزلة هؤلاء الأفراد بمسكنهم عن باقي الأفراد في المدينة وغي هذا أيضا إشارة إلى ظهور الطبقية في المدينة الجزائرية وظهور خاصية الانعزال على أساس هذه الطبقة الثرية.

5- نجد أن نسبة "البيوت الهشة" في مدينة سطيف تقدر بـ 3.42% حيث قدرت في الأحياء القديمة بأ 1.14% هذه النسبة تعود إلى البيوت التي عاصرت الاستعمار الفرنسي في المدينة لا سيما في حارات وسط المدينة والتي تشبه كما قلنا سابقا "الدار الكبيرة" في رواية محمد ديب "الحريق"، مثل حارة كراغل، حارة الحضرة، حارة فلاحين وهي بيوت بوسط المدينة، أية للسقوط في أية لحظة، أما عن نسبة 2.28% من البيوت الهشة في المدينة فتعود إلى البيوت الناتجة عن أزمة السكن وفي معظمها بيوت قصديرية تقع على أطراف المدينة مثل "حي شوف لكداد".

6- أكبر نسبة من المبحوثين تمتلك السكن الذي تقطنه بنسبة 84.57% على العكس المستأجرين لسكنهم بـ 15.42% هذه النسب وان اختلفت ما بين الأحياء القديمة والجديدة نسبيا إلا أنها تصل بنا إلى القول بأن مدينة سطيف لا تعرف الحراك المجالي والاجتماعي ويتجه ساكنيها الجدد إلى الأطراف والضواحي "كقاوة" و"عين سفيهة" و"الحاسي".

7- معظم أسر المبحوثين يبلغ أفرادها ما بين {7-9} أفراد في المنزل بنسبة 33.14%، وهي أسر تقطن الأحياء القديمة على العكس نجد أن عدد أفراد الأسرة في الأحياء الجديدة يتراوح ما بين {4-9} أفراد بنسبة 27.42% وبالتالي يمكن القول أن الأسرة السطايفية وإن كبر عدد أفرادها إلا أنها تبقى أسر نووية (أب + أم+أولاد) ولا تمتد لتكون عائلة ممتدة على اعتبار أن الفرد المتزوج منها يقطن وحده ليؤسس بدروه أسرته النووية

هو الآخر وهذا ما ذهب إليه محمد بومخلوف وآخرون في كتابهم واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري سنة 2008 وفق التوزيع-الريفي الحضري للبيوت الجزائرية حسب نمط الأسرة ما يلي:[1]

نمط الأسرة	الحضر		الريف		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
نووية	1900178	70.90	124409	71.30	3144587	71
شبه نووية منسقة	278797	10.40	163265	9.40	442062	10
ممتدة	364580	13.60	250074	14.30	614654	19.90
أخرى	137423	5.10	86793	5	224216	5.10
مجموع	2680978	100	1744541	100	4425519	100

أ- يوجد تنوع واضح نحو نمط الأسرة النووية الذي يمثل 71% من مجموع أنماط الأسرة الجزائرية مقابل نسبة 13.90% فقط تمثل نمط الأسرة الممتدة.

ب- لم تكن تتجاوز الأسرة النووية في إحصاء سنة 1966م بنسبة 59.4% ويعتبر هذا مؤشر هام عن التغير الذي عرفته بنية الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم.

جـ- أكثر من 60% من البيوت الجزائرية العادية تتكون من أسرة نووية من الصنف الأول (الزوج والزوجة والأطفال) وبدون أشخاص من خارج الأسرة هذا نوع من البيوت لم يكن يمثل في إحصاء عام 1966 سوي نسبة 46.2% وبعد هذا مؤشر آخر هام عن التغير الذي تعرفه الأسرة الجزائرية في بنيتها*.

8- اتجاه السكن في مدينة سطيف إلى الأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد الأسرة لاحتوائه على 4-6 غرف في السكن غير أن عددها في الأحياء الجديدة أكبر من الأحياء القديمة والتي في معظمها أعار ساكنوها تصميمها وبناءها وذلك بزيادة عدد الطوابق وهو ما حصل في كل من حيي "بلير" و"شيمينو" الذي يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية وما قبلها، الأمر الذي يؤكد عدم التخطيط في مدينة سطيف فتراها مختلفة الأنماط السكنية ما بين بنايات وحارات في نفس الحي خاصة بعد ظهور السكن الترقوي الذي جعل لكل من أراد أن يبني ترقية عقارية في أي مكان أراده طالما كان ذلك المكان أو الأرض ملكه الخاص.

[1] المرجع السابق، محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، ص 124.

* أنظر أكثر تفاصيل محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، 2008.

9- أكبر نسبة من المبحوثين من الأحياء القديمة ترغب في تغيير مسكنها بـ 38.75% أما ساكني الأحياء الجديد فنسبة 19.37% من ساكنيه ترغب في تغيير المسكن لكن يتوقف ذلك على إمكانيات الأسرة المادية في ظل ارتفاع أسعار العقار بالمدينة. وحسب المبحوثين من ساكني الأحياء القديمة هم سكان أحياء شعبية التي ميزتها الحركة الدائمة التجارة، ولعب الأطفال، وبالتالي الإزعاج الدائم لساكني الحي وبالتالي يرغبون في تغييره رغبة في الراحة والهدوء.

10- تتميز الأحياء القديمة في مدينة سطيف بتوفر دار السينما والمسرح ومختلف المكتبات، أهمها مكتبة الجيش بشارع 8 ماي 1945م إلى جانب ديوان المطبوعات الجامعية إلى جانب قاعة الأفراح المخصصة لمختلف المناسبات لاسيما منها عروض الكتاب، كما تلعب دار الثقافة هواري بومدين بسطيف الدور الكبير في تغطية نشاط المسرح ودار السينما على اعتبار أنها تحتضن معظم مناسبات هذه الأماكن كما تغطي مكتبتها طلب المثقفين والقراء والطلبة والتلاميذ من الكتب، هذا ما يميز الأحياء القديمة في مدينة سطيف على عكس الأحياء الجديدة التي لا تزال أحياء مخططة على أثر أزمة السكن نجد أن نسبة النوادي الالكترونية فيها أكبر مقارنة مع الأحياء القديمة، غير أننا وجدنا أن يسكنون الأحياء القدامى يذهبون إلى هذه المرافق الثقافية على عكس سكان الأحياء الجديدة الذين لا يذهبون إلى هذه المرافق الثقافية.

11- اختلف نسب المرافق الاجتماعية بين الحي القديم والحي الجديد، المميز أن الحي القديم لا يزال يحتفظ ويعتني بالمساحات الخضراء لاسيما وسط المدينة إضافة إلى خلق تلك المساحات في المساكن كحي الشيمينو الذي يحتوي في منازله حدائق صغيرة في مدخل المسكن وعلى العكس نجد أن دور الحضانة كان حضورها أقوى في الأحياء الجديدة عن القديمة ويرجع ذلك إلى المهتمين لهاته الدور من الأفراد وذلك بتخصص مكان لها ضمن مخطط سكنهم كأن تحتل هي الطابق الأرضي والأول وسيكن باقي الأفراد الطابق الثاني والثالث.

12- تعاني الأحياء الجديدة مشاكل فيزيولوجية خارجية في حيها على العكس من الأحياء القديمة التي تعود في معظمها إلى التخطيط الكولنيالي الذي يراعي الجميلة والهندسة والتخطيط في المدينة، أما الأحياء الجديدة فمعظمها أحياء أزمة بنيت وفق احتواء تلك الأزمة لذا نجدها لا تراعي كثير من الشروط أهمها الصرف الصحي.

13- تنتشر السلوكات السلبية أكثر في الأحياء الجديدة على اعتبار أن الأحياء القديمة سكانها يعرون بعضهم معرفة شخصية وان أراد فرد منهم ارتكاب خلقا سلبيا فإنما يرتكبه في الخارج.

14- إن المسبب الرئيسي في انتشار السلوكات السلبية في الأحياء القديمة والجريدة على حد سواء هو البطالة.

15- إن سكان الأحياء القديمة يرون أن سكان أحيائهم غير متساوون في المكانة الاجتماعية، وكان الفرق الاجتماعي الأساسي عندهم هو المهنة على العكس من الأحياء الجديدة التي ترى أن الفرق في المكانة الاجتماعية عندهم هو الأصل الجغرافي لأفراد الحومة.

إذن تقول أردنا أن نبني الدراسة على متغير الجدة والقدم في أحياء مدينة سطيف ومنه المدينة الجزائرية على اعتبار أن أفراد الأحياء الجديدة ولاعتبارات أهمها مدة السكن القصيرة في الحي والمدينة أيضا وما تنتج عنه تسق علاقات لا شخصي وروابط ثانوية ما يؤدي إلى اكتساب أفراد الحي ثقافة حضرية وبمعنى آخر سيكون الحي الجديد أكثر نزوعا لدى أفراده للثقافة الحضرية على العكس من أفراد الحي القديم ذا التاريخ الطويل والعلاقات الشخصية مع السكن والحي والمدينة ككل سيكون أكثر انطواء على نفسه أي الحي في مواجهة تغيرات المدينة والوفد الجديد للمهاجرين للحفاظ على هوية أولاد سطيف، سيكون هذا النوع من الأحياء أكثر ابتعادا على اكتساب أفراده الثقافة الحضرية.

من خلال المعطيات الميدانية نرى أن مدينة سطيف كمثل المدن الجزائرية تحوي أحياء قديمة أكثر من الأحياء الجديدة، ما عبر عنها "بورديو" في تمييزه بين كالمدينة القديمة والمدينة الجديدة بقول: "من العبث أن نبحث في مدننا مما كانت تقدمه المدن القديمة بسخاء، وهو ما لا تستطيع مدننا تقديمه لنا فنحن الآن لسنا أمام مدن بل أمام مناطق إسكان لم تستكمل بعد أسباب وجودها، فهي نبحث عن نفسها، أنها تقدم أشكال جديدة للسكن وتقدم نظرة جديدة عن العالم ..إن الحياة في المدينة العصرية أقل تحريكا للشعور لكنها أكثر تحريكا للتفكير"[1]

وعليه يمكن القول أن الأحياء القديمة لا يزال يحافظ أفرادها على نمط الحارة والتشيت بوسط المدينة وبالتالي لا تعرف مدينة سطيف الحراك الاجتماعي ولا المجالي في المقابل الأحياء الجديدة تعرف سكن الشقق بكل أنواع السكن، التساهمي، الاجتماعي، الترقوي، كما تعرف ظهور الأحياء الجديدة المغلقة وبالتالي فعلا ساكنوا الأحياء الجديدة أكثر تفكيرا في اقتصاد المال بشراء الشقق والابتعاد عن وسط المدينة المزدحم بالإضافة إلى تنامي عقلية الانعزال عن أفراد الأحياء الجديدة في الحومة الواحدة من خلال نسيج علاقات ثانوية سطحية غير شخصية، ومن خلال الاتجاه نحو الانعزال حسب الطبقة الاجتماعية كحي حشيشية بمدينة سطيف.

[1] موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير ميشيل مان، تعريب عادل محمد الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 64.

ونتاج هذا أيضا ظهور الهامشية في المدينة من خلال ارتفاع نسبة البيوت الهشة في الأحياء الجديدة أو أحياء الأطراف عنه في الأحياء القديمة.

كما أنها تعاني مشاكل خارجية مرفقية أكثر من الأحياء القديمة على اعتبار أنها أحياء نوم لا تستفي شروط المياه الجماعية تجعلها فضاءا كاملا للعيش.

ولأن الأحياء الجديدة أكثر نزوعا للثقافة الحضرية نذهب إلى ما ذهب إليه جورج زيمل في اعتبار أن المدينة عبارة عن عامل للتغيير النفسي والاجتماعي وأن الحضرية تسبب الانحراف والسلوك الإجرامي، وعليه الأحياء الجديدة أكثر عرضة للانحراف والإجرام.

ولأن ساكني الأحياء الجديدة أكثر عقلانية من أفراد الحي القديم فإنهم يرون أن فروق المكانة الاجتماعية في أحيائهم ترجع للأصل الجغرافي للساكن الجديد في الحومة وبالتالي عدم التعرف على أصله الجغرافي يعني عدم التعرف على لهجته وتاريخه وثقافته وكيفية التعامل معه، على عكس الأحياء القديمة التي يرى أفرادها أن فروق المكانة الاجتماعية تمكن في المهنة وفقط وذلك نتيجة للإتلاف ما بين ساكني الحي.

غير أننا وجدنا أن كل من أفراد الأحياء القديمة والأحياء الجديدة ينزعون إلى الفردية وتأسيس لأسر نووية، يقول محمد السويدي: "أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن يبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.[1]

إذا كان تغيير بناء الأسرة وتحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية أو انشطارية لا يظهر إلا بعد انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، فذلك لا يأتي لمجرد الانتقال وإنما هو نتيجة لانتقالها من فضاء اتصالي مفتوح (الوسط الريفي بما فيه المسكن) يتيح لأفرادها التحرك داخله براحة واطمئنان إلى فضاء معقد ومتداخل يقيد حرية أفرادها في الحركة والتواصل، ويجبر الأسرة على تغيير نمط حياتها وفقا للفضاء الجديد، مما ينعكس سلبا في أشكال سلوكية يغلب عليها الشعور بالقلق والتوتر وعدم الرضا النفسي ورفض الآخر، أي رفض التواصل مع ساكن المدينة. وفي أحسن الأحوال التواصل بحذر شديد.

[1] مرجع سابق، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر، ص 80.

ثالثا: استنتاج الفرضية الثالث؛ نوع علاقات الجيرة في الحومة من حيث القوة و الضعف يؤثر في اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

جدول رقم 44: يبين نوع الصلة بين الجيران في الحومة:

نوع الصلة	ت	%
أقارب	29	16.57
أنساب	8	4.57
جيران	124	70.85
لا صلة	14	8
المجموع	175	100

دائرة نسبية تمثل نوع الصلة بين الجيران

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن لا صلة تجمع بينهم وسكان الحي غير صلة الجيرة بنسبة 70.85% تليها نسبة المجيبين الذين يرون أن صلة الحي هي القرابة بنسبة 16.57%، أما عن المجيبين الذين يرون أن لا صلة لهم سكان الحومة تقدر بـ 8% في مقابل من قال المجيبين أن صلتهم بسكان الحومة هي صلة نسب.

وتعود هاته النسب إلى اعتبار أن مدينة سطيف مدينة كبيرة الحجم ومتنوعة الأحياء ومختلطة الأجناس والثقافات لذا كانت النسبة الأكبر من المبحوثين ترى أن الصلة بسكان الحي لا تتعدى كونها صلة جيرة وفقط.

أما الاعتبار الثاني فيعود إلى العقلية التي اكتسبها اليوم رب الأسرة الجزائري وذلك من خلال انجاز سكنه بعدة طوابق يختر فيما بعد (أي عند كبر الأسرة وأفرادها) تزويج وسكن كل فرد من أبناءه بطابق أو يسكن مجاور لرب الأسرة.

أم اعن المجيبين بأن لا صلة لهم بساكني الحومة، نجد أنهم الفئة التي لا تسعى إلى خلق فرص للحوار أو التعامل مع الجار وفي الغالب تكون أسر نووية حديثة التكوين يفرض على المرأة عدم التعامل مع الجيران وكما نعرف المرأة في مجتمعنا الجزائري هي الحلقة الأولى للتعامل سواء داخل الأسرة أو مع الجيران.

جدول رقم 45 : يبين تبادل الزيارات بين جيران الحومة.

تبادل الزيارات	ت	%
نعم	129	73.71
لا	46	26.29
المجموع	175	100

من خلال الجدول يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى بأنها تتبادل الزيارات مع أفراد واسر الحومة بنسبة تقدر بـ 73.71% في المقابل نجد أن نسبة المبحوثين الذين يرون أنهم لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم في الحومة تقدر بـ 26.29% جاءت هاته النسب بهذا التوزيع لعدة اعتبارات أهمها الاعتبار الديني والذي لخصه معظم أفراد العينة في أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصانا على الجار في حديثه الكريم "لا زال جبريل يوصيني بالجار حتى كننت أنه سيورثه".

ومن خلال المثل الجزائري المتداول "اختر الجار قبل الدار"، أما عن نسب المجيبين الذين قالوا بأنهم لا يتبادلون الزيارات مع الجيران فنجدهم وكما أوضحنا سابق أسرا جديدا سواء كانت نووية أو كبيرة جديدة في الحي وذلك من منطلق ذهنية الجزائري حتى يتعرف على أخلاق سكان الحي.

أم الشكل الثاني من المجيبين فيشكل الأفراد والأسر المنعزلة عن سكان الحي ولا ترغب في الاختلاط بأفراده، لأسباب ذاتية كحب الفردية وعدم التدخل في شؤون الخاصة من خلال زيارة منزله.

جدول رقم 46: يبين نوع العون والمساندة الموجودة في الحومة

العون والمساندة	ت	%
مساندة مادية	150	85.71
مساندة معنوية	25	14.29
المجموع	175	100

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المجيبين ترى أن نوع العون والسند المتوفر لدى سكان الحي في المناسبات الفرحة والحزينة تقدر بـ: 85.71% في المقابل نجد أن نسبة 14.29% من المجيبين ترى أن العون والسند الموجود في حيهم هو العون المعنوي.

والملاحظة في أجوبة المبحوثين أن كثيرا منهم وضع علامته على الاختيارين معا في حين لم نجد من يرى أن سكان حيه لا يجد منهم العون في مناسباته الفرحة والحزينة.

وربما هاته ميزة الأحياء الإسلامية المتشبع أفرادها يقيم الدين الإسلامي حول التعامل الجار بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه العادات والتقاليد في عدم التخلي عن الجار في مناسباته.

غير أننا نرى أن العون الذي يتحدث عنه الأفراد المجيبين هنا هو الخاص بالمناسبات وليس سائر الأيام كما كان يعيش أفراد المجتمع الجزائري إبان فترة الاستقلال أين كان أفراد الأسرة والجار يتناولون من قدر واحد وهي الإشارة إلى التغير الاجتماعي والثقافي والقيمي الموجود اليوم بالمدينة الجزائرية والممتد حتى إلى الأرياف.

جدول رقم 47: يبين رأي المبحوثين في مساندتهم لجيرانهم

مساندة المبحوث للجيران	ت	%
نعم	166	94.85
لا	9	5.14
المجموع	175	100

من خلال الجدول يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أنها تقدم العون والسند سواء كان مادي أو معنوي لجيرانها في الحومة بنسبة 94.85% في المقابل نجد أن نسبة 5.14% من المجيبين ترى أنها ليست ملزمة بتقديم العون سواء كان ماديا أو معنويا للجار تحت أي ظرف من ظروف. نرى في هذا أن هاته النسبة الكبيرة من المبحوثين ترى أنها لابد لها من الخروج عن العزلة التي تفرضها عليها حياة المدينة من خلال مساندة الجيران ولو كانت تلك المساندة والعون أي التفاعل التعاون والتعامل مع الجار ظرفيا أو بمعنى آخر بمناسبات معينة.

غير أننا نجد أن 5.14% من المبحوثين لا يرغبون في التفاعل مع الجار تحت أي ظرف كان، مرسخين بذلك مبدأ العزلة التي تسطره حياة المدينة والاتجاه نوع الفردية و اللاشخصية في العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم 48: يبين اندماج المبحوثين في الحومة من خلال فكرة الجلوس فيها

جلوس المبحوث في الحومة	ت	%
نعم	58	33.14
لا	117	66.86
المجموع	175	100

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين بـ 66.86% تقر بأنها لا تجلس في الحومة في المقابل نجد أن نسبة 33.14% من المبحوثين تقر بأنها تجلس بالحومة وبالعودة إلى جنس المبحوثين نجد ما يلي:-**جدول رقم 49 يبين العلاقة بين الجنس و فكرة الجلوس بالحومة-**

الجنس	الجلوس في الحومة				المجموع
	نعم		لا		
ذكر	53	30.82	57	32.57	110
أنثى	5	2.85	60	34.28	65
مجموع	58	33.14	117	66.85	175

أكبر نسبة من المبحوثين الرجال لا تجلس بالحومة بنسبة 32.57% في المقابل نسبة 30.28% من المبحوثين الرجال الذين يقرون بأنهم يجلسون في الحومة على العكس نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين النساء والتي تقدر بـ 34.82% يقرن بأنهم لا يجلسن بالحومة في المقابل نجد نسبة 2.85% من المبحوثات يرقن عكس ذلك.

الأمر الذي نريد أن نشير إليه هو أن مجتمع المدينة الجزائرية اليوم يعيش مرحلة انتقالية اجتماعية وثقافية يجسدها تنامي روح الفردية الناتجة على التخصص وتقسيم العمل، والبحث الدائم لأرباب الأسر وأفرادها عن مدخل آخر لتحصيل النفوذ إلى جانب بروز فضاءات اجتماعية وثقافية تجعل الفرد في انشغال دائم عن حومته التي يعود إليها الأمن أجل النوم.

أما عن المرأة الجزائرية والتي كانت المحرك الأول والفاعل الأساسي في خلق علاقات مع أسر الحي، وبعد خروجها للعمل أصبح الوقت لا يكفيها إلا لنفسها وتربية أولادها التي تستعين فيها بدور الحضانة على غالب الوقت.

جدول رقم 50 : يبين رأي المبحوثين فيمن يجلس بالحومة

رأي المبحوث فيمن يجلس بالحومة	ت	%
أمر عادي	95	54.29
أمر غير عادي	80	45.71
المجموع	175	100

يظهر لنا من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يرون أن جلوس الأفراد عند منازل الحومة أمر مقبول فيه لمة الجيران وأفراد الحومة بنسبة 54.29% في المقابل نجد نسبة 45.71%من المجيبين يرون الجلوس عند المنازل في الحومة أمر غير مقبول فيه إساءة لحرمة تلك المنازل.

يعود تباين هاته النسب إلى اعتبار مؤداه أنه "كل حر في تصرفاته شرط أن لا تكون مؤذية لغيره"، هذا التباين يشير أيضا إلى ضعف سيطرة الجماعات الأولية والمتمثلة هنا في الجيرة في ممارستها لضغطها على الأفراد الساكنين بالحومة على عكس المجيبين الذين يرون أن الجلوس في الحومة أمر غير مقبول وعلى الراغب في ذلك النزول إلى مقهى الحومة مسجدها أن أراد ذلك وفي ذلك نوع من التشبث بعادات أهل الريف ممن مازالو يحافظون على حرمة الدار.

جدول رقم51 : يبين رأي المبحوثين في علاقات الجيرة في حيهم

علاقات الجيرة	ت	%
قوية	90	51.43
ضعيفة	70	40
منعدمة	15	8.57
المجموع	175	100

تمثيل بياني لرأى المبحوثين في علاقات الجيرة في حومتهم

من خلال الجدول يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي تقدر بـ 51.43% تقر أن العلاقات بين الجيران في الحومة هي علاقات قوية وعلى العكس نجد أن نسبة 40% من المبحوثين ترى أن علاقاتها الجيرة في الحومة هي ضعيفة، فيما نجد نسبة 8.57% من المبحوثين ترى أن علاقات الجيرة في الحي معدومة أو منعدمة.

أن علاقات الجيرة التي كما يراها المبحوثين قوية في الحي هي العلاقات المنتشرة في العمارة وفي الحي والتي تؤدي دور الاندماج في الحي وبالتالي حفظ توازنه وتقوية التضامن الاجتماعي غير الرسمي في الظروف التي تمر بها الأسر والأفراد على حد سواء في الحي والمدينة ككل، غير أن المبحوثين الذين يرون أن الانعزال الاجتماعي وعدم التفاعل مع أفراد الحومة إلا في وقت المناسبات، أما عن الفئة الثالثة وهي الفئة التي ترى أن علاقات الجيرة منعدمة فهي الفئة التي نعبر عنها سوسيولوجيا "بأنها تعيش الاغتراب" عن الأفراد والجماعات في الحي، الأمر الذي يبقيها في معزل عن التفاعل مع الغير والدخول معه في علاقات تضمن له الاندماج مع الأفراد والحي ككل.

جدول رقم 52 : يبين العلاقة بين علاقات الجيرة رأي المبحوثين في الاندماج في حيهم

نوع العلاقات الجيرة	إندماج المبحوث في حيه				المجموع
	نعم		لا		
قوية	87	49.71	3	1.71	90
ضعيفة	58	33.14	12	6.85	70
معدومة	8	5.57	7	4	15
مجموع	153	87.42	22	12.57	175

يظهر لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين يرون أنهم مندمجين في حيهم بنسبة 87.42% وفي المقابل نجد نسبة 12.57% من المبحوثين ترى أنها غير مندمجة في الحي وسكانه غير أننا وجدنا أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين قالوا أن بحيهم علاقات جيرة قوية تقدر نسبة اندامجهم بـ 49.71% وفي المقابل نجد أن نسبة 1.71% من هاته الفئة يرون أنهم غير مندمجين في الحي.

أما عن نسبة المبحوثين الذين يرون أن علاقاتهم الجيرة ضعيفة في حيهم فتقدر نسبة المندمجين في هذا الحي 33.14% في المقابل نجد نسبة 6.85% من هاته الفئة (علاقات جيرة ضعيفة) ترى بأنها غير مندمجة في الحي. وعلى العكس وجدنا أن نسبة من قالوا أن علاقات الجيرة معدومة في حيهم ويرون أنهم مندمجين فتقدر بـ 5.57% في المقابل نجد نسبة 4% من هاته الفئة ترى أنها غير مندمجة في الحي.

من خلال تباين نسب المبحوثين نرى أن الفرد الجزائري يضع حدودا ولو كانت نسبية بين علاقاته الجوارية ودرجة انتمائه إلى الحي هذا ما أكدته نسب من يرى من المبحوثين بأن علاقات الجيرة في حيهم هي ضعيفة أو معدومة بنسبة 38.71% مقابل من قالوا أنهم مندمجون في حيهم ذا علاقات الجيرة القوية، وبالتالي نجد أن الفرد الجزائري لا يزال يتشبث بمجال سكنه خاصة إذا كان ممن ولد بذلك الحي أو ممن عاش فيه لفترة طويلة كالمثل الموجود لدينا اليوم في مدينة سطيف "أنا ولد بلير، أو أنا ولد سيراس SIARS (وهو الحي المسمى على وحدة الشرطة للتدخل وحفظ النظام لمدينة سطيف)، وان كانت هاته المقولات تعكس درجة ها من تشبث هؤلاء بالهوية الحضرية فإنها من جهة أخرى تعكس الروح الريفية التي لا تزال مترسخة في ذهن الفرد الجزائري على اعتبار أن الريفي مرتبط بأرضه سكنه ومجال عمله.

وعلى العكس من هذا وجدنا نسبة 1.71% من المجيبين الذين يرون أن علاقات الجيرة في جهنم قوية ولكنهم لا يشعرون بأنهم مندمجين في حيهم وهي تلك الفئة القاطنة الجديدة في الحي والتي عيرت بأنها لا يعجبها الحي إما لموقعه أو لسكانه.

جدول رقم 53 : بين العلاقة نوع علاقات الجيرة واندماج أفراد الحومة بمدينة سطيف

علاقات الجيرة	اندماج الأفراد في المدينة				مجموع
	نعم		لا		
قوية	83	47.42	7	4	90
ضعيفة	53	30.28	17	9.71	70
معدومة	15	8.57	0	0	15
مجموع	151	86.28	24	13.71	100

من خلال الجدول يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أنها مندمجة في مدينة سطيف بنسبة تقدر بـ 86.28% في المقابل نجد أن نسبة 13.71% من المجيبين يرون أنهم غير مندمجين في مدينة سطيف.

ونلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين يرون أنهم مندمجين في مدينة سطيف تعود إلى من قال من المبحوثين أن علاقات الجيرة في حيهم قوية بنسبة 47.42% في المقابل 4% ممن قالوا غير ذلك بأنهم غير مندمجين في مدينة سطيف.

تليها الفئة الثانية من المجيبين الذين قالوا أن علاقات الجيرة في حيهم قوية وتقدر نسبة من يرون بأنهم مندمجين في حيهم بـ 30.28% مقابل 9.71% من المبحوثين الذين قالوا بأنهم غير مندمجين في حيهم.

أما عن الفئة الثالثة وهي من المجيبين الذين يرون أن علاقات الجيرة معدومة في حيهم، فتقدر نسبة من قالوا بأنهم مندمجين في مدينة سطيف بنسبة 8.57% في مقابل لم نجد أي من هاته الفئة من صرح بغير ذلك.

إن هذا التباين وبالعودة إلى الجدول رقم 08 نرى أن المجيبين يختلفون في اندماج ما بين حيهم ومدينتهم مقر سكنهم هذا ما أكدته النسب التالية:

الاندماج في الحي 33.14% ← علاقات جيرة ضعيفة → الاندماج في مدينة سطيف 30.28%

غير مندمجين في الحي 6.85% ← علاقات جيرة ضعيفة → غير مندمجين في مدينة سطيف 9.71%

أما عن فئة المجيبين الذين يرون أن علاقات جيرتهم ضعيفة فنجدهم يقرون بأنهم مندمجين في مدينة سطيف على عكس ما وجدناه سابقا (جدول رقم 09) بحيث نسبة 5.75% يرون أنهم مندمجين في حيهم و 4% يرون عكس ذلك.

وبالتالي نقر أن علاقات الجيرة أي كان نوعها (قوية أو ضعيفة أو معدومة) لا تؤثر في شعور المفرد باندماجه والمدينة التي يسكنها بل يعود ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها الاعتبار الشخصي وتعود إلى قدرة الفرد للتأقلم والتكيف في المدينة.

رابعا :الاستنتاج العام للدراسة:

جدول رقم 54 : يبين رأي المبحوثين في استمرارية الحومة

رأي المبحوث في استمرار الحومة	ت	%
تستمر	98	56
لا تستمر	77	44
المجموع	175	100

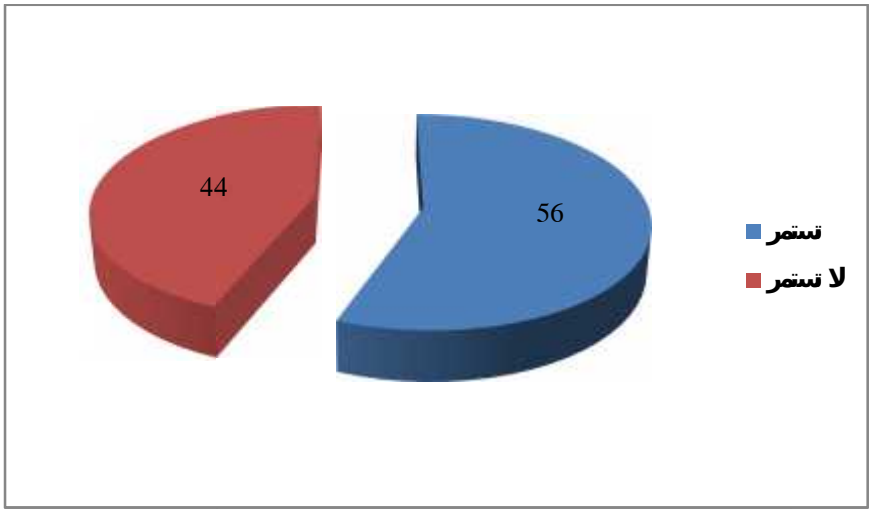

دائرة نسبية تمثل رأي المبحوثين في استمرارية الحومة

من خلال الجدول والعرض البياني يظهر لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي تقدر بـ 56% ترى أن الحومة ستستمر في المدينة الجزائرية في المقابل نجد أن نسبة 44% من المبحوثين ترى العكس من ذلك بأن الحومة لن تستمر في المدينة الجزائرية وزوالها وبقاءها حيهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمسك بأوامر الدين فيما تعلق بالجار والتعامل معه إلى جانب التربية الحسنة والتمسك بأخلاق مستمدة من العادات والدين في استمرار الحومة.

أما عن الذين قالوا أنها لن تستمى فارجع ذلك إلى سبب التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري القائمة على الحجم الكبير للمدينة وتباين سكانها باتساع التخصص وتقسيم العمل في المدينة مما سينتج عنه يرون العلاقات اللاشخصية القائمة على المنفعة وتحقيق المصلحة الشخصية والابتعاد عن العواطف والانفعالية وهو الأمر الذين تحياته الحومة في المدينة الجزائرية.

جدول رقم 55: بين آراء المبحوثين في الحياة المفضلة لديهم

الحياة المفضلة	ت	%
الحياة الحضرية	108	61.71
الحياة الريفية	67	38.29
المجموع	175	100

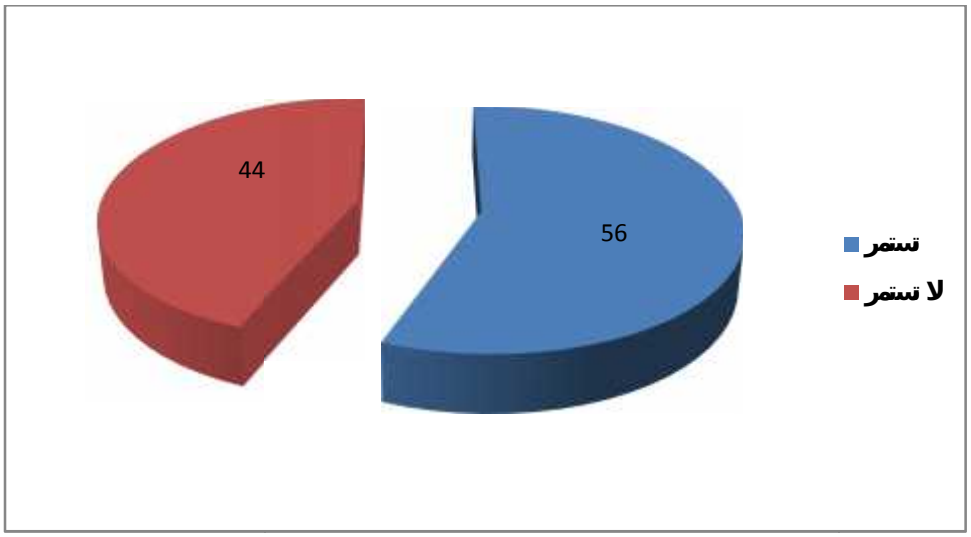

دائرة نسبية تبين أراء المبحوثين في الحياة المفضلة

من خلال الجدول والعرض البياني نرى أن أكبر نسبة من المبحوثين تفضل الحياة الحضرية لتعيشها بنسبة 61.71% في المقابل نجد أن نسبة 38.29% من المبحوثين يفضلون العيش بالحياة الريفية على اعتبار أن هاته الأخيرة أقل نشاط وحركة وأقل إثارة من حياة المدينة وعلى العكس نجد أن فئة المبحوثين الذين اختاروا الحياة الحضرية اختاروها من أجل الإثارة والتجديد والتغيير المستمر في المدينة.

بالتالي يمكن القول وعلى الرغم من نسبة 38.29% المبحوثين اختاروا الحياة الريفية لهدوئها إلا أنها تبقى نسبة قليلة مقارنة مع من اختاروا الحياة الحضرية، وبالتالي يمكننا القول أن الفرد الجزائري يتجه نحو ترك الريف والأرض وهما ميزتا المجتمع الجزائري لعدة عهود يتوجه نحو المدينة هذا ما يذهب إليه ابن خلدون في قوله: "أن غاية

البدوي هي التحضر" وكما يرى "أوسوالد شيبنغلر 1928": بأنه كلما اتسعت المدن راح الناس يميزون أنفسهم تتفضل المدن عن الطبيعة فتؤكد الثروة والنفوذ والمنطق بشدة وكنتيجة لذلك تفقد المدينة روحها الطبيعية الأصلية.

إن التحولات الكبرى و التجديد في وسائل الاتصال و وسائل الإعلام و العمل الإداري و الصناعي و الإيمان بالسلطة و العقلانية في الاقتصاد و علاقات الفرد الانتقائية بالحضر لها انعكاسات على العقليات و تأثر على الفكر الإنساني و على الطبيعة الاجتماعية ،مع تعدد الأنظمة التي يرجع إليها الإنسان، تتعدد المعايير الاجتماعية و يصبح الإنسان في صراع بين ما هو قديم و ما هو جديد و بين ماهو أنفع و أصح في التشكيلة الاجتماعية القديمة و أشكال العلاقات الجديدة .

إن هذا الصراع اليوم و من خلال ما استنتجتاه من هذا العمل أسس للفرد الجزائري ثقافة متناقضة لا هي تنتمي للثقافة الحضرية و لا هي تنتمي إلى الثقافة الريفية الصرفة.

نجد من أهم السمات لتلك الثقافة :

المدينة الجزائرية مدينة تتقبل التنوع الثقافي.

المدينة الجزائرية تعرف كغيرها من مدن العالم؛ تعرف النمو و التوسع المجالي نحو الأطراف و الضواحي.

تغير عقلية الفرد في انتقاء سكن المدينة بعد ما كان بداية الاستقلال أساسه شغور مباني المعمرين ثم انتقال الأقارب إلى المدينة، أصبح اليوم اختيار السكن يرجع إلى قيمة السكن المالية أولا ثم موقعه ثانيا.

أصبح للفرد الجزائري ثقافة انتقاء الجيران و انتقاء باقي العلاقات التي تربطه بغيره و بالتالي بات الفرد الجزائري فطن و كيس في علاقاته الاجتماعية التي يغلب عليها اليوم طابع المصلحة الشخصية و الثانوية.

ينزع الفرد الجزائري اليوم إلى تأسيس الأسر النووية لما فيها أكثر انطلاق للحرية الشخصية.

لم تعد لعلاقات الجيرة في المدينة الجزائرية سلطة على الفرد بل حل مكانها ضبط و سيطرة السلطات القانونية لسلوك الفرد الجزائري، حتى في أبسط الحالات كالمشاجرات اليومية بين الأفراد و الجماعات.

تدفع قيمة الإيجار و العقار اليوم الفرد الجزائري إلى عدم تغيير مسكنه و حومته ككل.

في المقابل نجد أن وسط المدينة يعبر عن الأفراد الساكنين به بأنهم "أولاد المدينة، أولاد الحومة "، و أنه لما كانت العرب تباهي بأنسابها بقى الفرد الجزائري بعدما كان قديما يتباهى بأصله الذي يعود للأتراك أو التوارق أو

القبائل لا يزال اليوم يتباهى بأنه من أولاد المدينة أو الحومة العريقة الفولانية و يخشى الاعتراف أن أصله من الريف على اعتبار أن سكان الريف اليوم لا يفقهون شيئا من الحضارة و التقدم.

يمكن القول اليوم أن المدينة الجزائرية اليوم تعيش اللاتجانس بين أفرادها، وهيئاتها وهياكلها. المدينة الجزائرية اليوم تعرف الثقافة الحضرية لكن دون أن يعي أفرادها ماهيتها ويعود هذا لنقص اطلاع الجزائري على ما يعيشه، لذا نرى أنه من واجبنا نحن المختصون في علم الاجتماع لا سيما الحضري التعريف بمسلمات تخصصنا ليدرك على الأقل الجزائري التغير السريع الذي يعيشه في سلوكاته و سلوكات غيره ليتقبل نفسه و غيره و حياة المدينة التي يعيش فيها و حتى لا نرى أيضا مدننا مدن ريفية.

من جانب نفسي أخر، يقول سليمان عشراتي في كتابه "الشخصية الجزائرية" :"لكأن الاستقلال جاءنا بروحية تخلينا بها عن نفسية التأهب التي كانت من أهم خصائصنا التى واجهنا بها الابتلاءات على مدار القرون، لقد أخذنا بمنطق الاستسهال، استسهال الحياة و ذلك وضع مرتبط بتاريخنا الراهن، إذ انغمسنا على مدى عقدين تقريبا في حياة التكفل و الدعم الاجتماعي –الاشتراكي- قد أعطى هذه النتائج التي حالت معه مقوماتنا...فالجزائري و لطول ما ناء به كاهله من أعباء الحرمان و العناء تهيأ ليكتسب نفسية وصولية ، نفسية باكية شاكية ما أن يفلت الزمام منها ، إذ بات في الرهانات غير متمرس و لا صاحب عريكة و بات لا يبرح في الارتكاسات أن يلقى بتبعية الفشل علة الغير.."

ومن خلال دراستنا هاته وجدنا أن عامل الدين لعب دورا كبير في استمرارية الحومة على اعتبار أن الدين الإسلامي يأمر باحترام الجار و إعطائه حقه الكامل من التواصل و المودة لقوله صلى الله عليه و سلم:" ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه". و إن كان تعامل الجيران الجزائريين اليوم يتسم أكثر باللامبالاة وتقتصر العلاقة بينهم على المناسبات أو مواقف خاصة و عرضية.

بالعودة إلى التخصص نستنتج أن المدينة الجزائرية اليوم تعيش الحياة الحضرية القائمة على حجمها الكبير وكثافتها السكانية العالية و لاتجانس أفرادها كما أنها تعيش الانتقال المنطقي الذي وضعه روبرت ردفيلد في اعتباره أنه يوجد مجتمعين ريفي و حضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي و ينتهي بالمجتمع الحضري و لكن على العكس كلما اقتربنا من المجتمع الحضري كلما ازدادت الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي و تقسيم العمل المعقد و انتشار الصناعة و التجارة و التباين المتعدد الأبعاد بين السكان والعكس صحيح .

خاتمة:

من خلال هذا العمل يظهر لنا أن المدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم تعيش الحياة الحضرية و تعرف الظاهرة الحضرية غير أن سيرورة التحضر فيها عرفت وتيرة متسارعة ولم يتخذ الفرد الجزائري على اثرها كامل التعرف على هذا البناء الدخيل عنه و عن ثقافته ليجد نفسه ضمن حياة لم يألفها ليعبر عنها دوما بالزمن المتغير و غير المؤلوف في الحياة و الانسان وما تفرضه الثقافة الحضرية من تغير مستمر للسلوك و الطباع غير أن الحومة في المدينة الجزائرية لا تزال تفرض سلطتها على الفرد الجزائري و لو نسبيا من خلال عدة مظاهر أهمها استمراريتها رغم التغير الذي تشهده المدينة الجزائرية إضافة إلى استمرارية روح الانتماء إليها من خلال ساكنيها غير أن علاقات الجيرة فيها باتت ضعيفة على العكس في الحومات القديمة التي لاتزال العلاقات بين الجيران فيها قوية وذات ارتباط أولي .

أردنا نحن في هاته الدراسة دراسة المدينة الجزائرية من خلال متغير الثقافة الحضرية وعبر الحومة و التي تمثل أداة للاندماج و الانتماء بالنسبة للفرد الجزائري و هي الصفة المتناقضة و الثقافة الحضرية التي تدعو إلى الفردية و الانعزالية و الانقسامية و تعدد الأدوار...على هذا نجد أن المدينة الجزائرية لا تعيش الثقافة الحضرية المطلقة بل تعيشها في بعض من الجوانب لعل أهمها تغير بناء الأسرة الجزائرية من جهة نجد عامل الدين يلعب دوره في استمرارية الحومة على اعتبار أن الدين الإسلامي يحث على صون الجار حتى ولو كانت علاقات الجيرة اليوم ضعيفة إلا أنها موجودة و مستمرة في المدينة الجزائرية .

من جهة أخرى نجد أن المجتمع الجزائري هو الأخر عرف الانتقال من مجتمع الريف الى مجتمع الحضر لكن على عكس ريدفيلد Reidfield والذي يرى أنه كلما اتجهنا الى وسط المتصل الريفي الحضري زادت الحضرية نجد أن متصل الريفي الحضري الجزائري تزداد فيه شدة الحضرية كلما ازداد تحضرا أي كلما انتقل أكثر إلى النقطة – ب – .

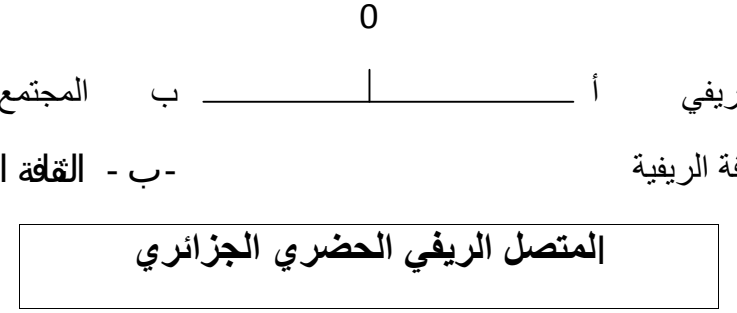

المتصل الريفي الحضري الجزائري

أولا : القواميس و الموسوعات

1-المنجد، قاموس عربي-فرنسي/فرنسي-عربي، ط15، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2008.

2- ابن منظور ، لسان العرب ، دار لبنان العرب ، بيروت .

3- قاموس علم الاجتماع ، محمد عاطف غيث ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.

4- قاموس علم الاجتماع، محمد عاطف غيث،ط1،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2007.

5-معجم العلوم الاجتماعية، إبراهيم بيومي مذكور وآ خرون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،1975.

6-موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير ميشيل مان، تعريب عادل محمد الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

ثانيا: الكتب

7- الأشرف مصطفى ، الجزائر – الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

8-ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد ، تحقيق : درويش الجودي ، مقدمة ابن خلدون ، ط1 ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1995.

9-الخواجة محمد ياسر ، علم الاجتماع الحضري – بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي ، دار ومكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع .

10- الخياط حسين ، المدينة العربية الخليجية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، 1988.

11-التيجاني بشير ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2000.

12- الجوهري محمد وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، ط1،دار المعارف، مصر ،1980.

13- السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

14-السيد صالح سعد الدين ، البحث العلمي ومناهجه النظرية، رؤية اسلامية، ط2، مكتبة الصحابة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1993.

15- السيد عبد العاطي السيد ، الايكولوجيا الاجتماعية – مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1980.

16- الشامي عبد العالي ، جغرافية العمران عند ابن خلدون ، د – د – ن ،1988 .

17-الصيرفي محمد عبد الفتاح ، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

18 – العربي فوزي رضوان ، دراسات في المجتمع العربي ، ط1، اتحاد الجامعات العربية ، 1985.

19- الكردي محمد ، التحضر – دراسة اجتماعية ، الكتاب الأول ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986.

20- النكلاوي أحمد ، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، دس.

21- السيد صالح سعد الدين ، البحث العلمي ومناهجه النظرية، رؤية اسلامية، ط2، مكتبة الصحابة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1993.

22- بن اشهنو عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

23- بن ميسي حسين ، النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر،مركز بحوث الشرق الأوسط، سلسلة 115،جامعة عين شمس مصر1955.

24- بوحوش عمار ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة البحوث الجامعية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

25- بودوخة مريم ، السكن والتنمية في الجزائر دراسة في علم الاجتماع الحضري دار الهدى ، عين مليلة الجزائر 2011.

26- بوقصاص عبد الحميد ، النماذج الريفية – الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي – الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري ، جامعة باجي مختار – عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، د . س.

27- بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة، باتنة1997.

28- بووذن عبد العزيز ، منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري،مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

29- بو مخلوف محمد ،التحضر (التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة)،ط 1،دار الامة ،الجزائر، 2001.

30-بومخلوف محمد ، " التحضر وواقع المدن العربية "، كتاب جماعي، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير حضر زكريا، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1.

31- بومخلوف محمد ، واقع الاسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري،ط1،دار الملكية، برج الكيفان، الجزائر، 2008.

32- بومخلوف محمد وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، القطيعة المستحيلة ط1، مخبر الوقايا والأرغنوميا، جامعة الجزائر، دار الملكية، الجزائر،2008.

33- بيومي إبراهيم مذكور وآ خرون ،معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،1975.

34- جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية ودار الطباعة للنشر، لبنان، ط3.

35- جورجي زيدان ، تاريخ التمدن الجزائري في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

36- حافظ بدوي هناء ، التنمية الاجتماعية – رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، 2000 .

37- خريف حسين ،المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي دراسات نقدية مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة .

38-خروف حميد والربيع جصاص، علم اجتماع الثقافة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

39- خروف حميد وآخرون ، المشكلات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث ، قسنطينة ، 1999.

40- ديلمي عبد الحميد ، دراسة في عمران السكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

41- ديلمي عبد الحميد ، السياسات الحضرية ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 .

42- ديلمي عبد الحميد ، دراسة في عمران السكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

43- رشوان حسين عبد الحميد ، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضارية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1986.

44- رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 .

45- رحماني شريف ، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

46- زرواتي رشيد ، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008.

47- ساعاتي أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي، ط1، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، مصر الجديدة، 1991.

48- محمد الشريف عبد الله ، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، ط1، مكتبة الشعاع، الاسكندرية، 1996.

49- سموك علي، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، مختبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، عنابة، 2006.

50- سيدي أحمد منصور عبد المجيد ، دور الأسرة كأداة للضبط الجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريبية، الرياض، 1987.

51- سيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر ، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة.

52- شريط عبد الله ، محمد الميلي، الجزائر في أوراق التاريخ، مكتبة البحث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1965.

53- شوقي عبد المنعم ، مجتمع المدينة – علم اجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981.
54- طلعت محمد عيسى ، البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963.
55- عبد المجيد إبراهيم مروان ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
56- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
57- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
58- عميراوي أحميده ، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط 2 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2004.

59- عمر الجولاني فادية ، علم الاجتماع الحضري ، ج1، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1998.
60- منعم نور ، الحضارة والتحضر – دراسة في علم اجتماع الحضري ، مكتبة القاهرة الحديثة .
61- عوض السيد حنفي ، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي،الاسكندرية،1997.
62- غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري ، دار النهضة العربية بيروت ، 1983.
63- غريب محمد سيد أحمد، علم اجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة 2006.
64- قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية ، نشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب س .
65- قاسمي محمود، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966.
66- مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

67- منصور عبد المجيد سيد أحمد ، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987.

ثالثا: كتب أجنبية

68- Albert Meister , participation animation et dévoloppement , edition anthropos,paris,1973.
69- Chombart de lauwe, des hommse et des villes, Eds payot paris,1965.
70- la demographie algerienne. Dossier documentaires. Edite par le minitere de la formation et de la culture. Direction de la documentaire et de publication. Alger. 1972.
71-Mark Cote, l'algerie ou l'espace retourné, editions flamnaroin, 1988.
72- Michel lussault et pierre si gnoles , la citadinité en questions, tours ,1996 .
73-Mohamed (b). Ruptures et transpormations sociales en algerie . t2 opu .alger.1989.

74-Mostapha Boutefnouche. La famille Algérienne. Evolution et caractéristique récentes. SNED. Alger.1980.

75-Larbi Ichboudenne, Alger Histoire et capitale de destion National,ed El casbah ,1997.

76-Pelletie (J), Delfaute (CH) ,Ville et Urbanisme dans le monde , Masson , Paris , 1989.

77-Raymond ledrut,l'espace social de la ville ,ed Antropos, paris,1966.

78-Raymond ledurt, sociologie urbaine, puf, paris 1968.

79-Thierry bulot et Assia lounici ,segregation spatio-linguistique(Dynamiques socio-langagieres et habitat dit populaire),1er ed ,dar kitab arabi , Alger,2007.

80-Wilheim Jorge, les problèmes de la ville dans une période de transition,Riss,147/mars,1996.

81-Yves Grafmeyer, Socéologie Urbaine , Nathan ,Paris , 1994 .

رابعا: المجلات

82-عالم المعرفة، المدينة الاسلامية، العدد 188،الكويت.

83-اليرموك، مجلة ثقافية فصلية جامعة اليرموك، العدد 59- مارس 1998.

84-مجلة الباحث الاجتماعي - محمد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية

85- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية،كلية الحقوق ،(الجزء 40، عدد خاص 2002) بن عكنون، الجزائر.

86-مجلة العلوم الانسانية "مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية – النشأة والنمو الاقتصادي " ، عدد 15 جوان ،2001.

87-شذى الهضاب ، (مجلة ثقافية تصدرها مديرية الثقافة بولاية سطيف) ،" سطيف خلال الفترة الوسيطية " العدد 7 ،دس.

88-مجلة منوغرافيا سطيف ، مديرية السياحة – ولاية سطيف ، 1- " سطيف – لمحة تاريخية " ، 2007.

89" شذى الهضاب سطيف ، " سطيف خلال الفترة الوسيطية "، ، العدد 7 ، دس .

90-مجلة الشهاب الشهرية ، " سطيف عبر العصور الإسلامية " العدد الثاني محرم 1426 .

خامسا: رسائل ماجستير و أطروحات دكتوراه

91- بن يحي رابح، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التعمير- حامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم الهندسة المعمارية والتعمير، إشراف: فرحي عبد الله،2004-2005.

92-بوزيد شوقي عبد الله ، النمو الحضري وآليات الأطراف ، ماجستير في التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 2002.

93-عاشوري عبد المالك ، التحضر والتغير البناء الأسري ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، 2010/2009.

94-لطرش سارة ، " تأثير النمو السكاني في تغيير مورفولوجية المدينة – دراسة ميدانية لمدينة سطيف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة فرحات عباس – سطيف، إشراف : دبلة عبد العالي.

95-مرزوق سميرة ، الهوية الحضرية:دراسة حول المخيال الجماعي لسكان سانت أوجان، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02 ،إشراف الأستاذ: صفار زيتون مدني، 2005 – 2006.

96-دريس نوري ، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية ،رسالة ماجستير،تخصص علم الاجتماع الحضري ،قسم علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري، قسنطينة، اشراف: ياسمينة غضابنة،2006-2007.

97-وداش ضاوية ،القصبة بين الهوية الحضرية والواقع المعيش، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 02، إشراف الأستاذ: العربي أشبودان ، 2008-2009.

98- Atoui Said, Problématique de l'urbanisation spotané en Algerié (cos de sétif) , These de magistère l'architecture, 2001- 2002 .

99-خميس قدور، التحضر والتصنيع في الجزائر "حالة الاقليم الشمال الشرقي، أطروحة دكتوراه دولة .

100-لعروق محمد الهادي ،عملية التحضر في الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.

101-بوودن عبد العزيز ، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا في علم الاجتماع التنمية، قسنطينة، 2000.

سادسا: مصادر أخرى :

102-الديوان الوطني للإحصائيات، 2000 .

103- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، مصلحة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاية سطيف ، بالأرقام ، 1995 ، ط 11.

104-مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية : مصلحة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، سطيف 1996 ، ط 12 .

105-Armature Urbaine du Recensement 1987، Collection statiques n° 4 ، ONS Alger 1988، Données statique 1998 n° 3m .

106-www.annabaa.org.

107-www.djazair.info

108-www.histats.com

109-www.magin.com

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر –02–

الاستمارة

مقدمة في إطار الإعداد لرسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري حول

الحومة

دراسة سوسيو ثقافية في ثقافة المدينة الجزائرية الحضرية

دراسة ميدانية بمدينة سطيف

إعداد الطالبة :

عراب خديجة

إشراف الأستاذ:

د/لعربي اشبودان

*هذه الاستمارة تقدم للأفراد القاطنين بمدينة سطيف و الذين تجاوزت أعمارعم 18 سنة كاملة لكي يملؤها.

*ضع العلامة "×" في الخانة المناسبة التي تتناسب و الإجابة على السؤال المطروح .

*يمكنكم اختيار اجابة أو أكثر لسؤال واحد.

*الكلمة (أخرى أذكرها...) تكتب فيها الإجابة عن السؤال ، إذا كانت الاختيارات الموجودة غير مناسبة أو غير كافية.

*نحيطكم علما أن معلومات الاستمارة سرية و لا تستخدم إلا لأغراض علمية و أن العبرة في المجموع و النسب المؤوية.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معنا و خدمة البحث العلمي.

المحور الاول: البيانات الشخصية:

1– **الجنس:** 1- ذكر ☐ 2- أنثى ☐

2- **السن :** ☐

3-1/ **الأصل الجغرافي :** 3-2/ **الولاية:**

4- **مكان الإقامة الحالي:**

5- **الحالة المدنية :**

1-**أعزب/عزباء :** ☐ 2-متزوج (ة)**:** ☐ 3- مطلق : ☐ 4 أرمل: ☐

6-**رتبتك في العائلة :**

1-الأب : ☐ 2-الأم: ☐ 3- الابن : ☐ 4-البنت : ☐

7-**المستوى التعليمي:**

1-لا يقرأ و لا يكتب: ☐ 2- ابتدائي: ☐

3-متوسط : ☐ 4- ثانوي: ☐ 5- جامعي : ☐

8-**الحالة المهنية:**

8-1/ **هل تعمل :** 1-نعم: ☐ 2-لا : ☐

8-1/ **اذا كان الجواب نعم ، ماهي وظيفتك؟**.....

8-2/**اذا كنت لا تعمل، هل أنت** :1- طالب: ☐ 2- بطال : ☐ 3 – متقاعد ☐

* أسباب أخرى أذكرها:.....

.....

المحور الثاني: العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة و اكتساب ساكني الحومة الثقافة الحضرية.

9- **هل لديك فكرة منذ متى بني حيك– حومتك؟**

1-قبل الاستقلال: ☐ 2- بعد الاستقلال: ☐ 3-لا أدري: ☐

10-**ما موقع حيك–حومتك في المدينة؟**

1- وسط المدينة: ☐ 2- شمالها: ☐ 3-غربها: ☐

4-شرقها: ☐ 5- جنوبها : ☐

11-**ما سبب اختيار حيك –حومتك للاقامة به؟**

1-مولود فيه: ☐ 2-قربه للأصدقاء : ☐ 3-فيه جيران قدامى: ☐ 4- به أقارب : ☐

5-قربه من العمل: ☐ 6-صدفة: ☐

*أسباب أخرى أذكرها.....

.....

12- **كيف هو الساكن الجديد في حومتك؟**

1- مرحب به: ☐ 2- غير مرحب به: ☐

13- في رأيك أنت لماذا؟!.....

.....

14- **ما سبب رفض الساكن الجديد في الحومة:؟**

1-الجهل بأصله الجغرافي: ☐ 2- الجهل بتربيته: ☐

3- خصوصية الحومة لاتقبل البراني: ☐

15– **في رأيك ماهو الوقت الكافي ليعتبر واحدا من أفراد الحومة؟**.....

.....

16- **ما الشيىء الذي يميز حومتك عن باقي الحومات؟**.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: العلاقة بين نوع الحي–الحومة– من حيث الجدة و القدم في اكتساب أفرادالحومة الثقافة الحضرية:

17–**ما نوع الحي–الحومة– الذي تسكن فيه؟**

1–حي قديم : ☐ 2– حي جديد: ☐

18–ما مدة إقامتك به؟

1–أقل من 10 سنوات ☐ 2–{10 سنوات– 19 سنة} ☐

3–{20 إلى 30سنة} ☐ 4– 31 سنة فأكثر ☐

19–ما نوع سكنك؟ 1– فيلا: ☐ 2–سكن تقليدي : ☐

3– شقة: ☐ 4–بيت هش: ☐

20–ما وضعية سكنك؟ –1ملك : ☐ 2– مستأجر: ☐

21–**كم عدد الغرف بمنزلك؟** 1– 1الى 3 غرف: ☐ 2– 4الى 6 غرف: ☐

3–7 غرف فأكثر ☐

22– كم عدد الأفراد بمنزلك؟

1/أقل من 3 أفراد: ☐ 3/ 4–6 أفراد ☐

3/7–9 أفراد ☐ 4/ أكثر من 10 أفراد ☐

23– هل فكرة في تغيير سكنك: 1–نعم : ☐ 2– لا : ☐

24–اذا كان جوابك نعم ، أذكر سببك في ذلك؟

1–سكن أوسع للعائلة : ☐ 2–سكن خاص: ☐

25– هل تفضل سكن؟ 1– الشقة : ☐ 2–بناء ذاتي: ☐

26 –هل تفضل الإقامة ب: 1–حي شعبي: ☐ 2– حي جديد: ☐

27-هل توجد حاليا المراكز الثقافية التالية في حومتك؟

1-مكتبة : ☐ 2-دار شباب: ☐ 3- نادي ثقافي: ☐ 4- نادي انترنيت: ☐

5- جمعيات ثقافية: ☐ 6- سينما : ☐ 7- مسرح : ☐ 8-لا توجد: ☐

28-هل تذهب إلى هاته المرافق: 1-نعم : ☐ 2- لا: ☐

29-هل توجد المرافق الاجتماعية التالية في الحي؟

1- دور حضانة: ☐ 2- مساحات خضراء وحدائق: ☐

3-سوق: ☐ 4- مقهى : ☐ 5 – مسجد: ☐

6 مدرسة : ☐ 7- لا توجد : ☐

30- ما المشاكل التي يعاني منها حيك؟

1-طرق ضيقة : ☐ 2- صرف المياه: ☐ 3- توزيع الكهرباء : ☐

4-التلوث : ☐ 5-لا توجد: ☐

31- هل تنتشر في حيك السلوكات السلبية التالية: 1-السرقة: ☐ 2-المشاجرات: ☐

3-الانتحار : ☐ 4-معاكسة الفتيات : ☐ 5-المخدرات: ☐

6-شرب الكحول: ☐ 7-لا توجد: ☐

32-ما سبب انتشار هذه السلوكيات:

1-البطالة: ☐ 2-مشاكل أسرية: ☐ 3-عدم توفر الأمن: ☐

33-هل يتساوى سكان حومتك في المكانة الاجتماعية: -1 نعم: ☐ 2-لا: ☐

34-اذا كان الجواب لا، هل في رأيك يعود هذا الى: 1-الدخل : ☐ 2-المهنة: ☐

3- المستوى التعليمي: ☐ 4- الأصل الجغرافي : ☐

*فروق أخرى أذكرها.....

المحور الرابع: العلاقة بين نوع علاقات الجيرة في الحومة و اكتساب ساكنيها الثقافة الحضرية.

35–ما نوع الصلة بينك و جيرانك: 1-أقارب: ☐ 2- أنساب: ☐

3-جيران : ☐ 4- لا صلة بينكم: ☐

36–هل يوجد تبادل للزيارات فيما بينكم؟ 1–نعم : ☐ 2- لا: ☐

37–هل يساندك جيرانك في مناسباتك الفرحة و الحزينة؟ 1–نعم: ☐ 2-لا: ☐

38–اذا كانت الاجابة نعم، ما نوع العون المقدم لك: 1-مادي ☐ 2-معنوي ☐

39–هل تساند أنت جيرانك: 1-نعم ☐ 2-لا ☐

40– في وقت الفراغ هل تجلس بالحومة : 1–نعم ☐ 2- لا ☐

41– اذا كان جوابك لا : ما رأيك في جيرانك ممن يجلس عند الرصيف و منازل الحومة؟

1-أمر عادي، فيه لمة للجيران. ☐

2- أمر غير مقبول ، فيه إساءة للجيران و عدم احترام خصوصية أهل منازل الحومة. ☐

42– ما تقييمك لعلاقات الجيرة في حيك ؟

1- قوية ☐ 2- ضعيفة ☐ 3-معدومة ☐

43–هل ترى أنك مندمج في حومتك؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐

44– هل ترى أنك مندمج في مدينة سطيف؟ 1-نعم ☐ 2- لا ☐

45– أي نوع من الحياة تفضل ؟ 1-الريفية ☐ 2- الحضرية ☐

46– في رأيك هل ستستمر روح الحومة في المدينة الجزائرية؟1-نعم ☐ 2-لا ☐

شكرا لتعاونكم

ملخص الرسالة

جاءت هاته الرسالة كمحاولة لدراسة الثقافة الحضرية و مدى انتشارها في المدينة الجزائرية التي عرفت سيرورة تاريخة متتابعة و مختلفة من مرحلة لأخرى ؛ و بالرغم من الزخم التاريخي الذي عرفته المدينة الجزائرية و تعاقب الحضارات فيها إلا أنها عرفت الحياة الحضرية و لم تعرف الثقافة الحضرية التي تمتاز تباعا لكبر حجم المدينة و اللاتجانس ساكنيها و تقسيم العمل المعقد فيها ..تمتاز بفتور العلاقات العائلية و علاقات الجيرة و بروز العلاقات السطحية و المنفعية إلى جانب عقلنة الجزائري لمعاملاته اليومية مع نفسه و الأفراد المحيطين به الامر الذي لا يعكس روح الحومة التي بنيت قديما على المحبة و الإخاء و التعارف الشخصي و العيش بالبيت الواحد و في العائلة الواحدة .

حاولنا في هاته الدراسة الكشف عن التناقض الذي يعيشه الجزائري في تعامله مع حومته و المدينة التي يسكن فيها و لما وجدنا أن عملية التحضر بالمدينة الجزائرية كانت عملية للتركز و سكن الإنسان الجزائري بالمدينة و فقط دون أن يدرك شروط العيش فيها و دون أن يكتسب الثقافة الحضرية المفروضة عليه؛ فسرنا كثير من سلوكاته و تعاملاته مع حومته–حييه و مدينته و حياته ككل.